

قناة «تمازيغت»
بين بوكوس ومماد

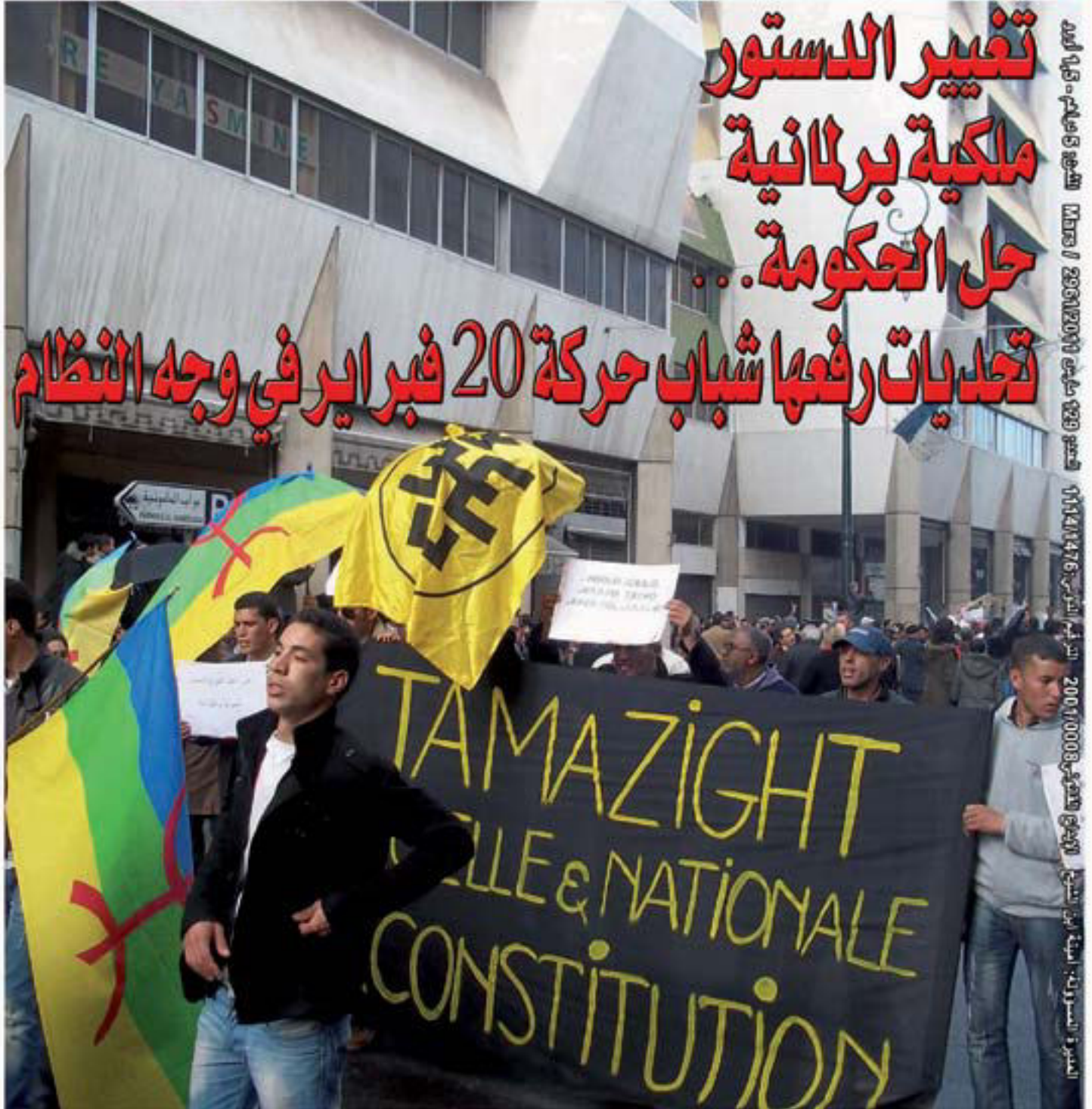


العالم
الأمازيغي
www.amadapresse.com

LE MONDE
AMAZIGH

تغيير الدستور
ملكية برلمانية
حل الحكومة...

تحديات رفعها شباب حركة 20 فبراير في وجه النظام



الطبعة: 1993 - 2008
العدد: 10008
الطبعة: 1993 - 2008
العدد: 10008



مشاركة أبدا

والخبر أن ثلاث فكرة الاستفتاء المغربي، وخرج المغاربة يحتجون يوم 20 فبراير في أكثر من 50 مدينة وقريبة أو حتى الدواير... ويطالبون بتطبيق مطالب دعا إليها شباب مغاربة يطعمون إلى التغيير وإلى مستقبل أفضل وإلى دستور جديد وديمقراطي، ويعقرون بدون فساد مع محاكمة المفسدين بمؤسسات زهية بدون رشوة ولا زبونية... وبعد أن عاينت السلطة إرادة الشباب وباقي فئات الشعب المغربي التي جابت شوارع المدن بشعارات وبالطغات تعبر بكل جرأة ومسؤولية على ضرورة شن إصلاحات دستورية وسياسية وإعطاء الصالح عن السياسية، وتجذب سياسة الحزب الواحد التأخذ... راحت الدولة تشغل في أطر الممثلين وتنتج بانها وفرت أزيد من 4000 منصب شغل كأنها صنعت المعجزة، متناسية أن ذلك خلق مكمل لكل مغربي وتكامل حامل شهادة جامعية، ومن



أمينة ابن الشيخ

الغالبية الإمازيغية إلا أنها كانت تواجه دائما بغلبة المؤامرة من قبل البعض بتهم بائسة وبليدة كالتعامل مع مصالح أجنبية إلى غيرهما... وذلك ما يفسر التجاوب الكبير والانخراط الفعلي والمبدئي للحركة الإمازيغية بكل مكوناتها وفي كل المناطق التي عرفت مسيرات 20 فبراير. وهذا إن يدل على شيء فإنه يدل على أن الحركة الإمازيغية متمسكة بمطالبها المشروعة، كما أنها مستعدة لتساهم في بناء مغرب ديموقراطي وحداني بدون فساد مع مكونات أخرى في المجتمع.

ويقول الحكيم الأمازيغي:
Tamaɣra t t wawad sɛw yttuɣɣt yan
Tamaɣra t t wawad n sɛwɣra t t
tamaɣra t t wawad n sɛwɣra t t
tamaɣra t t wawad n sɛwɣra t t

وتجدر الإشارة إلى أن المطالب التي تم التعبير عنها في مظاهرات 20 فبراير جعلها كانت الحركة الإمازيغية تطالب بها منذ عدة عقود كالتعديل الدستوري وترسيم

المعروض عليها أن تشغلهم منذ أن حصلوا على شواهدهم، كما أن مسيرات 20 فبراير فضحت انتهازية ومحسوبية الدولة في ملف التشغيل وفي قضية المتعطلين تحديدا. فإين كانت هذه المناصب إن قبل 20 فبراير 2011 كما أن إجراء الحكومة بوضوح ميزانية 15 مليار في صندوق الموازنة لدعم بعض الصناديق الغذائية، يعتبر محاولة من الرصاص في العمود لتحويل النقاش عن الإصلاحات السياسية والدستورية. كان المغاربة يطالبون فقط بالخبز والسكر... وعازلت ريدود فعل الدولة بعد انهيار جدار الصمت، مستمرة وتعطي المزيد من النتائج، كتغيير المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان إلى المجلس الوطني والتغير مسؤوليته، إلا أن هذه السياسة - تغيير الأسماء ليست بشيء مهم وجديد في بلد المغرب حيث عادة ما يلتجأ المخزن إلى تغيير الشخصيات والمسئولين

مشاريع شراكة مع جمعيات مغاربة المهجر في مجال تعليم اللغة والثقافة الأمازيغية لفائدة الأطفال

أطلق العهد الملكي للتقافة الأمازيغية "مطب المشاريع" لفائدة الجمعيات المغربية المهجر والعائلة في مجال تعليم اللغة والثقافة الأمازيغية لفائدة أطفال المغاربة الذين بالخارج. وذلك من خلال فتح أقسام نموذجية خاصة بهذا النوع من التعليم في إطار شراكة فاعلة مع الجمعيات المغربية لغاية اليوم.

وتجدر الإشارة إلى أن إطلاق هذا الإعلان هو مجرد عملية نموذجية تجريبية لغرض استكشاف أطفال المهجر وفق تعليمها وتوسيعها انطلاقا من السنة الدراسية المقبلة 2011-2012.

وجاءت هذه المبادرة على خلفية اتفاقية شراكة وتعاون التي عقدها العهد الملكي للتقافة الأمازيغية مع الوزارة المكلفة بالجمالية المغربية التابعة بالخارج من أجل العمل على التقاطع الأمازيغي والتعريف بها في جميع بلدانها وذلك في 12 يونيو من العام الماضي، وجاءت أيضا استجابة لتطلعات وأحاديث المغربية لتعليم بالهجر في الأقطار من ثقافتهم الأصيلة ومعرفة الحضارة العريقة لوطنهم الأم بمختلف مكوناتها وأبعادها.

ويهدف العهد الملكي من خلال هذه المشاريع إلى تسكين الأطفال من المناطق على هويتهم الوطنية وثقافتهم الأصيلة وبعدها الأمازيغي، وفتح آفاق النموذجية لتعليم اللغة والثقافة الأمازيغية ودعم الشراكة مع الجمعيات المغربية لتربية العائلات المغاربة بدون المهجر والتمسك بالهوية المغربية، وتشمل هذه المشاريع جميع بلدان الإقليم دون استثناء.

ويشتمل مضمون الاتفاقية على فتح قسم نموذجي خاص بالأساتذة الأول من تعليم اللغة والثقافة الأمازيغية لفائدة الأطفال المتواجدين بأعدادهم ما بين 06 و 12 سنة و أن يتراوح عدد التلاميذ المسجلين في القسم الواحد ما بين

15 و 20 تلميذا مستقدا. ووضع العهد الملكي العديد من الشروط ومقتضيات عامة التي يجب توفرها في الجمعيات المغربية، والتي أوردها في الإعلان للتشروع من موقعه الرسمي. وتتمثل هذه الشروط في أنه يجب أن تكون الجمعية في وضعية قانونية سليمة وأن تتمتع بكفاءة في التدبير والتسيير الجمعي، وأن تكون متوفرة من تجربة في مجال تعليم اللغة والثقافة الأمازيغية وأن تتوفر على فريق تربوي على غرار تربوية خلاصة للتدريس الإمازيغي. وأن يكون الإعلان التربوي المكلف بالتدريس من مستوى تعليمي ثانوي على الأقل، وأن يكون الإعلان التربوي متمسكا من اللغة الأمازيغية. وأن يكون له اهتمام بالثقافة الأمازيغية وأن تحدد خطة السنوية بشكل واضح وواضح (العدد، الصف، الأوصاف...) ويجب أن تكون المشاريع الترمجية في مشروع ميزانية السنة الدراسية الحقيقية ومصحوبة بوثائق إيجاز جيد. وتصرف مساهمة الوزارة في دفعه واحدة.

وحدد العهد مراحل وأدلة الزمنية الخاص بالمشاريع حيث تاريخ من 4 يناير إلى 15 فبراير 2011 كتاريخ لتسليم الترشيحات. أما انتهاء المشاريع فسيتكون ما بين 20 فبراير إلى 30 فبراير من الشهر الثاني وستكون الفترة الممتدة من فاتح إلى 10 مارس 2011.

وتتميز على كل جمعية تربوي في ملف شراكة في هذا الإطار أن ترسل طلبها إلى المركز القنصلي أو الدبلوماسي التابعة لهجرة الزمري التي تقوم بورها برسالها إلى الوزارة. وبعد إيداع الملفات، يتم دراستها من قبل لجنة مشتركة بين الوزارة المكلفة بالجمالية المغربية للقيام بالخارج والعهد الملكي للتقافة الأمازيغية. وذلك بناء على معيار محددة لتزك في احترام شروط الترشيح وعلى أهمية الملف واحترامه شروط مشاريع والمشاريع الفعلية والمستفيدين والأثر الفعلي على اللغة الأمازيغية.

- لخدمة المسؤولة
- أمينة الحاج حماد أكورت
- ابن الشيخ
- هيئة التحرير:
- رشيد راحا
- رشيدة إمرزيك
- نزيه بركان
- للفتاوى:
- إبراهيم فاضل
- صالح بن الهوري
- كتاب الرأي:
- علي أوعصري
- أحمد عصيد
- محمد بسطام
- علي أمصوري
- مبارك بولكيد
- الإخراج الفني:
- رشيدة إمرزيك
- لتكلف المواقع الإلكترونية:
- سمير بوداوسل
- السكرتارية:
- فوزية بكا
- ملف الصحافة:
- الإيداع القانوني: 2001/9008
- الترخيم الدول: 1476-1114
- رقم الصفحة الثانية للصحافة
- للكتابة أ.م.ش 046-06
- الإدارة والتحرير:
- 5 زلفة دكار الشقة 7 الرباط
- Tél/Fax: 05 37 72 72 83
- E-mail:
- amadalamazigh@yahoo.fr
- Set Web: amadalmpresse.com
- كل الرسائل تتم بإسما
- EDITIONS AMAZIGH
- السحب:
- MAROC SOIR
- التوزيع:
- SOCHEPRESS
- الجريدة تصدر عن شركة
- EDITIONS AMAZIGH
- Editure:
- Rachid RAHA
- R.C.: 53673
- Patente: 26310542
- I.F.: 3303407
- CNSS: 659.76.13
- Compte Bancaire
- BMCE-Bank - Rabat centre
- 011.810.000.01921.000.6251419
- سحب عن هذا العدد:
- 10000 نسخة

جمعية أسكل وإشكاليات تدريس الأمازيغية

تتحدث شعائر «في فضحات التراث نستخلص جواهر الانتماء ونؤسس لتسمية واحياتية مستدامة» تنظم منظمة تامينوت فرع أسا بدعم من برنامج التنمية الجهوية المستدامة بالأقاليم الجنوبية والمجلس البلدي لأسا وجريدة العالم الأمازيغي وفعاليات المجتمع المدني بأسا مهرجان إشعاعي-تراثي-فني-ثقافي بغضاوات وأحد قصر أسا ما بين 10 و 13 مارس 2011.

وسيعرف المهرجان تنظيم ندوة حول موضوع «أفاق التنمية السياحية بقصر أسا:القصر/الواحة الزاوية ويوم دراسي حول «مظاهرة إمعشاران» كما سيتم تنظيم سهررة فنية بمشاركة فرقة أحواش قصر أسا، أحواش نثري، الكثرة، الهرمة، عواد ايت بعمران، أحواش طفاقة، فرقة إمعشاران مع تكريم عدة فعاليات محلية ووطنية بالإضافة إلى أمسية شعرية بتقاطعات بين الشعر الحساني والأمازيغي»

وتأتي تنظيم هذا اليوم التواصي، حسب معناه في إعلان الجمعية نظرا لإيمان الأمازيغي لغة وثقافة وهوية وحضارة ومجالا، مشجورة في العلم التاريخي الوطني المغربي التوسمي. أي أنها أسمى أرى إنسانيا يلتزم على كل الضمير الجيد أن تنرموا جماعيا في عدليات أبرز دورها التربوي والاجتماعي والقيادي والتنموي، وخاصة في مجال التربية والتكوين حيث ما فلتت تشكل إحدى الخطوط العمودية في جدول أعمال الإصلاح التربوي والتربوي والتعليمي، ذلك أن للكون الوطني الوطني في جمع الأمازيغية، القامو منذ فجر التاريخ لكل صفوف الاستقلال والمزجان، الكون الذي حافظ بقوة تعريب عن خصوصيات الهوية له، يستحق في ميدان التربية والتكوين أكثر من غيره الفعاليات التي تنتم في معظمها بالعلم.

ويجيب الإعلان عن الجمعية لم خصصت جوا كبيرا في استقطابها وبرامجها وأوقافها لموضوع تدريس الأمازيغية وإبراجها في التراث الدراسية والتعليمية التربوية. ذلك أن تأسيسها يوم 12 أبريل 1992، و نظرا لإشكاليات الظروف ميدانيا في هذا الشأن و خاصة على مستوى التمهين الرسمى والتكوين والصاحبة.

تتوزم جمعية أسكل بمدينة بوكري القيم تشكلون أين دائما تنظيم يوم تواصي لفائدة أساتذة التعليم الابتدائي بالمغرب تشكلون أين دائما في حدود تلاميذ (80) كريا موزعات وموزعين على السنوات الدراسية الابتدائية، ذلك يوم الأحد 27 مارس 2011 إيداع من الساعة الثامنة صباحا بالبرك للطلاب سعيد لشوك بوكري وفق المنصوص اتفاقية تنظيم اتفاقية الأمازيغية بمحاضرات، الكتاب التدريس الأمازيغي و تدبير توزيع مواد وفق كل فئيلة، الكتاب التدريس الأمازيغي و مقدمته على مستوى التلاميذ و الحرف-الكتاب التدريس الأمازيغي ومضمونه على مستوى القراءة والتعبير ووصيات والتراجم.

وتجدر الإشارة إلى أن لوائح الاستاذات والاساتذة التربويات والتربويين في الشراكة والاستفادة من هذا اليوم التواصي ستواصلي بها الجمعية عبر كتيبة الإقليمية لوزارة التربية الوطنية ب- الشوكين أين ملاحقة.

- إمعشار الكتاب التدريس الأمازيغي لتعليمه عليه لتشاركتها.

- إمعشار المعاصم الممول إن أمكن.

وتزيم من المعلومات ترحبو الاتصال بالأرقام التالية:

9679278315 - 0664019010 - 064706001

في اليوم الدولي للغة الأم؛

مسؤولون وباحثون من المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية يدقون ناقوس الخطر الذي يهدد الأمازيغية

* ر.إمرزك

قال الحسن المجاهد أمين عام المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية إن الاحتفال باليوم العالمي للغة الأم يكتسي طابعا كونيا وعالميا، موضعا أن اللغات عامة هي أساس كل الثقافات العالمية التي يرتبط الوثيق بالهويات الشيء الذي يعطي للهوية طابعها الأصلي.

وأضاف مجاهد وهو يتحدث إلى «العالم الأمازيغي» على هامش اللقاء الذي نظمه المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية بتعاون مع مكتب اليونسكو، يوم الأربعاء 23 فبراير 2011 بمقره بالرباط، أن الاحتفاء باللغات الأم يتميز بخاصية إنسانية تتمثل في ارتباط الثقافة باللغة وفي ارتباطها معا بالهوية، مشيرا إلى أن هذا اليوم هو أيضا احتفاء بكل الجهود التي تقام منذ قدم التاريخ للحفاظ على الثقافات والهويات وكذا اللغات الحاملة لها.

وأردف المجاهد، أن جعل اليونسكو يوما عالميا للغات الأم جاء على أساس وجود لغات وثقافات متنوعة وسائدة وربما مزدهرة ولكنها مهددة بالانقراض. وأشار إلى أن اللغة الأم تعتبر راصدا ثقافيا مهم وأثرية شريفة كذلك، وقال إن هذا هو السبب الذي منحت لأجله الرمزية لهذا اليوم الدولي للقيام بما يلزم لصيانة اللغات المتواجدة والحفاظ عليها والنهوض بها لتقوم بدورها الإنساني والأخلاقي والثقافي والتربوي.

وذكر أن الصبغة العالمية لهذا اليوم هي كباقي الأيام العالمية الأخرى كالיום العالمي للمرأة واليوم والطفل الخ... باعتبارها أياما عالمية وكونية ولا يقتصر الأمر على ما هو جغرافي أو إقليمي أو فردي ولكن ذلك يعم الإنسانية جمعاء.

وأكد بمناسبة الاحتفاء باليوم العالمي للغة الأم أن للحدث معاني كثيرة ورسائل متعددة، سواء تجاه المؤسسات أو الأفراد أو الدول، من أجل العناية باللغات الأم وتدريبها، بالنظر لما تحمله من ثقافة وتعبير شفهي، ونبه مجاهد إلى ذلك من خلال الحديث عن المكانة الدولية لبعض اللغات مقارنة بأخرى سائدة في التعليم أو الإعلام. وشدد على العناية باللغة الأم وإدماجها في مجال التكنولوجيا.

وتحدث عن احتفال المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية بهذا اليوم باعتباره يدخل ضمن مهامه التي هي النهوض باللغة والثقافة الأمازيغيتين، وأفاد أن الثقافة الأمازيغية هوية وطنية لها رافد أساسي هو الأمازيغية بتعبيرها الثلاثة، وأكد على حمايتها والنهوض بها لأنها تشكل جزءا من اللغات والهوية الوطنية المتعددة، واعتبر ذلك هو المغزى من احتفال المعهد الملكي ومنظمة اليونسكو والمؤسسات الوطنية كذلك بهذا اليوم، وقال إنه يجب على هذه المؤسسات الاهتمام أكثر بهذه الظواهر الإنسانية بما في ذلك حقوق الإنسان والحقوق الثقافية واللغوية لأن الاهتمام باللغة من ضمن الحقوق الواجب صيانتها.

وقالت فاطمة أكناو الباحثة بالمعهد الملكي في تصريح لـ «العالم الأمازيغي» إن الاحتفال باليوم الدولي للغات الأم ذو مغزى اجتماعي محض وثقافي كذلك، مؤكدا أن اليوم الدولي للغة الأم هو لحظة تأمل لتقديم حصيلة فيما يتعلق باللغات المهددة بالانقراض، وأوضحت أن الكثير من اللغات بحكم تهميشها في التعليم ويفعل التمدن والهجرة والوعلة فقدت أهميتها، وأضافت أن الناطقين بهذه اللغة أنفسهم يتخلون عنها ولا يمررونها لأطفالهم.



بالكبر ويهدد اللغات الأم بما فيها الأمازيغية، وقالت إنه رغم التطور والإدماج في المنظومة التربوية فالأمازيغية ما تزال بحاجة إلى مزيد من الاهتمام، وطالبت بسياسة لغوية عائلية، مؤكدة على الدور الأساسي للعائلة في الحفاظ على اللغة.

وتحدثت عن الأجيال الجديدة وقالت إنهم لم يتواصلوا باللغة الأمازيغية لأنهم يحقرونها أصلا بحكم ما عانتها من تهميش في جميع المجالات، سواء في التعليم أو الإعلام، وتمنت أن تقوم المؤسسات الحكومية والأحزاب السياسية وكل الغاربية بدورها في الحفاظ وتطوير اللغات الأم باعتبارها موروثا ثقافيا لا بد من صيانتها والحفاظ عليه.

ووقفت عند احتفال كل من منظمة اليونسكو والمعهد الملكي للثقافة الأمازيغية واشتغالهما على إدماج اللغات الأم كاللغة الأمازيغية بالنسبة للمعهد الملكي في المنظومة التربوية لتوفير نوع من الكفاية اللغوية لدى المتعلم.

وأكدت الباحثة أن إدماج اللغة الأمازيغية في المنظومة التربوية أساسيا لأنها تتيح للمتعلم الإطلاع على كل ما له علاقة بالمعرفة والثقافة وباللغة الأم وبالتالي يسهل عليه التعلم واعتبرت ذلك أساسيا في مجال محو أمية الكبار. وأضافت أن العناية باللغة الأم حق مشروع لأنها تنتمي الذات والهوية وتدل على الحضارة والثقافة، ومن خلال تدريس الأمازيغية مثلا يتم الاعتزاز بها ثقافة وهوية. واعتبرت الحفاظ وتطوير اللغات الأم، في يد الأسر مباشرة، وتنبهت إلى الخطر الذي وصفته

الاحتفال باليوم الدولي للغة الأم تدعيم للتنوع اللغوي والتعدد الثقافي



* خديجة زرين

التنمية المستدامة المنشودة، على اعتبار أن اللغات تضطلع بدور حيوي في التنمية، وتساهم في بناء مجتمعات المعرفة الشاملة وحفظ التراث الثقافي.

وهكذا يمكن القول إنه بات من الضروري القول إن الدفاع عن لغة الأم يشكل آلية أساسية من آليات الحفاظ على التنوع اللغوي ومرجعية للاعتراف بمجمل الإرث الثقافي والحضاري للمغرب تقوية لوجدته وتعزيزها لهويته، كما وجب الجزم بأن الحفاظ على لغة الأم يعد مرجعية أساسية لصياغة الهوية الحضارية لبلدنا وخلق مجال مشترك لتعدد ثقافي يركز على قيم المساواة والعدل، في إطار الوحدة الوطنية ومن أجل مجتمع منفتح غير متنكر لهويته.

يعتبر اللغات إحدى الركائز لتحقيق التكامل في هذه القارة، إلى وضع خطة إقليمية للنهوض باللغات من شأنها أن توفق بين ما هو محلي وما هو عالمي لمصلحة الجميع".

وورد في النسخة الإلكترونية للطبعة الجديدة من أطلس لغات العالم حسب موقع منظمة اليونسكو أن لغة ينطق بها أقل من عشرة أشخاص في العالم، و178 لغة أخرى ينطق بها ما بين 10 و50 شخصا، ويذكر الأطلس من بين اللغات التي انقرضت منذ فترة وجيزة لغة جزيرة مان التي اندثرت عام 1974 مع وفاة نيد مادريل، ولغة أساكس في تنزانيا التي اندثرت عام 1976، ولغة أوبيخ في تركيا التي انطفأت مع رحيل توفيق إيسينش عام 1992، ولغة إياك في الأسكا التي ماتت عام 2008 مع موت ماري سميث جونز.

ولقد دأب المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية على أن يحتفل باليوم الدولي للغة الأم تبعا لمهامه المتمثلة أساسا في الحماية والنهوض باللغة الأمازيغية، ونظرا لأهمية الحدث في الدعوة للنهوض بالتنوع اللغوي والثقافي في العالم، فقد نظم المعهد تظاهرة ثقافية «لغة الأم» بتعاون مع مكتب اليونسكو، وذلك يوم الأربعاء 23 فبراير 2011 بمقره بالرباط، ببرنامج متنوع.

ويجسد هذا التوجه الذي دشنته المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، مقارنة جديدة وطموحة، تؤكد على أن العناية باللغات بلادنا من شأنه أن يوفر الأرضية المناسبة والمحفزة لتحقيق

أن نبذل المزيد من الجهود للحفاظ على لغتنا الأم، لأنه بذلك نحافظ على التنوع اللغوي عن طريق العناية بكل لغاتنا التي تعد مظهر غني وثراء، خاصة وأن الخبراء يشيرون إلى أن العولمة الكاسحة تهدد 600 لغة في عالم اليوم بالاندثار، لأن أهلها غير قادرين على حمايتها. فالتعدد اللغوي يظل اليوم مثالا منشودا أكثر منه حقيقة ملموسة. بحيث تشير إحصاءات منظمة «اليونسكو» إلى أن أكثر من 50% من الستة آلاف لغة المستخدمة في العالم، والتي تعتبر وسائل لنقل الذاكرة الجماعية والتراث غير المادي مهددة بالاندثار. و96% من هذه اللغات لا يستخدمها سوى 4% من سكان العالم. و90% من لغات العالم ليست ممثلة بالشبكة العنكبوتية، و80% من لغات إفريقيا ليست لها أجيال كتابية، وأن هناك لغة واحدة تتوارى كل 15 يوما.

ومن جهة أخرى، فمن أصل 6000 لغة على مدى العصور، انقرضت نحو 200 لغة على مدى الأجيال الثلاثة الأخيرة، في حين تعتبر 573 لغة أخرى من اللغات المحترقة، و502 لغة من اللغات المعرضة للخطر الشديد، و632 من اللغات المعرضة للخطر، و607 من اللغات الهشة. وحسب منظمة اليونسكو فإن «معظم هذه اللغات لا تستخدم على الإطلاق في المدرسة أو الإدارة أو الفضاء أو الصحافة بالرغم من أن السكان يتقنونها تماما نظرا لأنها تشكل وسيلة التعبير التي يستخدمونها في حياتهم اليومية. ولذلك يسمى الاتحاد الإفريقي، الذي

تاريخ الحضارة المغربية، تعد لغة الأم بالنسبة لمعظم المغاربة ومصدر افتخار لهم. وإذا كانت هذه اللغة قد تعرضت لبعض مظاهر التهميش في مدى نصف قرن من الاستقلال، فإن السياق الجديد الذي انطلق مع الخطاب الملكي السامي بأجدير في 17 أكتوبر 2001 قد عرف سياسة جديدة ترمي إلى النهوض بها وتمكينها من القيام بوظائفها التواصلية والتنموية، وهو ما جعل الشعور بالاعتزاز يتقوى لدى العديد من الناطقين بهذه اللغة، أن يروها تحظى بمكانتها التي تستحق في التعليم وفي وسائل الإعلام رغم كل الصعوبات التي تعترض تعميمها، كما أصبحنا نقرأ نتاجات أدبية منشورة بلغتنا الأم وهذا دليل على حيوية هذه اللغة وتمسكها بالبقاء في الوقت الذي انقرضت فيه العديد من اللغات القديمة التي كانت معاصرة لها.

وهذه السنة يحتفل باليوم الدولي العالمي للغة الأم تحت شعار «تكنولوجيات المعلومات والاتصال، بهدف العمل على صون وتعزيز اللغات والتنوع اللغوي».

وكما أكدت عليه المديرية العامة لليونسكو، السيدة إيرينا بوكوفا، «كل لغة تعد مصدرا فريدا للمعاني اللازمة لفهم الواقع والتعبير، واليوم الدولي للغة الأم هو فرصة للاعتراف بأهمية هذه اللغات ولتعبئة الدعم لتعدد اللغات والتنوع اللغوي ومنذ سنة 2000 تحتفل اليونسكو باليوم العالمي واليوم الدولي للغة الأم الذي يحتفي به يوم 21 فبراير من كل سنة، يجب

اللغة هي نافذة الإنسان على ذاته وعلى العالم، وهي التي تعطى له الخصوصية والذاكرة والثقافة في مفهومه الحضاري. وما احتفال العالم في 21 فبراير من كل سنة بلغة الأم التي تحمل قيم الجماعات وهوياتها إلا تدعيم للتنوع اللغوي والتعدد الثقافي على اعتبار أن مفهوم لغة الأم والتعدد اللغوي مفهومان متلازمان. وتحظى لغة الأم بأهميات متزايدة في الأوساط الدولية لدى كافة شعوب الأرض، وذلك لوجود روابط وجدانية تربط الأجيال المتعاقبة باللغة التي تنطقوا بها كلماتهم الأولى، والتي يتم بها صقل شخصياتهم الفردية وتكوين ملكاتهم الذهنية ومختلف مهاراتهم الأولى منذ الطفولة المبكرة، وهو ما يجعل منها اللغة التي يعبر من خلالها المرء على طول حياته عن مشاعره الحميمة وعن ذاته كما هي في صميم وجودها، كما يكون بها أفكاره ويتكسب بها زاده الثقافي الذي ينمو يوما بعد يوم، وحتى في اللحظات العصبية فإن النطق بالكلمات يتم باللغة التي تظل صورة للتعبير الصادق. وعندما يتعلم المرء لغة أو لغات أخرى في المدرسة أو في الشارع وفي أي وسط مغاير، فإن لغة الأم تظل هي لغة الحميمية الذاتية والصدق مع النفس، باعتبارها المدرسة الأولى التي ترسخ لدينا شعورنا بالانتماء إلى هوية ثقافية، وتجعلنا نحترم جذورنا كما نحترم لغات الآخرين.

و باعتبار اللغة الأمازيغية مكونا أساسيا للثقافة المغربية وعنصر خصوصية وتميز ضارب بجذوره في

الملف من
إعداد:
نزيه بركان

بعد ثورة تونس ومصر، شباب حركة 20 فبراير ينفذون نظرية مهندسي الدولة وأسطورة الإستثناء المغربي.
فهن هم شباب هذه الحركة؟ وكيف بلورو اصورهم للإنتقال الديمقراطي؟ أسئلة وغيرها يجب عنها هذا الملف.

حراك شباب 20 فبراير رياح تغيير جديدة وانبعث جديد لأمة

بتلك الألو من الشباب المتخبط في القهر والتمهيش. هذه هي سياسة الدولة الخنزيرية التي حولت مؤسساتها إلى ملك خاص. ووظائفها تنعم بها للأوفياء والخلصين. وأصبح العمل السياسي بدوره شبه منعدم وتملكته جارات وفيه سياسات النظام، فحولت الأحزاب من وظيفتها المدنية إلى زوايا إدارية تابعة، وليس لها أي أنصاف بالمتجمع وصارت كل أطرافها وفاعلي (العمل السياسي) منهوكة ومنتبهة للصلاحيات ولا هم لها سوى الحفاظ على مصالحها وكراسيها في الأمانات العامة والمكاتب السياسية التي تربطها بها علاقات حميمية وإن تركتها فلأينائها.

لهذه الأسباب خابت آمال جموع المواطنين تجاه تلك الطوائف والأحزاب السياسية، فتمذ عقود طوال وعمليات الانتخابات تحت إشراف أم الزارات: (الدخيلة) وذهبت بذلك هذه الأحزاب شر مذهب لما فعلت خدسة مصالحها الخاصة، على مجابهة الدولة. ودفعوا فيها الرخمة للسلطة إلى توزيع الهبات وشراء الأصوات والدخول في تحالفات مشبوهة أثناء السرحيات الانتخابية وتنسيق قاضح مع الدولة. وأكثر من ذلك فقد عرف هذا المجال انتقالاتا وارتحالات من حزب إلى آخر، وكسرت الأحزاب كل جهودها للقضاء ولإحتواء بعض الأصوات من داخل المجتمع المدني الحقيقي، فشق الفساد والتدليس على المواطنين، من أجل المصالح الشخصية، أو لخدمة مصالح سياسة الدولة أحيانا أخرى. أمام هذا الوضع الكارثي وفقدان الثقة الذي أثقل كاهل الحياة السياسية، وشبه غياب أحزاب حقيقية ولؤسسات مدنية تدعم الديمقراطية، مؤسسات تجسد مفهوم المجتمع المدني والمتنقف العضوي الذي غاب عن الساحة الوطنية. وتخلت غالبية الإعلاميين عن ممارسة سلطتهم الرابعة، بتقديم أسلحة النقد بدل الثرثرة. وتعرض بعض وسائل الإعلام المستقلة للتسلط والمراقبة من أجل تطويقها وإخضاعها. وأعدمت فضعات الفكر والنقد الجاد والحر. وشلل المعارضة. أو صارت المظاهرات المليونية التي تشهدها المدن بمثابة استعراض للعضلات ومساهمة في تصريف للأزمة. وللأسف تجاه قضايان إنا قراناهما بقضايا الوطن، لا يمكن أن نصف مؤ طريها والداعين لمن ثأر هذه الأشكال إلا من أعمال الطابور الخامس (الحياة الكبرى). ولما استحل شر وفساد بعض العائلات المحسوبة على رؤوس الأصابع التي حولت المجتمع بآمازيغيه ومستعريه إلى أقلية يحكمها أهل قاس. أصبح من الضروري والحتمي أيضا وقوع انفجار. لإعادة ترتيب أوراق اللعبة وأتبعات جديد لأمة. فازهرت حركات تزعم الحلم من جديد وتأمل في مستقبل أجمل... بدأت بوادره بمجموعة من الأقاليم والجهات والمهيشة (الريف، الجنوب الشرقي وغرب) والذي تحول بعد ذلك إلى عمليات منسقة بين مختلف الأقاليم في ربوع الوطن بإطار شبابي صرف تحت لواء حركة شباب 20 فبراير. إطار منظم عن نفسه بظهورها سلمية وحضارية عمت أكثر من خمسين إقليميا. وطرقت الشباب أشكالا محمدا حول مجموعة من الأطر والأسماء أيضا بصياغة سؤال دكي بينم عن وعي سياسي، ورفض الأفكار الجاهزة والبراهين الممتقة: ما الذي قدمه هؤلاء المستحوذين على كل شيء للوطن حتى يتزعروا على هذه المراكز؟ مقارنة بآباء هذا الشعب الذين ادافعوا عن استقلاله الحقيقي ضد كل القوى الاستعمارية؟

هذا السؤال الشرعي الذي طرحه الشباب. جموع كبيرة من المتنقنين صرفت عنه النظر، ومن تم تخلو عن رسالتهم الطبيعية. في شجب الفساد وكشف الحقيقة الغائبة، وتحدي السلطات، والدفاع عن حق الضعفاء من جور النظام. فمنهم من دخل اللعبة ومنهم من تعال عن المجتمع ومنهم ومنهم؟ فساهم كل هذا في انتشار هذا الأخطبوط وتفرعت تلك العائلات التي لم تلق معارضة قوية للجماهير. وهو ما أفرز حكومات من منتصف القرن الماضي. تقمع وتضطهد المواطنين في أبشع الصور وأمام الملا: (انتفاضة الريف، سنوات الرصاص...) وتم تبر وقمع كل الأصوات الحية من هنا وهناك. أصوات تنادي بمشروع مجتمعي تسوده العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص، ومطالب حقوقية وسياسية من قبيل تغيير الدستور والمطالبة بانتخابات نزيهة وأحر فصول هذا القمع شابهاها يوم 20 فبراير 2011 من أعرف هيوم تعرض له شباب الحركة في مجموعة من المدن المغربية: الحسيمة - صفرو - العرائش - مراكش - وغيرها. فعموا هؤلاء الشباب لأنهم قالوا «باركا وكفى». فعموا كونهم تجرؤوا ونقلوا أحلامهم من عالم افتراضي نسجوا فيه أحلامهم البسيطة وأمالهم الكبيرة ومطالبهم المشروعة إلى أرض الواقع وتحذو أصول اللعبة بالنزول للشارع. فأخرجوا فيه المتنقنين المغاربة (سياسيين، ن، وفنانيين، أدباء، وعلماء... الذين قبلوا بالواقع وفقدا الأمل في المستقبل). كما أخرج شباب تونس ومصر من قبيلهم متنقفيهم، فأتكشف الغطاء مرة أخرى عن زيف شعارات الدولة التي تلوح بها.. كما اتكشف الستار أيضا على مجموعة من المتنقنين المغاربة وعلقتهم بالسلطة والمجتمع (المتنقف العضوي). هذا الأخير الذي لا نراه إلا في مناسبات موسمية أو على شاشات الإعلام التي يسعى

غالبيا ما تصور حالة المغرب على أنه بلد الإطمئنان والنعيم، بلد الاستثناءات على كافة الأصعدة في محيطه الأفريقي وحتى الإقليمي (ديمقراطية متجددة - حرية مكثولة - تنمية سارية... الخ) وهذا ما يسوقه المغرب عن قنواته الدبلوماسية (وزارة الخارجية) في المنظومة الدولي لمصالح واضحة، وتعمل وسائل الإعلام الرسمية المرئية منها على وجه الخصوص على تزكية هذا الطابع الخيالي والإستثنائي للبلد. برعيته الوافية للعهد والانتقال الديمقراطي والقطعية مع الماضي المزعومين... الخ. للغرب خصوصا وللمغاربة عامة. مما جعل البلاد وجهة يقصدها مجموعة من السياح الأجانب من مختلف البلاد. هؤلاء الذين يتحكون في جلسات سمرهم ويشغف بمنقطع النظر عن تلك الأيام التي يقضونها بهذا البلد وينصون أصدقاؤهم بزيارته ليتألم جانب من هذا الإستثناء المغربي. من قبل حسن ضيافته ومناظره الخلابة وأشياء أخرى...؟؟؟ إنه الجانب الخيالي أو النسبي بالأصح لهذا البلد الذي يستهوي سياح الغرب وزواره لإيام معدودة لجمال الأطلس وحصراء مرزوقة وجمالية إفران، أو مجموعة من المدن السلطانية والساحلية كأكادير أو المدينة الحمراء. أو تلك النوادي بلبالها الحمراء التي تلخب الأناظر والأذهان معا.

وقد نتجت أوضاع الإعلام في تسويق هذه الصورة بمعينة مجموعة من المؤسسات الأخرى المعنية بمثل هذه الأمور. وأي محاولة لكشف حقيقة المغرب إعلاميا أو فكريا، بعيدا عن أي مزايادات توجه إليها سهام الاتهام والتخوين، لأن هذا من شأنه تهديد أمن واستقرار البلاد حسب تعبيرهم. فكتاب جيل بيو «صديقنا الملك» والمشهور عام 1991 كان موضع نقد وتهجم سواء من الداخل وحتى من الخارج. فاستحسن كثيرون ممن تربطهم علاقة حميمية بالمغرب عدم الإطلاع على الكتاب، بل تمت إداة هذا العمل. ومؤخرا تعرضت إحدى وسائل الإعلام الغربية لسحب أعضاداتها لأنها تعكر أجواء المملكة بنشرها في حقيقة المغرب ووجهه الآخر؟ في السياق نفسه، فتحت السكان الأصليين للبلد الذين يتعاضون مع واقعهم صباح مساء. لم يستثنهم هذا التصنيع والتزييف للحقائق بتموهيمهم عن نفس الوسائل والمؤسسات (إعلامية، تعليمية،...) بذك الشهور والإحساس الغربيين عن واقعه الأليم وهذا كله من أجل تدجينه وتحويله إلى أدوات طبيعية يسهل احتواؤها وإنتاج ما يطلق عليه في بلاد الاستثناءات (المواطن الصالح). بمهرجانات هنا وهناك وبرامج تلفزيونية على قنواتها التي لا تعكس بالنته واقع الوطن والمواطنين. فأحزمة الفقر المتواجدة على جنبات المدن الكبرى والتي لا تفصلها إقامات وفل أولئك المستغنين على حساب الشعب، سوى جدران العار، كما يطلقه عليها أصحابها، والمناطق المعزولة كاتفكو وأسميرير وغيرها كثر يصعب دعها، التي تعيش ساكنتها ويلات القهر والتمهيش، سواء من غضب الطبيعة أو من غضب الخزن. وكذا الهوامش الفاحشة لسكان الجبال بفلاحيه الذين يقضون كل أيامهم في المراعي بحثا عن الماء والحطب. وتلك العائلات باحياء الصفيح التي تغيب فيها أدنى شروط العيش الكريم... هذا الوجه الحقيقي والمركب للمجتمع المغربي. أين هو من وسائل الإعلام. وما الذي تقوم به الدولة تجاههم؟ وأي دور للأحزاب في هذا الإشكال؟ أو ليسوا أبناء هذا الوطن بل غالبية الساحقة؟

هذا هو مغرب المفارقات والمتعدد الوجوه، مغرب لا يسع الكل جانب منه (وهم قللة) تعيش على خيرات البلاد واستنفذتها. وغالبية الساحقة لم ينلها من هذا التعدد إلا التهميش والإقصاء المنهجين (لكون الشعب لدى الحكومة استثناء وليس قاعدة). إنها حصيلة أكثر من ثلاثة عشر قرنا من الحكم السلطاني. فبعد توقيع بروتوكول الرباط يوم 11 فبراير 1956 والهادف إلى تحويل القدرات اللازمة لتسيير شؤون البلاد بعدما حصل المغرب على ما أطلق عليه اسم (الاستقلال). والاعتراف به في الإعلان المشترك بين وزير الشؤون الخارجية الفرنسي والوزير الأول المغربي يوم 2 مارس 1956 تراعت ثلثة من أهالي المدن على مناصب السلطة. فأخذت الخيبة القاسية تحظى بالرعاية ودمجت عائلاتها، التي حظيت بالمناصب الشرفية ومناصب الكسب دون منازع لها، فحق بذلك القول: «ما للفاسيين للفاسيين وما للشعب للشعب» هذا الأخير الذي حظي بجانب من هذا العطف والرضا. المتمثل في سياسة خبيثة «أطلق عليها مهندسو الدولة: la politique des trois F

les festivals - les farines - les festivals - أو بالعربية تعرا بث «جوع كلبك اتفك». مع مراقبة عين المتقنين التي لا تنام لكل تحركاته وسكانته، كي لا يفكر في التمرد على اختيارات الدولة. والذي سيكون من الصعب احتواؤه على رأي القائل: إن الشعب المغربي أشداء فإن كان في حالة زفير أتركة، وإن كان في حالة نوم اجره مئات الكيلومترات إلى الورا». فهمننت أكثرية الشعب ونهشهم الفقر المنهوج نهشا، وعلقت قدرات شبابه عن العمل في حين أن أبناء الميسورين والأعيان ذوي المناصب العليا في المدن الكبرى يقضون لياليهم في الكباريات والعلب الليلية ولا علم لهم

هذا يجب أن تطرح القضايا من أجل تحديد الأسباب الكامنة، ومحاسبة المسؤول الحقيقي عن هذه الجرائم. وتبيان الصيغة، من الجلال، حينها سوف تتكشف بقية من «البراهين» على حد تعبير المحررين ومن الضميمة، فكما قال دوركايم: إن العمل أجنبي يعود إلى الباثولوجيا الاجتماعية. وفي نفس السياق يرد فري: إن الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية هي التي تفرز تصرفات الفرد. سواء كانت إيجابيا أو سلبيا.

من هم شباب حركة 20 فبراير؟ وماذا يريدون؟. هل هم عملاء كما اتهمهم البعض؟ أم وطنيين حقيقيين؟ أسئلة سعت جريدة العالم الامازيغي الاجابة عنها، وهو ما تأتي لنا بعد الاحتكاك المباشر بهؤلاء الشباب.

شباب وشابات في مقتبل العمر، ومغاربة حتى الموت كما قال أحدهم. مستقلين عن كافة التنظيمات، والمؤسسات، حزبية كانت أو نقابية، شباب حر كما دافع واحد، وهو حب الوطن. وطن تسوده الحرية، الديمقراطية، العدالة الاجتماعية، وتكافؤ الشباب والمسألة بين الجهات والأقاليم. هكذا صرح لنا مجموعة من شباب حركة 20 فبراير عن أنفسهم ومطالبهم وطموحاتهم. وفي نفس السياق تقول سناء عضو الحركة بدأت فكرة هذه الحركة بعد نقاش مستفيض وباد قارب ستون يوما (شهرين). من أجل الوقوف عن حالة الغرب وتشخيص أوضاعه، واستمر النقاش على الأترينيت بر الموقع الاجتماعي (الفيس بوك) وتداولنا جملة من المطالب. لنخلص في النهاية لتسطر ملف مطلبية. وتسمية يوم الأحد 20 فبراير 2011 يوم الكرامة والحرية. يوم، نتخلص فيه من الصمت ونصرخ بأعلى صوتنا في تظاهرات سلمية وحضارية. فأنا شخصيا (سناء) وانضممت إلى الحركة بعدما سمعت مناديا يناديني، إنه نداء الوطن والمواطن، لهذا ليبت النداء وحضرته لهذا العرس الشبابي المغربي... ويستأنف عبد الصمد قائلا (أحد أعضاء الحركة) لقد شكلنا لجان للتسويق تعمل على المستوى الوطني. تنتقل بعد ذلك إلى مرحلة التعبئة الميدانية في الشوارع والأزقة وفي كل المؤسسات من إعداديات وفانويات واجتماعات. وكذا مجموعة من الأحياء الهشمة والنسبة والكل تتفاعل معنا حتى نلاحظ على مستوى كل ربوع الوطن من الجنوب للشمال. ومن الشرق حتى الغرب. وتضيف نوال عضو الحركة لقد فهنا الإمتداد الخطيوطي لبعض العائلات في كل شيء ولم يتحركنا لحد سوى الفساد. لهذا يتشاكل اليس في المغرب سوى تلك العائلات؟. من ثم فخرجنا للشارع اليوم، هو للتعبير عن أنفسنا أولا

ولكي نقول لهم "باراكًا" ثانيًا. ولن نخسر أكثر مما خسرناه... وبصباحات متعالية لمجموعة من الشباب والشابات هتفوا: كفانا من الحركة- كفانا من القمع- كفانا من التهميش- باركا من الرشوة والمحسوبية. نعم الكرامة والحرية، نعم للعيش الكريم... وتستمر إكرام بالقول إن الشباب ساخون على ما يعيبه السياسي ونحن نود التفاعل مع هذا المسئل نتاج الفساد داخل الحلق السياسي ونحن نود التفاعل مع هذا المسئل كحق من حقوقنا، نحن لا نريد من توفير ميكانيزمات وشروط موضوعية لهذه المشاركة. أولها حل هذه الأحزاب والأحزاب السياسية وعلى رأسها حزب الأصالة والمعاصرة، فهذه الأحزاب وبالآخرى والتوكيات السياسية، هي من كرس الأثرة منذ عقود طولى. ومطالبنا حركة شباب 20 فبراير تتلخص في : إقرار دستور ديمقراطي يضمن السيادة للشعب+ دسترة اللغة الامازيغية كلغة رسمية إلى جانب العربية، والالتزام بخصوصيتنا من هوية ولغة وثقافة وحضارة، اطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين ومعتقلي الرأي ومحاكمة المسؤولين، حل الحكومة والبرلمان. وتشكيل حكومة إنتقالية مؤقته تخضع لمرافقة الشعب، محاكمة للتورطين في قضايا الفساد، ومستغلي النفوذ في نهج خيرات البلاد، الإدماع الفوري والشامل للمعتقلين في أسلاك الوظيفة العمومية. وكذا مجموعة من هذه هي مطالبنا، وتدعو كل أحرار الوطن للمشاركة ودعم هذه الشاب التي بالنسبة مطالب الشعب المغربي قاطبة وليست هؤلاء الشباب فحسب، وتدعوهم أيضا للعمل معا جنبًا إلى جنب مع كل اختلافاتنا وتوجهاتنا، من أجل مصلحة الوطن. ومن أجل تحقيق التغيير والانتقال الديمقراطي الحقيقيين.فهذه لحظة تاريخية، وعلى الكل تحمل

مسؤوليته التاريخية أمام الأجيال القادمة. ونطالب من الدولة المغربية بدورها. أن تتحمل مسؤوليتها وبأن تتجاوب مع مطالبنا السياسية والاقتصادية والإجتماعية. والتي نراها عاجلة ومشروعة. ويطلب حسان قائلا: فهل نحن بهذه المطالب تكون خداما لأجندة خارجية؟ أو مخابراتية كما تتهمنا بعض وسائل الإعلام المشبوهة، والتي نعرفها حق المعرفة؟؟ ونعرف من وراءها، وفي نفس السياق تقول رشيد:أنا كانت المطالبة بتوزيع عادل للروات بعد خيانة؟فأنا خائفة؟فأنا خائفة، إذا كانت المطالبة بدستور ديمقراطي يصنفتنا بالفوضيين؟ فأنا أول الفوضيين، إذا كانت المطالبة بمؤسسات منتخبة وزيهه بغير شعبنا، فأنا أول المشاغين. إذا كانت المطالبة بمحاكمات نزيهه، وقضاء مستقل، نبعثنا بالإرهابيين؟ فأنا أول الإرهابيين. إذا كانت المطالبة بدسترة اللغة الامازيغية كلغة رسمية سوف يصنفتنا بالمتعصبين؟فأنا كذلك... هذه مطالبنا ولن نراجع عنها قيد أتملة حتى تحقيقها في الختام. هتف الشباب جميعا، وأبصوات وصيحات أرجتجت لها الأبدان:"وعندنا العائلات إما التغيير أو الممات". هذا ما صرحت به شريحة من شباب 20 فبراير لجريدة العالم الامازيغي وهذه هي حقيقتهم. فهل يفعل ألاقيا حتى، إن نبعث هؤلاء الشباب ومطالبهم الشريعة هذه، التي أيناها الاستعداد لنموت من أجل تحقيقها؟ إن تعاملوا مثل هذه المعاملات أو بأن يتنقص أحد من وطنيتهم ويزايد عنهم؟. سؤال بسيط، لكنه بحاجة إلى رد قوي. ليس من أي كان بل من يملك القرار.

* نزيه بركان

R.D.M.S.P

تحمل مسؤولية ما وقع للسلطات

عقب الندوة الصحفية الأولى التي عقدتها حركة شباب 20 فبراير، والشبكة الديمقراطية للتضامن مع الشعوب، ومجموعة من الهيئات الأخرى يوم 17 فبراير 2011 بالرباط. ساندت حركة 20 فبراير ودعم مطالبها. أكدت الإطارات مساندتها الكاملة للحراك الشبابي، الداعي لتظاهرات سلمية، وحضارية لتحقيق مطالبه. وبالتالى ناشدت هذه الإطارات، السلطات السياسية والأمنية، بالتدخل عن الأساليب التضليلية والإعتزازية التي تطال شباب الحركة من ترهيب وقمع. وقال السيد محمد العوني منسق الشبكة المغربية الديمقراطية للدفاع عن الشعب في الندوة الصحفية التي نظمتها الشبكة يوم 23 فبراير 2011 بنادي هيئة المالحين. إن الدولة ضربت عرض الحائط كل ما تاشدها، باحترام حق التظاهر، الذي تكفلت كل العهود والمواثيق الدولية بحق من حقوق الإنسان، لما تعرض مجموعة من شباب الحركة لإعتداءات تعسفية ووحشية بمدينة الرباط(سناء السلمي- ياسين بزاز- محمد مكاوي وأخرون) ونفقت الشئء في مناطق ومدن أخرى، ولم يسلم أيضا المواطنون من الضرب والسب والقذف. في انتهاك أسخر لحقوق الإنسان. وفي نفس السياق حملت حركة 20 فبراير الحزن وأجهزته الأمنية مسؤولية ما وقع الناتج لتدخلات قمعية في مجموعة من المناطق، وتغليب هذه الأجهزة للمقاربة الأمنية دون سواها، ويضيف شباب



الحركة: أن المخزن استعان ببرتزة لإشعال الفتنة والتخريب، اقتداء بما حدث في مصر وتونس. وأدت الحركة والشبكة ومختلف الإطارات معا، لإعتداءات التي طالت مجموعة من الحقوقيين والحقوقيات، إذ تعرضت السيدة خديجة الإبراهيمي رئيسة الجمعية المغربية لحقوق الإنسان، ومجموعة من الصحفيين، والمواطنين، للاعتداءات من طرف السلطات يوم 21 فبراير 2011 بساحة باب الأحد(وهو ما شجبت الشبكة في بيان توصلت جريدة العالم الامازيغي بنسخة منه). هذه الساحة التي شهدت انزلا رهيبا لقوى القمع من قوات التدخل السريع والشرطة... منديجين بمختلف الأسلحة، مراوات وعمى التي نهالت على المتظاهرين. وأكد محمد العوني عن الشبكة، أن حركة شباب 20 فبراير، نحت قبل انطلاقها، وذلك راجع إلى الهجوم الذي تعرضت له قبل خروجها للشارع، من خلال التوشيش الأمني، وإتباع أساليب الترهيب وعمليات القرصنة التي طالت حواسيب الشباب... وأوضح العوني أن ما وقع في مجموعة من المناطق الصائمة-كلميم- تزينت-صروف...وسيلة مبررة، هدفا للبل من مصافقة الحركة، وتحريف مسارها الحقيقي، وقد استعملت خطة اللبضة، تيمنا أن حصل بمصر وتونس. وفي معرض حديثه

سخر من بعض وسائل الإعلام، "أخبار وكالة المغرب العربي للأنباء". ما قدرت عدد المشاركين بالرباط بألفي مشارك. وفي تعليقه عن وقوع أحداث شعب، كما نحن المتظاهرين الذين قدرتهم وزارته بـ 37000 متظاهر على الصعيد الوطني، عقب السيد العوني بالإشارة إلى عدد المشاركين في الانتخابات التشريعية الأخيرة 2007 ليؤكد بعد ذلك بالقول: «هناك بالقرب حاليا من يعمل لإحياء سنوات الرصاص، وفي مخالفة للمهاوري أحد المتظاهرين بمدينة كلميم، أكد بان المظاهرات بالمنطقة كانت سلمية إلى حين الوصول إلى مقر الولاية حوالي 12:30 بعد الزوال، كما كان متوقا، وبعد أقل من ساعة، وصفتنا أخبر عن وقوع أحداث شعب، كما نحن المتظاهرين بعيدين (شارع أكادير وغيره من المناطق البعيدة)، وهذه كانت زرعة السلطات الأمنية لاستخدام العنف، ووضع حد للتظاهر السلمي الذي لينتهي، فتم انزال أمباري رهيب، ويضيف المهاوري أحد المشاركين في 2009 فبراير بكلميم أنه قد تم استخدام تعزيرات أخرى من عناصر الجيش، ليتم تهديد المتظاهرين بتصفيتهم. لهذه الأسباب يقول: فإننا نحمل المسؤولية كاملة فيما وقع وما سيعم من عنف، خطف، وقتل للسلطات، فقد ذكر كبير من المواطنين محتضنين ولا تعرف عنهم حتى الآن أي شء، وشد المهاوري عزم شباب المنطقة (كلميم) على مواصلة التضال حتى تحقيق الارباط بالمضي مشاركا، وفي تعليقه على الصعيد الوطني استسبحوا من اجتماع يوم 22 فبراير (المشاركين في الانتخابات التشريعية الأخيرة 2007) قائما على المشاركة بدل الحوار لدى المسؤولين. وفي سؤال تقدمت به جريدة العالم الامازيغي إلى الشبكة في مستقبل هذا الحراك السياسي الشباب أمام هذه المواجهة البرسنة من السلطات من تهديدات وقمع...؟ وما يمكن أن تقوم به هذه المنظمات الحقوقية المساندة؟

أكدت السيدة خديجة الربايعي رئيسة الجمعية المغربية لحقوق الإنسان، بان المشاورات سارية على قدم وساق، ويتم التفكير في رفع دعاوى قضائية ضد المسؤولين ومحاسبتهم. حول الانتهاكات الفاضحة لحقوق الإنسان.

* ن.ب

الهيئات المدنية الديمقراطية الداعمة لحركة 20 فبراير بالجسمة تصدر بيانا حول التطورات المتسارعة للأحداث بالمدينة

المسؤولين في الاجتماعات الرسمية في حق الهيئات والأشخاص المنزهين عن الشبهات. 5- تدعو الجهات الرسمية إلى رد سياسي عميق على مطالب حركة 20 فبراير وهو السبيل لحل مشهد سياسي أفريقي يحد من نفع التزيم السياسي الناجم عن طغيان الواجوس الأجنبي للقرطلة التي أتت وتؤدي إلى الويلات والصلاب، من أجل هذا المعنى تؤكد الهيئات الموقعة على هذا البيان ضرورة الإسراع: 6- بإطلاق سراح فوري لكل المعتقلين الذين سجنوا بخلفيات مشاركتهم في المسيرات الشعبية التي نظمت بأقاليم الجسمة يوم 20 و21 فبراير 2011 وما بعدها. 7- فتح تحقيق نزيه حول كل مجريات العنف والتعذيب والتعسف الذي واكب السير الشعبية السلمية بكل من الجسمة والإمزورن وأبت بوعياش وخلال مباراة كرة القدم ليوام الأحد الماضي... 8- التضامن مع جميع الحركات الاحتجاجية المنددة بالعبسكرة والتضيق على الحريات بكل من إمزورن وأبت بوعياش وتلامذتها نانونية مولاي إسماعيل ومناطق أخرى. 9- الشروع في إجراء إصلاحات كبرى: سياسية ودستورية ومؤسسية باعتبارها مدخلا حقيقيا لتوفير أجواء الثقة والطمأنينة عبر الاستجابة الحاسمة لطلب مختلف فئات وشراخ احتصامية عريضة تواتة إلى التغيير والديمقراطية والعدالة الاجتماعية. ومن أجل ذلك نعلن عن تنطيم احتجاج سلمي يوم الجمعة المقبل 04/03/2011 أمام مقر فرع الجمعية المغربية لحقوق الإنسان بالجسمة ابتداء من الساعة الخامسة مساء. 11- الهيئات الموقعة: الجمعية المغربية لحقوق الإنسان بالجمعة- منتدى حقوق الإنسان شمال المغرب - جمعية توبيا للعمل النسائي بالجسمة الفضاء النقابي الديمقراطي - شبيبة النوجه الديمقراطي بالجسمة الهيئة الوطنية لحماية الكلال العام بالمغرب- المؤتمر الوطني الاتحادي النهج الديمقراطي بالجسمة-شبكة جمعيات الشمال - البديل الحضاري - جمعية ميرادور الأعل تمثيئة الشباب - جمعية ميرادور الأعل للتثمين والتضامن - الخيار اليساري الديمقراطي القاعدي - جمعية ملتقى المرأة - المنتدى المغربي من أجل الديمقراطية والأصناف - نقابة التجار بسوق ميرادور التابعة للاتحاد المغربي للشغل -مندی- حقوق الإنسان للشمال المغرب (جمعية الجسمة)-جمعية AZIR -حزب الديمقراطية الاشتراكي كما حضر الاجتماع مجموعة من الفعاليات الحقوقية والمستقلة.

ببطيعة المخزن تفشل في تكبير مظاهرة الديمقراطية أمام السفارة المغربية ببروكسيل

* بروكسيل/ سعيد العمراني

بتاريخ 17 فبراير، اجتمعت الأحزاب والجمعيات الديمقراطية المغربية بقاعة «غارسيا لوركا»، وقررت توجيه نداء إلى المواطنين المغاربة المهتمين ببلجيكا للتظاهر أمام السفارة المغربية يوم الأحد 20 فبراير من الساعة الثامنة إلى الساعة الرابعة مساء، ومساندة حركة 20 فبراير. وبعد قيامهم بكل الإجراءات القانونية والتعبوية لإنجاح مبركهم للاندسة لنفضات الشعب المغرب التواثق للحرية والديمقراطية. وبوصول موعد المظاهرة، كان لبطيعة المخزن رأيا آخر، إذ نزلت بلجيكا مكونة من 19 فردا، مدججة بالهراوات وتحمل صورة الملك محمد السادس محاولين إرهاب الديمقراطيون الذين كانوا لنزالوا يتقاطرون فترادي وجماعات أمام بلدية السفارة المغربية. البلطيعة بدأت تستغفر وتهمد المتظاهرين سلميا، متمهين إياهم بتارة ب «بوليزاريو» وارة أخرى بالعملاء... وو.

في البداية حاول المنظمون ضبط النفس، لكن أمام تصادي هذه الميليشيا في استفزانتها وحتوت تجربها على اعتداء على أحد المناضلين وحصول خدوش وجروح وفي وجهه، جاء رد المناضلين صارما وحاسما، وما أدى إلى طرد هذه الشرذمة المشبوهة والتي كان يتزعمها أحد أعضاء حزب الاستقلال ادعو «الكروطي».

الأمر كانت تستتور إلى ما لا تحمد عقباه لولا تدخل الأمن البلجيكي لإبعاد المجموعة المعتدية التي جاءت خصيصا للاعتداء على مظاهرة مرمضة لها من السلطات البلجيكية ويحتفل فيها المنضمون مسؤولية ما يقع. المتظاهرون يتساعون عن دور السفارة في هذا الهجوم لأن نفس المجموعة الهامجة وقفة لها إن اعتدت السنة الماضية على ساحة في نفس المكان ضمها سياسيين بلجيكيون مساندون للبوليزاريو وعلى رأسهم السيناتور البلجيكي المعروف "بيير غالو". كما أن نفس المجموعة تحظى بدعم من طرف السيد السفير.

سعار الأمازيغوفوبيا



علي أصوري

السابق لحقوق الأمازيغ يردد ذلك على شاشة التلفزة في الدوة الخاصة التي عقدتها الأولى مع وزير الخارجية حول موضوع الصحراء. ومن غريب الصدف أن الأستاذ زيان سبق له أن شغل هو بدوره نفس المنصب حسب علمي أن ما تباطت هذه الحقبة يبدل كل ما في وسعه لرعاية حقوق الإنسان والدفاع عنها إلا أنه إذا أسدلت الأمور إلى غير أهلها فانتظر الساعة. فما رأي سيادته في التوصيات التي خصت بها لجنة إلغاء الميز العنصري، الدولة المغربية، ومن بينها تكثيف الجهود من أجل النهوض بالثقافة واللغة الأمازيغيتين وخاصة عن طريق إدراجها في التعليم... كما تحثنا كذلك على أن تعمل على التنصيص في الدستور على اللغة الأمازيغية كلفة رسمية، وتؤمن كذلك محاربة الأمية بهاته اللغة. كما توصي اللجنة الدولية المغربية بتوضيح معنى وحسولة مفهوم «الأسماء ذات الطابع المغربي» المنصوص عليه في شتريعها، وتضمن تطبيق مذكرة وزارة الداخلية الصادرة في 17 مارس 2010 المتعلقة باختيار الأسماء حتى تضمن للجمهور تسجيل الأسماء وخاصة الأمازيغية منها في سجلات الحالة المدنية ومع ذلك ما زال الأمازيغ يعانون من تعسف بعض ضباط الحالة المدنية. وما رأي حضرة الأستاذ في الخطاب السامي لصاحب الجلالة محمد السادس الذي ألقاه بأجدير سنة 2001 والذي جاء فيه... كما أننا نزيد التأكيد على أن الأمازيغية التي تمتد جندورها في أعماق تاريخ الشعب المغربي، هي ملك لكل المغاربة بدون استثناء... ولأن الأمازيغية مكون أساسي للثقافة الوطنية وتراث تراثي زاخر شاهد على حضورها في كل معالم الثقافة والحضارة المغربية، فإننا نولي النهوض بها عناية خاصة... إن النهوض بالأمازيغية مسؤولية وطنية ويمكن لأي ثقافة وطنية التنكر لجندورها التاريخية...

الأستاذ زيان، أرجوكم الإجابة عن هذا السؤال: إن كان أمير المؤمنين يولي عناية خاصة للأمازيغية وجعل النهوض بها مسؤولية وطنية هل يريد بذلك أن تسحبنا القردود إلى التتمية؟ إن الملك يعتر أعلى سلطة في البلاد وبالتالي عليك أن تمتثل لأوامره وتعمل على إنجاح مشروعه، هذا، عوض أن تبدل كل ما لا يسعد لإفشاله، إنك رجل قانون، وتترك جيدا عواقب من تعتنت ويقف ضد قرارات أمير المؤمنين. إذا تأملت مرة أخرى فيما فهدت به سترحك حتما من هو المتخلف عن القردود والخنازير، إلا إذا كنت ممن رفع عنقه القلم. إن الأمازيغ يرددون باستمرار أن الأصمق ليست له قردونا يعرف بها في السوق، بل يعرف فقط من خلال هذيانه، وإوا الله إنك إردك بسي زيان». إذا كنت تنظر من تحريك للأمازيغية أن تتنازل رضى سيادتك القوميين ليجودوا عليك ببعض الفتات، فكن على يقين أنك لن تتنازل منهم ما يوازى قطرمر لثمة، بل سيكون نصيبك من الإهانة والأزراء وسيحتفظون لك بـ العربي من الدرجة الثانية مهما بالغت في الانطباع على بطنك أمامهم، لأنهم يعلمون وذاك في الوسط المغربي. أميس من الأفضل لك أن تبق أمازيغيا من الدرجة الأولى؟ هذا وأضيف إلى معلوماتك وأنت سيد العارفين أن الطغاة متزعمي القومية العربية وأصحاب الفكر الأحادي شارت عليهم شعوبهم وبيدوا ساقطون الواحد تلو الآخر كقاروق الخريف، وبالتالي فإن ذلك الذي كان يوجد بلبنه على كل من يتنكر للغة وهويته قد تم بتره. وعليه لم يبق لاحتقاري الأمازيغية إلا الخزي والعار.

هذا فيما يخص هديان محمد زيان، أما فيما يتعلق بـ إمام مسجد مدينة روساس، ضواحي تاراروغنا الإسبانية وما أقدم عليه في خصم احتفالات السنة الأمازيغية، إن نطق بحرمة الاحتفال بهذه المناسبة وتعدى إلى غاية تحريم الحديث بالأمازيغية ونعتت الأمازيغ بنعوت قديمة، من بينها العمالة لإسرائيل وموالة الصهيونية. (1) فإنه ينبغي أن يوضع في زمرة الإراهيين لأنه يدعو إلى الحقد والكراهية، وهذا التصرف يعاقب عليه قانون الإرهاب. إننا نستغرب أن تصدر هذه الأقوال من إطار ديني مغربي. وهل وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية على علم بما يصدر من هذا النوع من

الرسمي المقاطع للكيبان الإسرائيلي الراض لإقامة أي علاقات رسمية معه... إلا أن التساؤل الذي ينبغي أن تجيب عليه هذه الجريدة هو هل الموقف الرسمي هذا ملزم لجميع المغاربة أم الأمازيغ فقط؟ فما رأيها فيما كشفت عنه الإذاعة الرسمية الإسرائيلية بخصوص شركة «سوخات» التي أمضت اتفاقا مع الأطراف المغربية لتصدير مائة طن من السكر كمرحلة أولى؟ وهكذا سيشرّب المغاربة في القريب العاجل كؤوس شاي بالسكر الإسرائيلي حيث ألحت الشركة الصخرية على أن يحصل منتوجها عبارة «صنع في إسرائيل» وتشير كل التقارير الاقتصادية الإسرائيلية بأن صادرات الدولة العبرية إلى المغرب تسير بوتيرة متصاعدة (3). ربما تصدر هذه الجريدة فتوى مفادها أن سكر إسرائيل حرام على الأمازيغ حلالا على غيرهم، مادامت قد حرمت عليهم زيارة إسرائيل على خلاف باقي المغاربة. فما رأيها في 28419 مغربي الذين زاروا إسرائيل خلال ثلاثة أشهر الأولى من سنة 2008 من أجل السياحة والاستمتاع بالشواطئ الإسرائيلية. ألا يعتبر هذا دعما اقتصاديا وماليا لإسرائيل؟ أضيف إلى معلومات جريدة التجديد أن السياح المغاربة يمثلون أكثر من ثلثي مجموع السياح القادمين من بلدان إفريقيا. فحسب «مركز الإحصاء الإسرائيلي» فإن المغرب يتصدر المرتبة الأولى مقارنة مع كل البلدان العربية التي زار مواطنوه إسرائيل، وذلك رغم غياب أية علاقة رسمية «بين المغرب والدولة العبرية» (4).

ومن بين الفئات الزائرة لهذا البلد يوجد رجال أعمال، فنانون من أصحاب الطرب الأندلسي، الطرب الملحون، ممثلون الخ... لأحياء حفلات وسهرات وليالي ملاح. فمن يسهر على تسهيل هذه الزيارات؟ هل الشطاطة الأمازيغية هم الذين يقفون وراء ذلك؟ ثم ما موقف هذه الجريدة من العرب المنحسرين بالجانبية الإسرائيلية المتواجدين كأعضاء بالكنيست الإسرائيلي ويصادقون على قوانين الاستيطان، ومن آلاف العمال الفلسطينيين الذين يشتغلون في المعامل والمصانع الإسرائيلية ويساهمون بذلك في تقوية الاقتصاد الإسرائيلي وبالتالي تطوير صناعات أسلحتها التي تستخدمها لإخضاع الدول العربية. ثم لماذا لم تمت الصمت فيما يخص الزيارة التي قام بها القبطي الإسرائيلي من أجل التوقيع على اتفاقية تزود بموجها تل أبيب الدوحة بكتب مدرسية (5). فهل كل هؤلاء أمازيغ؟

إن يزور بعض الأمازيغ دولة إسرائيل فذلك يعتبر عمالة وموالة للكيبان الصهيوني، أما أن يقوم بذلك آلاف الفئات الأخرى من المغاربة فإن ذلك لا يعدو أن يكون شتيبا عاديا وطبيعيا. إنه الكيبان بمكباين، ولا بأس أن أشير إلى أنه بعد انتفاضة الشعب التونسي وبعده الشعب المصري وغيره من باقي الشعوب العربية الأخرى والفرح العارم الذي اشتعلت في الناس في مختلف الأقطار بدأ البعض يتحدث عن كون الإحساس بالعروبة بدأ يتفكس بعد أن كان يتضالع ويكاد يتلاشى. عروبة إيه يا ناس؟ إن الشعوب تقترح عندما ينهزم الظلم أمام الحق. فما علاقة العروبة بذلك؟ فالاستبداد والظلم لا هوية لهما، ثم ما قول هؤلاء دول مسؤولة دول الخليج الذين تضامنا مع حكام البحرين. أليس ذلك بدافع من العرة العروبية، أم أن هذه عروبة من نوع آخر تدخل في إطار «انصر أخاك ظالما أو مظلوما»؟

وكيفما كان الحال فإن الأمازيغ أحرار في أرضهم وليسوا محابرا لأي أحد، ولا يحق لأي كان أن يمارس عليهم الوصاية، ولا يسعني إلا أن أقول لرضي القوس أن الحقد يعمي البصيرة ويشل التفكير، لذا أنصحهم ببذل الجهود للتخلص من حتى تصفي قلوبهم وأذهانهم وترتخ نفوسهم لتحل المحبة محل الكراهية التي تسكنهم، ولو أنني أعلم أن ذلك صعب عليهم جدا لأن البغضاء التي تسكنهم منذ عدة قرون ليس من السهل أن تقاردهم، خاصة وأنهم قد وجدت فيهم تربة خصبة ساعدتها على النمو والازدهار. وعلى أي «فإن القافلة تمر والكلاب تنبح».

الأئمة؟ فإذا كانت هي التي تنتقدهم وتبعث بهم إلى الخارج، عليها أن تتيقن من ثقافتهم وتكوينهم الدينيين وتوجهاتهم الإيديولوجية. يبدو أن هذا الإمام أسمى ولا دراية له بالمهام المنوطة به. فهذا هو بحرم ما أحل الله، إذ لم يثبت لا في الكتاب ولا في السنة أن الاحتفال بالسنة الأمازيغية والتحدث بلغة الأمازيغية حرام. فمن أين استقى معلوماته؟ ثم لماذا لم يحرم على الشعوب الأخرى مثل الفرس، الهنود، الصين، اليهود، النصارى، الخ... الاحتفال بأعيادهم السنوية والتحدث بلغاتهم؟ هذا هو حال بعض المغاربة. يحتقرون كل ما هو منهم ويفقدون كل ما هو أجنبي. وأمثال إمامنا هذا من المتطهين على الفتاوى بغير علم كثيرين. فهاهو الأستاذ خالد السفياني يصدر فتوى عبر قناة الجزيرة خلال شهر رمضان المنصرم، يقول فيها «إن من أخطر بئمر إسرائيل فصيامه باطل». فحسب هذه الفتوى أصبح صوم إسرائيل والفلسطينيين باطلا لأنهم يفطرون بئمر إسرائيل. فهل فكر الأستاذ في هذا الأمر قبل أن يصدر فتواه.

حسب علمي من الشروط التي يجب أن تتوفر في الإمام هي حفظ القرآن، الإطلاع على الأحاديث النبوية، الصحيح منها والضعيف، لمما يباقي أصول الفقه الأخرى من قياس، إجماع، استحباب الخ... بيدوما صدر عن إمامنا هذا أنه يعاني من جهل مدقع بهذه الأمور، وأنه يصدق عليه قوله تعالى: «مثلة مثل الحمار يحمل أسفارا».

الإسلام يعترف بالتعدد والاختلاف والتنوع ويدعو إلى التسامح. فهو إما أنه لم يطلع أو لم يفهم مضمون الآيات الكريمة التي ورد فيها ما يلي: «ومن آياته خلق السموات والأرض واختلاف ألسنتكم وأصواتكم» و«ولو شاء ربك لجعلكم أمة واحدة» و«جعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا» (لأفرق في خير عربي وعمجي لا بالتقوى الخ... وهناك أيضا عدة آحاديات تمتعت الميز العنصري منها مثلا: «المسلمون سواسية كأسنان المشط»، و«الله شقيق الرجال في الأحكام» و«لاتاتوني يوم القيامة بالإنساب بل أنوني وبالتالي عليك» و«قال الإمام علي وهو يحث على تعلم اللغات» وتعلموا اللسان فإن لك لسان بإنسان» فأين إمامنا من هذا كله؟ أناشد وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية أن تستدعي هذا الإمام الأبي لتسأله عما صدر منه وتعيد تكويته، لأنه جاهل لتعاليم الإسلام السمحة.

لقد ذكرني هذا الإمام الأبي بما جرى بين الخليفة عثمان بن عفان وأبي ذر الغفاري أمين بيت مال المسلمين، بحضور أحد المنافقين لما بالغ عثمان في طلباته المالية ورفض أبو ذر تلبيةها، المتفض للمناقح المتواجد معهم قائلا: هذا مال الله وخليفته رسول الله يفعل في مال الله ما يشاء، وما أن أتم كلامه حتى هوى عليه أبو ذر قائلا له، من أين تعرف الإسلام عليه اليهودية؟ وأنا أوجه نفس الكلام لإمامنا الأبي وأقول له، من أين تعرف الإسلام أيها الأبي؟ إن أعداء الأمازيغ كثيرين ولا حصر لهم ويستغلون كل الفرص للإساءة إليهم. كما أن مناهضي الحق وأنصار الباطل عديديون، لكن كما قال عمر بن الخطاب «اللهم اجعلني غايبة عن حسابية»، فعادتهم لا تزدنا إلا قوة وإيمانا بقيمتنا لأنها قضية مشروعة، تستمد شرعيتها من الأرض والتاريخ والأركيولوجيا. وهذا هي جريدة التجديد تدلو بدلوا هي كذلك وتخرج مقالها لتضاد في الماء العكر. (2)

فهاهي تستغل الاستجاب الذي خص به العميد أحمد بوكوس مجلة «أول»، في عددها الصادر من 11 إلى 17 فبراير 2011، حيث سئل عن موقفه من زيارة بعض النشطاء الأمازيغ لإسرائيل، فكان جوابه أن حرية التنقل مبدأ أساسي من مبادئ حقوق الإنسان وأن الفلسطينيين ليسهم في حوار وتضاف مع الإسرائيليين ويتبادلون الزيارات... وأضاف قائلا، نحن نضع حدا فاصلا بين اليهودية والصهيونية، ويقدر ما نشجب التعامل الصهيوني مع فلسطين، بقدر ما نعتز بالبعد اليهودي في هويتنا، إلا أن هذا الموقف المنطقي والمعتدل لم تستسغه جريدة التجديد لأنه حسب رأيها لا ينسجم مع الموقف

- المراجع:
1- جريدة رسالة الأمة الصادرة بتاريخ 22-23 يناير 2011
2- جريدة التجديد الصادرة بتاريخ 14 فبراير 2011
3- الجريدة الأولى عد 2010/1-12-506
4- الأسبوع الصفي 5 مارس 2010
5- الأحدث المغربية 2010/11/9

LE SUD-EST ET LA HOGRA ! QU'AVONS-NOUS FAIS POUR MÉRITER ÇA ?

En hommage à mon ami Feu Nba, un grand homme qui a chanté le Sud Est



Par Moha AREHAL

* Prémabule

«Sahraoui» «Amazigh du sud est» une fois vous vous définissez de cette façon c'est sûrement que vous allez entendre une phrase ou une expression de la sorte de «agharass agharass», «lah i3em-rha dar». Une fois sur la route n° 13 liant le Sud-Est à Meknès, j'ai pris avec moi un policier qui faisait l'autostop pour rejoindre Errachidia pour le travail. En discutant sur les gens du Sud-Est, ils n'en comptent pas parmi les cadres supérieurs de l'Etat pour mon ami de la route. Eux, ajoutent-il, sont soit des immigrés à l'intérieur du Maroc dans les grandes villes (construction ou creuseurs de puits en général) ou dans des petites fonctions comme soldats aux frontières soit à l'étranger, où ils sont présents dans la plupart des pays d'accueil. Mon accompagnant, comme plusieurs autres, reconnaissent les qualités de ces braves gens qui font d'eux partout où ils se trouvaient des hommes de confiance.

Ce n'est qu'un témoignage d'un simple citoyen de ce pays, qui a eu une occasion de rencontrer un émigré du Sud Est en vacances. Cette image mythique des gens du Sud Est, n'est toujours pas aussi belle et brillante, il est plutôt dramatique et sombre que la situation du développement économique, social et culturel dans cette région. La situation que vit la plupart des localités et villes de la région du Sud-Est ne peut être mieux élucidé que par le nombre d'émigrés qu'elle compte. En effet, les statistiques montrent bien que cette zone ne pouvait survivre, si ce n'est grâce aux transferts d'argent de ses émigrés éparpillés partout dans le monde et dans les autres régions du Maroc.

* Situation administrative et géographie

La région de Sud-est est constituée selon le découpage administratif de plusieurs provinces, notamment : Figuig, Errachidia, Tinghir, Midelt, Zogara et Ouarzazate et bien sûr une partie de la province d'Azilal. La région est caractérisée par un climat allant de l'humide au niveau des montagnes du Haut Atlas au climat aride au niveau des frontières avec l'Algérie. De point de vue démographique, la région compte une mosaïque ethnique, tout un puzzle bien agencé ou tel une mosaïque trouve sa place et vit en harmonie et en paix avec les autres.

Ces provinces qui partagent le territoire du Sud Est ont été

réparties sur trois régions différentes de tous les points de vues. Figuig est annexé à la région de l'oriental, Errachidia et Midelt à la Région de Meknès-Tafilalet et Ouarzazate, Tinghir et Zagora à la région du Souss-Massa-Draâ. Dans l'optique ou on considère le champ naturel du déplacement historique des nomades du Sud Est, la province d'Azilal comporte une grande position faisant partie du territoire du Sud Est et qui dépend de la Région de Tadla Azilal.

Cette répartition du territoire du Sud Est, malgré qu'elle réponde à un besoin de l'Etat moderne axé sur la régionalisation pour faciliter l'accès aux services publics modernes, n'a pas été de l'avis de la population du Sud Est appartenant aux mêmes systèmes tribaux. L'application de ce nouveau découpage a fait que des villages se sont trouvés séparés de leur environnement social et politique naturel pour en dépendre d'un autre. C'est le cas, suite à la création de la nouvelle province de Tinghir, des habitants d'Alnif ou même d'Assoul, dépendant depuis toujours de Tafilalet et de Rich respectivement, se trouvent actuellement dépendants d'Agadir.

Cette situation ne fait que compliquer la vie des populations qui se trouvent obligées de se déplacer des centaines de Kilomètres pour réaliser leurs affaires administratives, de santé, ou d'enseignement et de justice, sans oublier la nouvelle situation qui les fait dépendants des instances élues d'une région que celle dont elles dépendaient depuis toujours.

* Une terre de lutte depuis toujours

Le Sud-Est était toujours une terre de lutte depuis l'aube du temps. Les guerriers du Sud-Est ont toujours donnés des leçons aux conquérants, qu'ils soient des autres régions ou des ennemis étrangers. Cette région a été de toutes les convoitises de toutes les dynasties qui ont gouverné le Maroc et à chaque fois la région a observé une grande résistance aux conquérants pour garder son indépendance.

Au début du vingtième siècle, la région a été, comme toute l'Afrique du Nord, touchée par le phénomène de la pacification ou plutôt de la colonisation, donné en concession par les pouvoirs centraux aux troupes françaises en contrepartie d'intérêts économiques et financiers pour la France et ses troupes de colons. Personne ne niera la bravoure des guerriers et des habitants - hommes et femmes - dans la lutte armée contre l'occupation de la région par les troupes françaises. Les troupes françaises, armées jusqu'aux dents n'ont rien pu faire contre les guerriers du Sud-Est soit à Bougafer ou à Badou ou

même en Algérie à Timimoun. Malgré les sacrifices des habitants de cette région comme Assu u Basslam, Djou Moh, Zaid u Hmad, Addi u Bihi ou Abbas Msaadi dont les raisons de son assassinat ne sont pas encore élucidées, ou Boujemâa Hebbaz, reconnu par le CCDH comme un kidnappé des années de plomb, dont le sort n'est pas encore connu. Cette région reste encore des dernières priorités du gouvernement après plus de 50 ans de l'indépendance de notre pays. Durant un demi-siècle, cette région a été victime d'une marginalisation et une exclusion parfaite. Elle était et reste encore une région disciplinaire pour tous les secteurs de la fonction publique. Quelqu'un qui dirige, est automatiquement envoyé dans cette région pour des raisons disciplinaires. Par ailleurs, la région est connue pour ces bagnes secrets du pouvoir, Agdez et Tazmamart, entre autres termes, résonnent bien partout et démontrent de la cruauté des acteurs des atteintes aux droits humains au Maroc. Les habitants de Figuig, Errachidia, Ouarzazate et Zagora ont été les premiers à souffrir de l'existence de ces prisons secrètes.

Déjà, juste après l'indépendance et suite aux événements qui ont accompagné le refus d'Addi U Bihi de l'instauration de nouveaux tribunaux liés au pouvoir central en remplacement des tribunaux sous contrôle tribal, plusieurs participants de ce mouvement ont été arrêtés et jugés. En 1973, la majorité des militants qui ont participé aux événements de Dar Bouazza, orchestrés par les dinosaures de l'UNFP devenus par opérations césarienne l'USFP en 1975, étaient en majorité originaires de la région du Sud Est. On en compte plusieurs disparus et des dizaines d'exilés. Au début des années 80, une vingtaine de personnes ont été arrêtées à Goulmima et poursuivies et torturées pour des accusations basées sur des témoignages de Mokaddem et de parole du « radio arabe » dans la région. Plusieurs d'entre eux souffrent encore de séquelles soient physiques ou psychologiques, aucun d'eux n'est sorti indemne de cette épreuve.

La marginalisation orchestrée envers cette région constitue la principale raison des vagues d'immigrations qu'a connu cette région. Il suffit de faire une visite sur l'un des chantiers dans n'importe quelle ville du pays pour se rendre à l'évidence que la plupart des ouvriers sont originaire du sud-est. Les chantiers de Nador, Oujda, Casa, Rabat, Tanger ou Agadir sont là pour prouver ça à qui veut l'entendre. Cette situation nous rappelle encore le drame de l'immigration de masse de plusieurs milliers d'habi-

tants de Tafilalet vers Meknès et Fès dans les années 30, sauf que celle-là a été causée par les méfaits d'une longue période de sécheresse.

Les anciens chanceux bacheliers de la région étaient obligés jusqu'au début des années 2000 à s'exiler dans les grandes villes pour continuer leurs études. Devant le nombre grandissant du nombre des étudiants issus de ces contrées, les responsables du pays ont doté la région de deux facultés à Errachidia et à Ouarzazate.

Le rapport sur la pauvreté au Maroc, produit par le gouvernement, -pas par des ONG internationales- place cette région parmi les plus pauvres, une commune sur la frontière algéro-marocaine est d'ailleurs « primée » comme la commune la plus pauvre de tout le Maroc. Normalement un plan d'action devait être établi pour développer toutes les communes déclarées comme les plus pauvres du Maroc. Les grands chantiers du pays se sont installés encore une fois dans les villes du Maroc dit utile. Les autres régions n'ont eu que de petits projets dans le cadre de l'INDH, mais pas de projets structurants produisant une vraie valeur ajoutée pour la région et pour la nation.

* Et de nos jours ?

2007, petit village de Tilmi, une vidéo de la marche conduite par des femmes et des jeunes contre la tenue des élections a fait le tour des sites web, sans trouver d'échos ni dans les télévisions nationales ni dans les journaux en certains dans ce pays. Les revendications sont claires : à quoi bon de voter si rien ne s'est fait depuis plus de 50 ans d'indépendance et rien se fera. Participer ou non donne le même résultat. Depuis cette même année, les enfants du sud-est poussés à l'exil pour faire des études, la seule chose qu'ils savent faire depuis des générations pour accéder à l'ascenseur social, ont été la cible des milices des résidus du panarabisme dans les facultés d'Agadir, Marrakech, Meknès et Errachidia. Plusieurs étudiants ont été agressés maintes fois sans que les autorités interviennent pour les protéger contre ces intrus dans notre pays. Le résultat est connu de tous, aucun des adeptes de l'idéologie sanguinaire panarabiste n'a été poursuivi devant la justice, seuls les militants amazigh ont payé le prix cher. Deux d'entre eux sont encore incarcérés dans la prison de Toulal à Meknès, en l'occurrence Mostapha Oussaia et Hamid Adouch.

Les manifestations organisées un peu partout dans la région et les marches organisées par les habitants vers les chefs lieu de provinces n'ont pas servi à quelques

choses à part des promesses qui ne sont jamais tenues ni par les « élus » ni par les autorités. Les routes du Sud à part les grands axes (routes nationales) sont dans des états lamentables et dans leur grande partie impraticables. Les écoles, les hôpitaux, de leurs nombres très limités, ne répondent à aucun critère international. Les institutions culturelles, alors, rien à dire, simplement elles n'existent même pas.

* Que faire en conclusion

Le sud-est a, le long de son histoire servi ce pays soit par ses richesses minières, exploitées par Manajem sans retour sur la région, par ses productions agricoles (palmier, rosier, henné,...) et principalement par sa matière grise. Les cadres du sud-est sont omniprésents dans les différents secteurs de l'économie et de l'administration marocaines, même si leur présence dans les postes clés est très limitée.

L'Etat doit, entre autres, réhabiliter la région, les programmes identifiés dans le cadre de la réparation communautaire restent très insuffisants pour une réhabilitation de la région et de ses Hommes. La région a besoin de projets structurants pour une économie forte permettant aux habitants de vivre dignement dans leur région. Il est inconcevable que plusieurs cadres disposent de diplômes de haut niveau se trouvent obligés de chercher du travail à l'étranger ou dans les grandes villes, alors que le sud-est en a le plus besoin. Le sud-est doit être considéré comme une zone sinistrée par les méfaits de la marginalisation qui a duré plus de 50 ans et de ce fait un programme de construction doit être mis en œuvre. Ce programme devra être intégré et concernera tous les composantes socioéconomiques à savoir premièrement, l'instauration d'un tissu économique permettant à la zone de dépasser son état alarmant de pauvreté; deuxièmement, la construction des établissements de santé et des écoles. La région doit aussi disposer de l'infrastructure de télécommunication et couverte des ondes FM. Il est vraiment désolant de constater qu'en 2011, les habitants du sud-est ne peuvent encore pas recevoir les nouvelles chaînes de radio sur la bande FM. La mise en œuvre de ces recommandations et d'autres actions s'avèrent nécessaires si l'Etat dispose d'une bonne volonté pour rompre avec la phase où cette zone était considérée comme le Maroc inutile. Il est temps que cette région reçoive sa part de la richesse de ce pays. Il est temps que les habitants du sud est soient considérés comme des marocains à part entière.

A Bon entendre

LES MONTAGNARDS OU LES ÉTERNELS OUBLIÉS



Aïcha AIT BERRI *

Depuis 2003, le 11 Décembre est considéré par l'ONU comme journée internationale de la montagne. Cette année, elle est placée sous le signe des peuples autochtones et autres minorités vivant dans les zones montagneuses. A cette occasion, la montagne devrait s'inviter aux débats, aux discussions, donner lieu à des activités d'information, de sensibilisation, de promotion... On devrait mettre l'accent sur les menaces qui pèsent sur les montagnards et reconnaître le rôle qu'ils pourraient jouer dans la lutte contre la faim, la malnutrition, la dégradation de l'environnement, la conservation d'un patrimoine ancestral, d'un savoir-faire, des valeurs de respect, de solidarité, d'hospitalité... Hélas ! il n'en est rien. Au niveau des médias c'est le silence, c'est l'ignorance totale !!!

La montagne, ce n'est pas seulement un cadre de villégiature avec ses paysages grandioses, ses vues imprenables, son air pur, ses cascades pleines d'enchantement. C'est elle qui constitue le réservoir d'eau potable, alimente les sources et cours d'eau. Elle fournit l'eau pour l'irrigation, pour la production de l'électricité. La montagne, de part son inaccessibilité, a été le coffre fort qui a su préserver la langue autochtone, le patrimoine culturel matériel et immatériel. En effet, elle est le principal lieu d'expression de la mémoire collective et des valeurs les plus intimes, les plus authentiques qui ont forgé l'histoire et l'identité marocaine. Par ailleurs, elle a joué un grand rôle dans la stratégie de lutte aussi bien pour l'indépendance que dans l'économie nationale. Héroïsme et sacrifice, deux concepts qui sont intimement liés à la montagne et à la femme montagnarde. Parmi les événements marquants il y a la bataille de Tazizawt, Merramen, El Hri...

Mais la montagne, qui continue à être le parent pauvre, est en train d'agoniser : elle souffre de tous les maux. Actuellement la montagne se conjugue avec la précarité, l'analphabétisme, le chômage, l'émigra-

tion...C'est aussi l'isolement, la destruction de l'environnement, le poids des traditions. En effet, l'infrastructure sanitaire est illusoire et ne couvre pas toute la zone. La malnutrition sévit ; la carence en iode dont souffrent les habitants de cette région, place Azilal en tête des provinces où la thyroïde fait des ravages. Le taux de mortalité surtout infantile et maternelle est alarmant. Par ailleurs, l'ignorance et le fatalisme, qui est bien ancré dans l'esprit des populations selon lequel tout ce qui nous arrive est incontournable, viennent aggraver le problème. Notons aussi que l'enseignement malgré les efforts déployés pour généraliser la scolarisation est loin d'accomplir la mission qui est la sienne : le taux d'analphabétisme atteint des pourcentages record. Ce sont les femmes qui en pâtissent le plus. Les chiffres officiels donnent 64,7 % de femmes analphabètes dans le milieu rural. Mais dans les zones montagneuses, il dépasse allégrement ce chiffre et atteint par exemple 92,9 % dans la commune de Boutferda.

Sur le plan écologique, la dégradation des écosystèmes de la montagne et le rythme avec lequel cela se produit aggrave la situation des populations dont l'économie repose sur deux activités à hauts risques : l'agriculture et l'élevage. Ce sont deux secteurs éprouvés par la sécheresse, les intempéries, l'érosion et la désertification qui est le fait de bandes de mafia qui exploitent et saccagent impunément les trésors de ces régions. Ces montagnards sont les plus vulnérables à ces changements et comptent aussi parmi les populations les plus pauvres et les plus marginalisées. Ils sont confinés dans la misère ou condamnés à l'errance.

Jusqu'à une époque très récente, ces populations ont supporté dans la dignité, l'abnégation et avec stoïcisme, loin des regards indiscrets, les affres des intempéries et de la pénurie. Mais avec l'amorce du désenclavement, certains médias ont eu l'audace de violer cette intimité et de braquer leurs projecteurs sur la misère et les fléaux qui rongent ce peuple. L'intention n'est pas toujours claire. Quand il s'agit d'un travail d'investigation qui cherche à faire connaître une réalité, à dénoncer une injustice, à pallier un manque, à valoriser un trait culturel, on ne peut que l'encourager. Mais quand

ces incursions relèvent d'un « voyeurisme » ou sont le fait d'un besoin mercantile à travers la quête du sensationnel, de l'exotique, il faudrait dénoncer l'instrumentalisation et la manipulation dont ces populations font l'objet. En tout cas, le monde a découvert dans la consternation les conditions inhumaines de survie de ces populations laissées pour compte. Lesquelles conditions se conjuguent avec le poids de certaines traditions qui, faute d'une alternative, continuent à sévir. Je citerais trois émissions qui ont marqué les esprits et suscité l'émoi des téléspectateurs : les reportages consacrés aux enfants d'Anefgou qui sont décimés par le froid et les maladies, aux accoucheuses traditionnelles dans la zone d'Azilal et qui sont réalisés par 2M et celui de la première chaîne sur le mariage des enfants dans le Moyen Atlas. Elles ont eu pour effets le choc, l'incompréhension, l'indignation. Car l'écart est énorme entre les conditions de vie dans ces régions et le reste du pays ; il est immonde par rapport à celui où évoluent ceux qui sont aux commandes du destin de ce pays.

Il serait légitime de nous interroger sur l'impact de ces incursions médiatiques, même si les procédés dénotent parfois une certaine désinvolture à l'égard des personnes dont elles violent l'intimité sans prendre la peine de protéger leur anonymat. C'est le cas de ces femmes en train d'accoucher chez les Ait Abdi. Y a-t-il une réaction de la part des responsables ? Et toutes ces manifestations ces marches pacifiques que ces populations (Ait Abdi, Tilougguit, Ait Mhammed...) organisent pour réclamer un tronçon de route, un dispensaire, l'accès à leurs ressources naturelles, ont-elles un écho auprès des responsables, de l'opinion publique ? Quelles mesures entendent-ils prendre pour la promotion de ces régions, pour mettre fin au calvaire de leurs populations, leur assurer une vie digne et un citoyeneté complète. L'Instance Equité et Réconciliation n'a-t-elle pas préconisé une réparation collective pour les injustices et les exactions qu'ont connues ces régions ?

Notons que le développement de la société marocaine est tributaire du développement de ses ressources humaines et la femme est considérée comme un pilier essentiel du

progrès, du fait de l'important rôle qu'elle joue dans l'éducation des enfants, dans la famille, dans l'économie. C'est pourquoi sa scolarisation et sa formation représentent un investissement dans la formation des générations futures. Aujourd'hui, plus que jamais le Maroc a besoin de la montagne et des montagnards. Il a besoin de prendre en considération leur situation défavorisée pour s'assurer un développement harmonieux et équitable. Il a besoin de sa biodiversité, de ses eaux, de sa diversité culturelle, de son savoir et savoir faire. Il devra opter pour une politique économique qui préserve leur environnement et les encourage à rester chez eux, à mener une vie digne. Les montagnards ont prouvé qu'ils sont capables de s'organiser, de gérer les biens communs, de produire, de s'adapter à l'environnement sans le détruire. Ces montagnards, leur culture, leur savoir faire, leurs territoires sont une richesse, un patrimoine mondial qu'il faut préserver.

Le gouvernement a le devoir permanent d'assurer sur tout le territoire la présence des services publics essentiels : l'éducation, la santé, les moyens de communication, une justice équitable. Le cadre institutionnel du développement durable des territoires de montagne doit être repensé et reformulé. Il faudrait aussi repenser l'organisation de notre société et donner un visage humain au développement. La montagne doit être capable de nourrir ses enfants, de les protéger, de leur assurer un travail pour qu'ils puissent continuer à vivre dignement sur leur territoire, assurer un développement durable et équitable. Il n'est pas question pour nous d'encourager un tourisme de masse qui exproprie, qui instrumentalise l'identité et la culture. Les enjeux majeurs résident dans cette étape où il est question d'asseoir les bases d'une régionalisation avancée qui soit à même de relever les défis de la mondialisation, de l'environnement et de la démocratie. La nouvelle réforme régionale envisagée devra consolider, dans toutes ses dimensions tant juridiques, financières que politiques, la démocratie locale et la bonne gouvernance territoriale.

* Présidente de l'association des femmes de la montagne

UN CONSEIL NATIONAL DE SOUTIEN DU MOUVEMENT DU 20 FEVRIER

Sur invitation du Réseau Démocratique Marocain de Soutien des Peuples, une réunion élargie s'est tenue le 23 février 2011 au siège l'Association Marocaine des Droits Humains (AMDH), en présence de nombreuses organisations politiques, syndicales, culturelles, associatives, de Droits Humains, de femmes et de jeunes, et de plusieurs militants démocrates ; et ce conformément à sa recommandation stipulant la constitution d'un Conseil National de Soutien au Mouvement du 20 février.

Après un large débat au sujet des développements politiques et sociaux que le Maroc a connu au cours des derniers et le succès des sit-in et des marches du 20 février 2011 ; en plus des campagnes de répression qui ont visé de nombreux sit-in et protestations pacifiques dans diverses régions du Maroc, sans parler des persécutions, agressions, arrestations et actes de terreur... qui ont pris pour cible un grand nombre de militant(es), de citoyens et citoyennes participant aux sit-in et aux marches pacifiques pour le changement et la démocratie.

Les organisations et les acteurs, présents à cette réunion, conscients de l'impératif d'assumer leur responsabilité dans cette conjoncture historique que traverse notre pays et l'ensemble de la région, nous portons à la connaissance de

l'opinion publique nationale et internationale ce qui suit :

1-La constitution d'un Conseil National de Soutien au Mouvement du 20 février, composé d'un ensemble d'organisations politiques, syndicales, culturelles, associatives, de Droits Humains, de femmes et de jeunes, ainsi que plusieurs militants démocrates. C'est un organe ouvert à toutes les organisations et militants qui soutiennent le Mouvement du 20 février.

2-Nous saluons le climat civilisé dans lequel se sont déroulées les manifestations du 20 février, à travers tout le territoire national. Manifestations pour le changement, la vraie démocratie, la justice sociale, la lutte contre la corruption et le despotisme, pour mettre un terme à l'économie de la rente, pour la citoyenneté, la dignité et la liberté du Peuple Marocain.

3-Nous enregistrons nos regrets et notre refus total des actes de violence qui ont visé des établissements et des biens publics et privés. Actes commis par des individus ne faisant pas partie des manifestants et qui ont eu lieu après la fin des sit-in et des marches.

4-Nous condamnons avec véhémence toutes les formes de répression visant les militant (es) participant (es) aux sit-in dans l'ensemble du territoire nationale ; de même que

nous condamnons les arrestations en cours et ciblant des activistes du 20 février. Aussi nous réclamons leur libération immédiate et urgente.

5-Nous considérons toutes les décisions interdisant les manifestations et les protestations pacifiques comme une violation grave du droit du Peuple Marocain à l'expression pacifique des ses aspirations au changement et à la démocratie. Et nous affirmons que ces décisions sont sans objet, notamment dans la conjoncture actuelle. En outre toute restriction ou atteinte aux libertés constitue, en dernière instance, la proclamation explicite que l'Etat marocain se dérobe de ses engagements relatifs aux droits et aux libertés.

6-Nous réitérons notre haute appréciation des initiatives des jeunes du Mouvement du 20 février, et réaffirmons notre soutien de ces initiatives qui expriment la vitalité et la maturité de la société marocaine.

7-Les différentes organisations et militants présents, qui ont participé et soutenu le Mouvement du 20 février, invitent l'Etat marocain à satisfaire immédiatement les revendications exprimées le 20 février, et à assumer ses responsabilités en assimilant avec célérité la dynamique que connaît la région maghrébin et arabe.



ⵓⵙⵜ, ⵏⵉⵎ, ⵏⵉⵎⵓⵙ, ⵛⵉⵍⵍⵉ ⵏⵉⵎⵓⵙ ⵛⵉⵍⵍⵉ ⵛⵉⵍⵍⵉ ⵏⵉⵎⵓⵙ ⵛⵉⵍⵍⵉ ⵏⵉⵎⵓⵙ
ⵛⵉⵍⵍⵉ ⵏⵉⵎⵓⵙ ⵛⵉⵍⵍⵉ ⵏⵉⵎⵓⵙ ⵛⵉⵍⵍⵉ ⵏⵉⵎⵓⵙ ⵛⵉⵍⵍⵉ ⵏⵉⵎⵓⵙ



ⵏⵉⵎⵓⵙ ⵛⵉⵍⵍⵉ ⵏⵉⵎⵓⵙ ⵛⵉⵍⵍⵉ ⵏⵉⵎⵓⵙ ⵛⵉⵍⵍⵉ ⵏⵉⵎⵓⵙ ⵛⵉⵍⵍⵉ ⵏⵉⵎⵓⵙ
ⵛⵉⵍⵍⵉ ⵏⵉⵎⵓⵙ ⵛⵉⵍⵍⵉ ⵏⵉⵎⵓⵙ ⵛⵉⵍⵍⵉ ⵏⵉⵎⵓⵙ ⵛⵉⵍⵍⵉ ⵏⵉⵎⵓⵙ
"ⵛⵉⵍⵍⵉ ⵏⵉⵎⵓⵙ ⵛⵉⵍⵍⵉ ⵏⵉⵎⵓⵙ ⵛⵉⵍⵍⵉ ⵏⵉⵎⵓⵙ ⵛⵉⵍⵍⵉ ⵏⵉⵎⵓⵙ!"
"ⵛⵉⵍⵍⵉ" ⵏⵉⵎⵓⵙ ⵛⵉⵍⵍⵉ ⵏⵉⵎⵓⵙ ⵛⵉⵍⵍⵉ ⵏⵉⵎⵓⵙ ⵛⵉⵍⵍⵉ ⵏⵉⵎⵓⵙ ⵛⵉⵍⵍⵉ
ⵏⵉⵎⵓⵙ ⵛⵉⵍⵍⵉ ⵏⵉⵎⵓⵙ ⵛⵉⵍⵍⵉ ⵏⵉⵎⵓⵙ ⵛⵉⵍⵍⵉ ⵏⵉⵎⵓⵙ

Oui, je m'abonne à: Le Monde Amazigh

Nom :
Prénom :
Adresse :
Ville :
Pays :
Tél :
Fax :
Email : @.....

Il vous suffit de renvoyer ce bon rempli avec précision
ainsi que votre règlement par mandat postale à :
EDITIONS AMAZIGH
5, Rue Dakar Appt 7-Rabat 10.040 Maroc
Tél : 05 37 72 72 83
Fax : 05 37 72 72 83
E-mail : amadalamazigh@yahoo.fr
Maroc 1 an pour 200 DH 6 mois pou 150 DH
Europe 1 an pour 40 euro 6 mois pour 25 euro



ዕ.ጮ.ዐ

ተሃኔ-ለ ተዕዘገብተ
ተዕብብ ለ ጸሎት
ተዕብብ ለ ጸሎት
ተዕብብ ለ ጸሎት

ጸዕ.ለ ጸዕ ተዕዘተ ተዕዕ
ሃ ጸይለለኛ ጸዕጸዘ
ጸዕ.ለ ጸዕ ጸዕ ጸዕ ጸዕ

ጸዕርግ ለ ጸዕ ጸጸጸጸጸ
ጸጸ-ለ ጸዕርግ ለ ተጸዘግ
ጸዕርግ ጸጸጸጸጸ

*ጸ.ለጸጸጸ
ዕ.ዐጸጸጸጸ



ተዕዕዕጸተ

ጮ.ለ ተጸ. ተዕጸተ ለ ጸጸጸ
ዘ ለ ተዕዕተ ተጸጸጸ
ጸጸጸ ተጸ ለ ተጸጸጸ

ዘ ተዕጸተ
ጸጸጸጸጸ ጸጸጸጸጸ
ጮ.ጸጸ ጸጸጸጸጸ

* ጸ.ለጸጸጸ. ጸጸጸ



ተኔሃዐ.ተኔገ ጸ ጸዕ.

ተኔሃዐ.ተኔገ ጸ ጸዕ
ጸ ጸዕ ጸ ጸዕ ጸ ጸዕ
ጸ ጸዕ ጸ ጸዕ ጸ ጸዕ

ጸዕ ዐ.ዐ ዘ ተጸጸሃለ
ጸ ጸዕጸዕ ጸ ጸ ጸጸጸ
ጸዕ.ጸ ጸ ጸ ጸ ጸዕ

ሃጸ.ዐ ጸዕጸ.ለ ዐ.ሃጸጸ
ዘጸ 14/01/2011

ዕ.ጮ.ቋኔሃ

ተጸዕጸ. ለ ዘዕጸጸ ዐ ጸጸጸ
ጸጸ.ዐ ጸዕ ጸጸጸ ተዕዕ.ዐ
ዘጸጸ ጸጸጸ ጸጸጸ

ዐ.ጸጸጸ
ዘተተ ጸጸጸ ጸጸጸ ጸጸጸ
ዕ.ጸጸጸ ጸጸጸ ጸጸጸ

* ጸጸጸጸጸ ጸጸጸጸጸ

ዐ.
ጸ ጸ ጸጸጸ

ዐ.
ጸጸጸ ጸጸጸ ጸጸጸ
ጸጸጸ ጸጸጸ ጸጸጸ

ዐ.
ጸጸጸጸ ጸጸጸጸ
ጸጸጸጸ ጸጸጸጸ

ዐ.
ጸጸጸጸጸ ጸጸጸጸ
ጸጸጸጸጸ ጸጸጸጸ

ዐ.
ጸጸጸጸጸ ጸጸጸጸ
ጸጸጸጸጸ ጸጸጸጸ

* ጸ.ዐ.ጸጸጸ
ዐ.ጸጸጸ



Reportage Photo du 20 Fevrier 2011-2961

RABAT



ELHOCEIMA



AÏT BOUAYACH



TIZNIT

TATA



NADOR

ERRACHIDIA





العالم الأمازيغي

LE MONDE

AMAZIGH

ⵏ ⵓⵎⵓⵔ ⵏ ⵓⵎⵓⵔ

ⵏ ⵓⵎⵓⵔ ⵏ ⵓⵎⵓⵔ

COURS DE TAMAZIGHT



Chaque mois, "le Monde Amazigh" continue à vous livrer des cours de langue amazighe que la Fondation BMCE avait élaboré, en coédition avec la Librairie des Ecoles, comme outils pédagogiques sous forme d'un manuel intitulé "A nlmnd tamazight".

Sur le plan référentiel, "A nlmnd tamazight" est un ouvrage pionnier qui adopte les directives définies dans les Discours Royaux et dans le dahir portant création et organisation de l'Institut Royal de la Culture Amazighe.

"Le Monde Amazigh" vous offre, cette fois-ci, des cours du parler du Souss, dont les auteurs sont Ahmed BOUKOUS et Fatima AGNAW.

"Le Monde Amazigh" tient à remercier Dr. Leila MEZIAN BENJELLOUN, présidente de la Fondation BMCE de nous avoir autorisé à publier ces cours, qui seront sans aucun doute de grande utilité aux enseignants et à ceux qui veulent apprendre la langue amazighe.

ⵏ ⵓⵎⵓⵔ ⵏ ⵓⵎⵓⵔ



ⵏ ⵓⵎⵓⵔ ⵏ ⵓⵎⵓⵔ



ⵏ ⵓⵎⵓⵔ ⵏ ⵓⵎⵓⵔ



ⵏ ⵓⵎⵓⵔ ⵏ ⵓⵎⵓⵔ

DES BANQUIERS RUSSES S'INTERESSENT AU MAROC

Suite à la dernière visite de M. le Président POUTINE au Maroc en 2006 et dans le cadre du partenariat stratégique conclu à cette occasion entre le Maroc et la Russie, une importante délégation de banquiers Russes conduite par le Président de l'Association des Banques de Russie M. Garegin Tosunyan regroupant plus de 700 banques, a pris l'initiative d'organiser les 21 et 22 Février 2011 une visite au Maroc et au Groupement Professionnel des Banques du Maroc avec comme objectif la contribution des deux secteurs bancaires au développement des relations économiques et financières entre les deux pays.

Le 21 février 2011 fut organisé un Forum d'échanges entre l'Association des Banques de Russie, le Groupement Professionnel des Banques du Maroc, le Conseil d'affaires maroco-russe, en présence de M. le Président Othman Benjelloun sur le diagnostic et les perspectives de développement de ces relations.

Le 22 Février 2011, la délégation Bancaire russe a été reçue par M. le Président Benjelloun et les membres du Groupement Profession-



nel des Banques du Maroc au siège de BMCE Bank, en présence de M. l'Ambassadeur de Russie au Maroc M. Boris Bolotine, de tous les membres de la délégation bancaire russe avec leur président, le Consul Général de Russie à Casablanca M. Vladimir Baykov ainsi que le président et certains membres du Conseil d'Affaires maroco-russe. Au cours de cette réunion, le président Benjelloun a rappelé les grandes réformes et les différents chantiers structurants engagés par notre pays depuis 11 ans sous la conduite de Sa Majesté le Roi Mohammed VI sur la voie du développement économique et sociaux durable du Maroc au services de toutes les couches sociales du pays, de même qu'il a affirmé que les investisseurs et banquiers étrangers en général et russe en particulier disposent d'un pôle de stabilité politique et économique avec une confiance foncière qui règne dans les institutions du pays et dans les orientations fondamentales imprimées à la trajectoire économique et sociale du Maroc.

A travers notre pays, ajoute-il, les investisseurs disposent d'une plateforme d'expansion prête à servir à travers un continent d'un milliard d'individus qu'est l'Afrique.

De son côté, le secteur bancaire marocain reconnu comme benchmark de la région MENA est disposé à constituer avec son homologue russe le bras articulé de cette alliance maroco-russe pour le développement, convaincu que la coopération bancaire multidimensionnelle peut représenter un acte-clé pour la redynamisation de la relation et économique et financière entre nos deux pays, notamment après l'accord de partenariat stratégiques signé en 2006 ainsi que des accords de partenariat entre certaines banques.

M. l'Ambassadeur de Russie a mis en exergue la stabilité politique, la modération, les réformes courageuses ainsi que les chantiers structurants entrepris par le Maroc sous l'égide de Sa Majesté le Roi Mohammed VI sur la base d'une vision claire donnant ainsi aux opérateurs économiques et financiers marocains et étrangers une visibilité sur les potentialités et les perspectives des différents secteurs d'activités grâce notamment aux programmes sectoriels.

Il réaffirme la volonté de son pays de développer davantage encore les relations économiques et financières avec le Maroc connu et reconnu par son ouverture, son dynamisme et son hospitalité.

Le président de la fédération bancaire russe, tout en insistant sur la bonne image dont jouit le Maroc et le secteur bancaire marocain affirme la pleine disposition des banques russes à développer leurs relations avec leurs homologues marocaines et d'institutionnaliser une telle coopération à travers un accord bilatéral de Russie et de Groupement Professionnel des Banques du Maroc.

Et c'est sur cette voie d'entente, de partage de vision, de réalisme et d'amitié séculaire que les membres de la délégation bancaire russe, l'ambassadeur de Russie et M. le Président Othman Benjelloun au nom du GPBM déclarent leur ferme volonté de contribuer encore au développement des relations économiques et bancaires entre le Maroc et la Russie en parfaite synergie avec les pouvoirs publics et les opérateurs économiques, avec la même foi et la confiance partagée dans l'avenir de nos peuples.

Le Groupe d'action marocain pour le soutien du peuple libyen et le Congrès Mondial amazigh dénoncent les autorités marocaines de complicité avec le dictateur Kadhafi

Les forces de l'ordre marocaines ayant décidé d'interdire le sit in de soutien au peuple libyen, organisé par le groupe d'action marocain pour le soutien du peuple libyen et le congrès mondial amazigh ainsi que par d'autres organisations, le mardi 22 février 2011 à 17h devant le centre culturel de Libye, sont intervenues avec une grande violence pour disperser les manifestants, pratiques qui contredisent les discours de transition démocratique tenus par l'état marocain. Des manifestants ont été blessés, d'autres malmenés brutalement ou pourchassés avec des matraques. Après ces événements graves, nous déclarons ce qui suit à l'opinion publique nationale et internationale ce qui suit :

1) La violence avec laquelle sont intervenues les forces de l'ordre va à l'encontre des droits humains, du droit au rassemblement et à la liberté d'expression. L'interdiction de ce sit in nous confirme que le régime marocain malgré les promesses déclarées et les discours de transition démocratique, n'a pas changé, et reste toujours un régime makhzénien aux pratiques archaïques. Nous sommes convaincus également que le régime marocain reste l'allié des autres régimes dictatoriaux tel que le régime libyen.

2) Nous dénonçons le silence complice des instances et des états au niveau international et appelons toutes les forces vives pour soutenir le peuple libyen

dans cette épreuve difficile contre le régime sanguinaire qui mène une campagne d'extermination où les milices du Dictateur Kadhafi utilisent des armes lourdes contre la population désarmée.

3) Nous considérons que la révolte et le sacrifice du peuple libyen s'inscrit dans un combat juste et légitime pour la liberté et la dignité et nous lançons un appel à tous les états et les organismes internationaux pour mettre fin au massacre perpétré par le dictateur libyen.

Nous appelons à la poursuite du dictateur Kadhafi par la cour pénal international pour les crimes commis à l'encontre du peuple libyen.

Libya : Touaregs, concernés ou impliqués ?

«Il faut qu'il y ait un homme pour accepter de mourir. Cet homme existe toujours. Mais il faut aussi que d'autres disent cette mort, hurlent qu'elle est victoire et non défaite, créent autour d'elle l'œuvre, religion, fable, poème, récit, chanson qui multipliera l'exemple. Le vent lui-même doit savoir qu'un homme a accepté de mourir parce qu'il croyait à des valeurs dont l'histoire à chaque instant démontre la faiblesse.» Max Gallo, le pouvoir à vif, édition Robert Laffont.

La généralisation se tient à nos portes, elle guette le carrefour des peuples du désert avec le regard de l'amalgame, l'aveuglement de la convoitise et le flou de la trahison. L'inhabité se resserre, les centres atteignent les marges. Bientôt, le tsunami des appétences humaines s'étendra sur les espaces. Temoujgha et ses valeurs pourront-ils résister ?

«Un guide » parmi des guides, «un amenokal de Touaregs » parmi les sans-terres, «un président de ligue des tribus du Grand Sahara (Arabe) » disait, effrayé et ébranlé des deux côtés par la vague d'espoirs populaires: «je suis un homme du désert, j'habite la tente». Quel nomade du Sahara n'a pas vibré sous ces paroles ? Et quel saharien pouvait rester insensible à ce décret identitaire et à cette vocation à l'aide ?

Le billet vert se charge de recruter les oisillons déparrentés et oisifs ; le pacte libyen prend au piège les engagés par contrat. *As emmeskal n ezni almud* «troquer le

sang contre l'apprentissage».

Les éclairés savent de quoi il en retourne, la majorité du peuple n'a pas dit son mot.

Aujourd'hui, malgré la liste des non-choix, pour les Touaregs concernés, il faut choisir. Tamazgha et Temoujgha doivent ensemble faire un pas dans l'histoire. Il n'est pas en ce moment question de libérer le pays touareg mais, de ne pas participer à l'assassinat de son peuple et de ne pas le trahir, de se placer avec les masses. Ne laissons pas massacrer, ne regardons pas le meurtre comme aux temps premiers, ne vivons pas les pieds dans le sang. Si vous mangez l'œuf, la poule est concernée ; si vous mangez du steak, le bœuf est impliqué. Nous demandons à toutes celles et ceux qui ont encore en eux le rêve des valeurs du projet initial et de l'idéal démocratique, de ne pas s'impliquer dans la rivière de sang, de n'être pas concernés par la crise d'un despote. Vous n'avez pas à signer ces avenants au contrat. Vous êtes désormais libres. Les Touaregs sont déjà exclus par leur place dans la géographie sociale, souvent soumis au despotisme économique et politique, à la merci d'accidentels contentans. Ils sont sans pouvoir sur autrui, chérissent la liberté et la fierté et, en ce sens, ils vivent déjà les valeurs démocratiques.

Essalam eghlaykum !

Le président de l'internationale touarègue (Bordeaux).

Le Mouvement Touareg Nord du Mali menace de reprendre les hostilités militaires contre le pouvoir central de Bamako

Le président de la République du Mali vient célébrer à Kidal, les 7 et 8 février 2011, de nouvelles festivités du Cinquantenaire (de l'indépendance).

Ce déplacement s'inscrit dans le cadre d'une manifestation organisée par le «Projet local de récupération des armes légères », en lien avec la Cellule nationale contre la prolifération des armes légères qui a son siège à la Présidence de la république (financée par l'ONU et certains partenaires européens). Depuis plusieurs mois, l'association locale récupère, en échange de compensations financières, dans les rues et même dans les casernes proches, des armes, afin de pouvoir les exposer devant les citoyens et les journalistes et d'allumer une « Flamme de la paix » le 8 février 2011 à Achantabaguite à 3 km à l'est de la ville de Kidal.

Nous informons la presse locale et internationale que le Mouvement Touareg porté par Ibrahim Ag Bahanga, de même que les cadres politiques du mouvement, ne sont pas concernés par ce « bricolage politique » qui aura lieu à Kidal les 7 et 8 février 2011.

Le Mouvement porté par Ibrahim Ag Bahanga regrette que les autorités de Bamako n'aient pas su profiter pour renouer le dialogue de la grande pause que le Mouvement lui a octroyée depuis plus de deux ans.

La bougie de la paix et de développement,

tant attendue par les populations de la région, ne sera hélas pas allumée à Kidal. Ibrahim Ag Bahanga, chef du Mouvement, rappelle qu'en novembre 2010, des rencontres informelles ont eu lieu en Libye avec des émissaires de Bamako et qu'un document politique leur a été remis. Le Mouvement y proposait des pistes de sortie de crise concernant entre autres les aspects de sécurité et de développement. Des promesses de reprise du dialogue avaient alors été échangées. Mais aucune réponse à ces propositions ni aux promesses de dialogue n'a été donnée à ce jour par Bamako.

Au contraire, le président organise une énième cérémonie folklorique sous forme de « Flamme de la paix » sans tenir compte du Mouvement. Une forme de provocation.

La Communauté internationale et les pays de la Région peuvent traduire sans se tromper que le pouvoir de Bamako se désintéresse de la problématique touareg. Pourtant une partie importante des combattants Touareg avaient déposé les armes en mars 2007 et en février 2009 dans l'esprit de l'Accord de juillet 2006 dont aucun point essentiel n'est encore appliqué. Ces combattants sont toujours dans l'attente des engagements pris.

Et le gouvernement malien a profité de ce désarmement d'une partie importante des Touareg, pour laisser toutes les

chances à son partenaire-AQMI d'occuper l'espace Touareg et de s'y enraciner. Cette politique de l'Etat malien fait tout simplement la promotion de l'AQMI dans la Région et lui a permis de s'étendre et de se servir du territoire malien pour mener des actions dans les pays limitrophes.

Le Mouvement Touareg pourrait être amené dans un proche avenir dans le cadre de la réciprocité de créer et de mettre en œuvre dans certaines régions du sud du Mali une politique identique à celle que le Mali a créée dans le Nord avec Aqmi.

C'est pourquoi Ibrahim Ag Bahanga met en garde les autorités centrales maliennes. Si elles ne reconsidèrent pas dans les prochaines semaines les engagements pris et les promesses de dialogue données en novembre, la situation pourrait rapidement se dégrader dans les régions de Gao, Tombouctou et Kidal. Ibrahim Ag Bahanga et les cadres du mouvement mènent depuis plusieurs mois dans certaines zones des régions du Nord malien une réorganisation de la structure militaire du mouvement pour faire face au silence pernicieux du pouvoir central de Bamako.

Porte parole, Chargé des Relations Extérieures du Mouvement.

Le 6 février 2011.

« Hama Ag Sid'Ahmed

DIRECTEUR RESPONSABLE: AMINA IBNOU-CHEKH - DEPOT LEGAL: 2001/0008 - ISNN: 1114 - 1476 - N° 129 / Mars 2011-2961 - PRIX: 5 DH / 1,5EURO

POURQUOI FAUT-IL CHANGER DE CONSTITUTION AU MAROC ?



Par Rachid RAHA

A part de demander la dissolution du gouvernement et du parlement, la séparation des pouvoirs, une justice indépendante, la libération des détenus politiques, la lutte contre la dilapidation de biens publics, la constitutionnalisation de la langue amazighe, ... les manifestants qui ont répondu et qui continuent à répondre à l'appel des « jeunes du 20 février » exigent le changement radical de la Constitution. Des slogans

tels que : « nous voulons une nouvelle constitution », « fini la constitution des sujets et vive la constitution des citoyens », « monarchie constitutionnelle maintenant ! »... ont été brandi par des manifestants dans plus de cinquante provinces du royaume. Les jeunes et les citoyens libres, avides de changement, sont plus que majorité déterminés à en finir avec le régime « makhzénien » de monarchie absolutiste, sultanesque et médiéval pour construire un Etat authentiquement démocratique où le peuple, acteur de ses choix et de son destin, est impliqué dans le partage des richesses du pays.

Ce vif souhait, de changement en profondeur, a été toujours revendiqué par le Mouvement Amazigh en tant que priorité depuis l'accession du roi Mohamed VI, sans que les partis politiques marocains, d'une façon générale, devenus des gendarmes politiques, s'en fassent l'écho. Pire, certaines de ses formations sujettes à l'allégeance aveugle, la « beï'a », à la soumission au protocole moyenâgeux du Makhzen, brandit la dite revendication que comme moyen de chantage afin de quémander plus de sièges ministériels. Aujourd'hui, cette revendication, qui a été ignorée par la presse « panarabiste » et francophone, discriminatoire envers tout ce qui touche à l'amazighité, et par les moyens audio-visuels officiels, est maintenant assumée par le mouvement du 20 février 2011, qui se prépare à sortir massivement le 20 mars prochain.

Mais pourquoi les militants amazighs revendiquaient et revendiquent toujours la réforme en profondeur de la Constitution ? Une des premières réponses que nous n'avons pas arrêtées de répéter dans différentes interventions aux quatre coins du Maroc dit « inutile » c'est que les trois grands signes de l'identité nationale marocaine ignorent complètement le fait amazigh, nient la présence autochtone du peuple marocain. Ces symboles sont, d'abord, la Constitution où il n'y a aucune référence à l'amazighité, alors que le Maroc a été et est avant tout un pays « amazigh » par excellence et que les amazighs ont payé un lourd tribut lors de la résistance contre le colonialisme et pour la libération, ensuite, le drapeau national qui a été formulé par le maréchal Lyautey et, ensuite, l'hymne national qui ne comporte aucun mot en langue amazighe, parlée par la majorité de la population.

En plus, l'actuelle Constitution ne réserve pas de place aux amazighes, ni d'une façon générale à l'ensemble de la jeunesse marocaine. Cette constitution, qui a connu de légers amendements, a été élaborée par le soin de juristes français, avant d'être traduite en langue arabe, et a été faite « comme un costume à la taille du défunt Hassan II » pour s'auto-occulter des pouvoirs exorbitants avant référendum formel en 1962. Ce qui revient à dire que ceux qui ont validé la dite constitution devaient avoir au moins 21 ans comme âge limite de vote à l'époque et par conséquent, ils devraient être nés avant 1941. Ce qui veut dire qu'à la base, la « loi suprême

» du pays a été formellement validée par une génération de plus de 70 ans ! (Les quelques amendements apportés à cette constitution en 1970, 1972, et 1996 ne remettent pas en cause ce qui aujourd'hui est largement contesté aussi bien officiellement qu'officieusement). C'est ainsi qu'à la tête des partis politiques et aux chambres des représentants on ne retrouve que des gérontocrates, des notables qui forment une tribu de « béni oui-oui », habitués aux baisers mains et à « nâam a sidi !! », alors que la grande majorité des jeunes se retrouve complètement exclue.

Le problème de cette Constitution imposée est que non seulement elle est anti-démocratique sinon qu'elle a permis à ce que certaines personnes soient au dessus de la loi et des institutions. Trois exemples peuvent être cités: Primo, dans son édition du 9 novembre 2010, le journal Al Massae rapporte les propos du député et syndicaliste istiqlalien, Hamid Chabat, critiquant certains dirigeants du « PAM », dont en l'occurrence le sieur Ilyas El Omari, qu'on ne présente plus, de donner « ta-3limat », des instructions, au wali d'Al-Hoceima en affirmant



ce qui suit : « Alors (même) qu'Abbas El Fassi, premier ministre, depuis trois ans, ne s'aventure pas à avoir des réunions avec les wallis et les gouverneurs, pour qu'ils ne disent pas qu'il fait des pressions sur eux, même de manière relative, vu que la Constitution marocaine stipule que le président de tous les fonctionnaires c'est le premier ministre ». Cette cruelle et sincère affirmation émanant de la bouche d'un représentant de la nation, résume en elle-même toute les contradictions et la réalité du fait anti-démocratique du système politique actuel. Comment se fait-il qu'une personne qui avait joué avec l'avenir de milliers de jeunes en leur promettant du travail soit propulsée en tant que premier ministre, permettant sans scrupules le recrutement de membres de sa famille avec des salaires exorbitants ? Comment se fait-il qu'un premier ministre n'a aucun pouvoir sur les wallis et gouverneurs qui gouvernent les provinces comme des potentats avec tous les pouvoirs absolus ? Comment se fait-il qu'une personne qui est supposée appartenir à un parti de l'opposition sans aucune responsabilité au sein des institutions de l'Etat ait plus de pouvoir que le premier ministre ? Comment est-il possible qu'un parti qui n'existait pas au moment des dernières élections locales et municipales, qui étaient loin d'être transparentes, se transforme en l'une des plus importantes formations politiques au sein des deux chambres, en s'accaparant de la présidence de la deuxième chambre ? Comment se fait-il qu'un blanchisseur d'argent illégal et illicite soit au cœur des services de sécurité du pays, intervenant dans la nomination de gouverneurs et menaçant tout le monde de dossiers et procès préfabriqués et artificiels (Voir le reportage sur la dite personne dans la revue puce du 18 février dernier). Un Etat aux mains des antidémocrates, de despotes, de potentiels délinquants et de narcotrafiquants, la

jeunesse et tous les démocrates en ont marre, vraiment marre ! Le pire de la nature de l'Etat marocain, c'est qu'il est dans les faits, en plus d'un Etat anti-démocratique, un Etat d'apartheid institutionnalisés anti-amazigh ; ce que le Comité pour l'Élimination de la Discrimination Raciale (CERD) des Nations Unies a reconnu explicitement cette été, lors de ses 17e et 18e sessions. La presse marocaine, vu sa complicité sournoise, a passé sous silence cette condamnation. Là encore trois exemples peuvent être rappelés : Lorsqu'un amazigh est propulsé au poste d'un ministre, réservé prioritairement à l'élite arabophone des soi-disant villes impériales, cela est justifié en se procurant des origines proche-orientales avec rattachement à la lignée généalogique des « shorfas », de saints, descendants de la fille du prophète Mohammad, comme ce fut le cas de Mahjoubi Aherdan que le défunt historien officiel Abdelouhab Belmansour consacra dans l'un de ses livres. Ceux qui détiennent la carte des shorfas ont toujours plus d'avantages que le reste des citoyens, du fait qu'il est stipulé dans la dite carte une sollicitation aux autorités de leur faciliter les tâches administratives. Même pour la question de la régionalisation administrative et sécuritaire existante, la capitale d'une région amazighophone doit être toujours une ville à majorité arabophone (Le Moyen Atlas a ses capitales de régions à Fès, Meknès et Rabat, pour le Rif c'est Oujda et Taza...). Même pour la question des provinces, la priorité est toujours donnée à ceux supposés d'origine orientale. (Les populations de Midar se sont toujours mobilisées chez eux et dans la diaspora européenne pour que leur ville soit la capitale de la province mais en vain, le Makhzen l'a octroyé à Driouch, ville supposée d'une tribu arabe qui se serait berbérisée !!! Le troisième exemple et c'est le plus grave, c'est le cas des nouvelles cartes d'identité que le Congrès Mondial Amazigh avait dénoncé à Genève et qui a

interpellé l'attention spéciale de tous les experts de CERD. Pour les citoyens d'origine amazighes, ils ont signalé par la lettre « Z » de l'alphabet tifinagh qui est invisible à l'œil nu et détectables par les rayons infrarouges ou/et ultraviolets (Nous vous joignons la dite preuve par cette photo ci-après)!!! Si lorsqu'on est dans un Etat d'apartheid, et du fait qu'on mène un combat pacifique, il ne reste qu'à faire recours à la justice... Mais, malheureusement la justice marocaine est aussi raciste et discriminatoire envers les amazighs que ses institutions, et là encore trois exemples peuvent être retenus. Des citoyens ont porté plainte contre le Ministère de l'Éducation Nationale pour dénoncer les cours d'histoire qui déforment la vraie histoire des populations autochtones. Le procès a fait le tour de toutes les cours de justice (Tribunal de 1ère instance, Cour d'Appel et Cour suprême) et le résultat final c'est aucun changement n'a été signalé de ses cours qui dénaturent, aliènent et déracinent l'identité des citoyens amazighs. Le Parti politique amazigh, dirigé par l'avocat Ahmed Adghirni a subi le même sort ; Et les étudiants de Meknès Mustapha Oussaia et Hamid Adouch se sont vu privés du droit de recourir à la cour suprême !!!

L'Etat marocain qui devrait procéder à la réforme urgente de la Constitution afin de répondre positivement aux recommandations des Nations Unies, qui lui avaient demandé entre autres d'inclure la langue amazighe en tant que langue officielle continue à faire la sourde oreille. Mais, l'espoir est toujours permis et c'est grâce à tous nos valeureux jeunes et courageuses organisations démocratiques qui ont défié ce Makhzen dépassé en sortant le 20 février dernier pour exiger haut et fort la réforme en profondeur de la Constitution, la loi suprême qui devrait se baser sur les valeurs de l'égalité et de la solidarité. Egalité des citoyens, des sexes, des langues et des régions.

إعداد

رشيدة
إمرزكي

بعد مضي عام على إنشاء قناة «تمازيغت»، وأمام العديد من الأسئلة - مطروحة حول أداء القناة وعلاقة المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية معها، وكذا دور المعهد في علاقته مع قناة تمازيغت، ونظرا لأهمية الموضوع إرتأت جريدة «العالم الأمازيغي» أن تقف وقفة تقييم نقدي موضوعي بإنجاز ملف خاص حول الموضوع رصدت فيه آراء وتصورات المهتمين والمسؤولين وفي الملف تجدون التفاصيل حول الموضوع.

أحمد بوكوس، عميد المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية في حوار مع «العالم الأمازيغي»:

لا وجود لأي توتر بين القناة والمعهد الملكي للثقافة الأمازيغية البرامج الثقافية والفنية تكفي بملامسة سطحية للظواهر

* حاورته رشيدة إمرزكي

* العديد من المهتمين بالشأن الأمازيغي يحملون المعهد الملكي مسؤولية الأخطاء الكتابية فيما يخص الأمازيغية في قناة «تمازيغت»، ماهي حدود مسؤوليتكم في هذا المجال؟ وما دور المعهد الملكي في العلاقة مع القناة؟

* بداية، لابد من التوضيح، إجمالا، بالعمل الذي تقوم به قناة تمازيغت منذ انطلاقتها سيما وأن ظروف الإنطلاق دائما تكون صعبة والإنظارات كثيرة ومتنوعة، أما بالنسبة للمعهد، فهو لا يتحمل مسؤولية الأخطاء التي قد يرتكبها الصحفيون ومنتجو البرامج في القناة الأمازيغية، لأنهم لم يتلقوا لا تدريباً ولا تكويناً من المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية في مجال إملائية الأمازيغية. وبالرغم من الإرادة الإيجابية وحسن النية المعبر عنهما من لدن الطرفين، فلم يقع هذا بتاتا مع العامل في قناة تمازيغت، عكس ما وقع مع بعض صحافيين القناة الثانية الذين استفادوا من تكوين بالمعهد. أما بالنسبة للقناة الأمازيغية فالعهد لا يتحمل أدنى مسؤولية في هذا المجال.

وفي هذا المنحى، سبق للمعهد أن قام بإعداد مراجع قيمة في مجال الكتابة بحرف تيفيناغ وإملائية الأمازيغية، وكل من يتصفح هذه المراجع يتضح له بشكل جلي أن هناك قواعد مضبوطة في كتابة المفردات والجمل، وكذلك العناصر المكونة للخطاب،

المشاريع والعمليات التي يمكن أن تدخل في إطار برنامج مشترك مع القناة، ومن ضمنها تكوينات لفائدة صحافيين هذه القناة.

* إلى حدود الآن لم نر للمعهد أثرا بارزا بخصوص المضامين الثقافية لبرامج القناة التامة، ما رأيك؟

* المعهد يتوفر على عدد من المراكز، وهي سبعة، وكل مركز يشتغل في حقل معرفي معين: فهناك مركز يشتغل على تهيئة اللغة على مستوى النحو والإملاء والمعجم، ومركز يهتم بقضايا تدريس اللغة الأمازيغية ويقوم بإعداد المناهج والبرامج والكتب المدرسية والحوامل البيداغوجية بشكل عام، ومركز الدراسات الأدبية والفنية، وطبعاً يشتغل في مجال جمع المثلث الأدبية وتدوينها، كما يقوم بأبحاث في مجال التعابير الفنية والثقافية الأمازيغية، ومركز يشتغل في حقل التاريخ والبيئة ومركز آخر يقوم فيه الباحثون بأبحاث في مجال علم الاجتماع والأنثروبولوجيا، ومركز يهتم بالترجمة من الأمازيغية إلى لغات أخرى ومن هذه اللغات إلى الأمازيغية، وأخيرا مركز يقوم بأبحاث في مجال تطبيق التكنولوجيات الحديثة في مجال الأمازيغية. إذن هناك سبعة مراكز وفي كل مركز تشتغل وحدات مكونة من باحثين يعملون على أساس مخططات عمل، وهذه المخططات تهم سائر الحقول المعرفية ذات الصلة بالأمازيغية.

و يمكن لمضامين هذه الأبحاث أن تشكل مادة مهمة جدا بالنسبة للصحافيين ومعدّي البرامج، بإمكانهم إلماجها في أعمالهم، كما يمكن أن توظف هذه الأبحاث في إطار المشاريع التي نتقدم بها شركات الإنتاج بمعنى آخر، فبدل أن تقدم مضامين معرفية عامة قد تكون جدتها وقيمتها شيئا ما ضئيلة من الناحية المعرفية، فمن الأفيد أن يقوم الصحافيون ومنتجو البرامج ومعدّي مشاريع الإنتاج بالإطلاع على إصدارات المعهد والباحثين عمومًا في المجالات المختلفة، و بدل أن نتقدم بصور ومشاهد عامة، أو تقدم تعليقات ذات طبيعة فلكلورية، كما تفعل بعض شركات الإنتاج بتقديدها مضامين مبتذلة، فمن الأفضل الإطلاع على أعمال الندوات التي ينظمها المعهد والجامعات في مجالات الثقافة الأمازيغية.

طبعاً المعهد الملكي هو ذاته موضوع إعلامي، لكن الملاحظ أن القناة لم تعط لهذا الموضوع الأهمية الكافية، ومن المتبعين من يرجع ذلك إلى توترات قد تكون موجودة بين المؤسساتين، ما قولك؟

* في حدود علمي، لا وجود لأي توتر بين المعهد



أحمد بوكوس

والقناة. يمكن في أن أجزم بأن ليس هناك أي سوء نية أو رفض للتعاون أو التعامل أو المساهمة من طرف المعهد، لأنه بالنسبة لنا نعتقد أن إنشاء القناة من المشاريع التي شارك فيها المعهد بشكل مباشر وحازم، وللإشارة، فالمعهد هو من باهر بطرح ضرورة إنشاء قناة خاصة بالأمازيغية وهو من رفع رأيه ولمتساسته في هذا الشأن، كما أن تحركاته كانت حاسمة في إعداد دفتر التتملات وعقد البرنامج الذي يوجهه حصلت القناة على ميزانيتها. كما أن المعهد يخطط بكل إصرار في أعمال اللجنة المشتركة واللجنة التقنية بالتنسيق مع وزارة الإعلام والاتصال والشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة. إذن، فلا يمكن أن نقول إن المعهد يرفض التعامل مع القناة بل سبق له أن عمر مرارا على استعداده الدائم للتشراك، في ظل استقلالية الأطراف.

* مرت سنة على انطلاق قناة «تمازيغت»، هل يرضيك أمراؤها؟

* إن القناة على وشك إنهاء سنتها الأولى ويصعب القيام الآن بتقييم موضوعي وتقني لأدائها، بل يجدر بنا أن نكون متفائلين ويقينين في أن واحد. ولكن

الملاحظ، موضوعيا ويتجدر، أن ثمة برامج ناجحة، فمثلا في بعض اللقاءات حول القضايا الثقافية والاجتماعية والسياسية هناك منشطون يقومون بمجهودات ومبادرات قيمة، لا من حيث جودة اللغة التي يوظفونها وخاصة المعجم، ولا من حيث جودة المعارف التي يتم تمريرها خلال هذه اللقاءات. كما أن ثمة بعض البرامج التي تم بثها على هذه القناة منذ انطلاقتها وهي ليست في المستوى المطلوب لا من الناحية التقنية ولا من ناحية مضمونها فمثلا البرامج الخاصة بالشأن الثقافي والفني لا أعتقد أنها في المستوى، حيث تكثفي بملامسة سطحية للظواهر الثقافية والفنية، إضافة إلى أنها قلما تستضيف ذوي الاختصاص وربما بعض ضيوف البرامج هم أناس لهم معرفة غير مباشرة وغير معمقة بالثقافة الأمازيغية وتعابيرها، في الوقت الذي نجد أن المعهد وحتى الجامعات والساحة العلمية والثقافية والفكرية تعج بفعاليات وازنة في مجال التدوين والإبداع والتحليل والدراسة.

وعموما، فالمنشاهد ينتظر من «قناة تمازيغت» تقديم قيمة مضافة حقيقية للمشاهد السعدي البصري الوطني على مستويات الإعلام والترفيه والتثقيف والمعرفة، لأن جمهور المشاهدين يتكون، بالإضافة إلى ذوي الإهتمام الذين يحملون هم الأمازيغية ويتبعون أداء القناة، من جمهور عريض أغلبه من الأميين، وعلى القناة أن تلعب دورها بشكل

« بدل تقديم صور ومشاهد مبتدلة وتعليقات ذات طبيعة فلكلورية، من الأفضل الإطلاع على أعمال ندوات المعهد »

تام، كي تلي رغبات وحاجيات هذه الفئة الواسعة، والتي تشكو نوعا ما من الحرمان المعرفي والثقافي والفكري، ويتعين على القناة أن تتحمل مسؤوليتها كاملة في هذا المجال، بوصفها وسيلة للتثقيف والترفيه والإعلام والتوعية استجابة لحاجيات تلك الفئة الاجتماعية العريضة التي أقصت من البرامج والمشاريع الوطنية لزمان غير يسير والتي من حقها أن تستفيد من مشاريع التنمية البشرية ومن الورشات الهادفة إلى تنمية قدراتها الثقافية والمعرفية كاملة.

مهمة جدا بالنسبة للصحافيين ومعدّي البرامج، بإمكانهم إلماجها في أعمالهم، كما يمكن أن توظف هذه الأبحاث في إطار المشاريع التي نتقدم بها شركات الإنتاج بمعنى آخر، فبدل أن تقدم مضامين معرفية عامة قد تكون جدتها وقيمتها شيئا ما ضئيلة من الناحية المعرفية، فمن الأفيد أن يقوم الصحافيون ومنتجو البرامج ومعدّي مشاريع الإنتاج بالإطلاع على إصدارات المعهد والباحثين عمومًا في المجالات المختلفة، و بدل أن نتقدم بصور ومشاهد عامة، أو تقدم تعليقات ذات طبيعة فلكلورية، كما تفعل بعض شركات الإنتاج بتقديدها مضامين مبتذلة، فمن الأفضل الإطلاع على أعمال الندوات التي ينظمها المعهد والجامعات في مجالات الثقافة الأمازيغية.

طبعاً المعهد الملكي هو ذاته موضوع إعلامي، لكن الملاحظ أن القناة لم تعط لهذا الموضوع الأهمية الكافية، ومن المتبعين من يرجع ذلك إلى توترات قد تكون موجودة بين المؤسساتين، ما قولك؟

* في حدود علمي، لا وجود لأي توتر بين المعهد

«المعهد لا يتحمل أدنى مسؤولية في الأخطاء الإملائية التي يرتكبها الصحافيون في القناة الأمازيغية»

وهذه القواعد مدونة في كتاب «خط وإملائية الأمازيغية». أما بالنسبة للنحو هناك أيضا مرجع «مدخل إلى اللغة الأمازيغية» الذي يتضمن العناصر الأساسية من الصوامة وقواعد الكتابة والصرف والتركيب. وهناك أيضا كتاب النحو المرجعي «La nouvelle grammaire de l'amazighe» و «معجم الإعلام»، هكذا، فالمعهد قد تحمل مسؤولية كاملة في إعداد المراجع الضرورية المتعلقة بالنحو والإملائية ومراجع النحو الأمازيغي والمراجع المتعلقة بالمعجم. وهذه بالذات المهام المنوطة بالمعهد.

ولا بأس أن أذكر بأن سبق للمعهد أن تقدم بعرض لإبرارة القناة التامة عرض فيه مجموعة من

الحسين بوزيت مقدم برنامج AMRARA بقناة «تمازيغت»

AMRARA هو آلية لتصريف الخطاب السياسي يخاطب الناس سواء كانوا أكاديميين أو أناس بسطاء

ومع مرور الوقت أخذ فسحته من بين البرامج الأخرى التي تناقش الشأن العمومي السياسي بالمغرب. عملنا هذا تعترضه مجموعة من الصعوبات والعوائق التي نحاول دبر الإمكان التغلب عليها، غير أن الميزة الأساسية لبرنامج Amra ra هو أنه آلية جديدة من بين الآليات الأخرى لتصريف الخطاب السياسي الموضوعية بين يدى الفاعلين السياسيين والجمهوريين والحزبيين والمسؤولين لتأطير المجتمع المغربي من الناحية السياسية وإيصال مستجدات التحول السياسي الوطني. وأظن أن هذه الآلية الجديدة تكفي طابعا إستراتيجيا حقيقيا، لأنها تخاطب الناس، سواء كانوا أكاديميين أو مؤطرين أو غير مؤطرين أو أناس بسطاء ليس لهم قدر كبير من التعلم لكي يواكبوا مستجدات الحياة السياسية.

البصري (HACA)، فإلى حدود الساعة فالبرنامج السياسي AMRARA شاركت فيه معظم الآراء والمواقف السياسية من أغلبية كومية وبرلمانية ومعارضة وأحزاب ممثلة بشكل جزئي في البرلمان علوة على النسيج النقابي الوطني بكل أطرافه والنسيج الجموعي ذو التعبير السياسي بكل أطرافه كذلك ومؤسسات الدولة بما فيها الوزارات والمجالس العليا والمعاهد المتخصصة، ومجموعة من الباحثين الذين ينتمون إلى مجمل حقول المعرفة العلمية المعاصرة من سوسولوجيين وآنثروبولوجيين و علماء القانون، وقد تم استضافة مجمل هذه الضيوف لمناقشة مجموع القضايا السياسية والاجتماعية التي تشكل راسنا أساسيا في المجتمع المغربي.

أما بالنسبة لتقييم السنة أو ما يقارب السنة بخصوص إنتاج برنامج سياسي بالأمازيغية أعتبره، في الوهلة الأولى، تحديا حقيقيا

لتقييم سنة من الأداء الإعلامي لقناة «تمازيغت»، يجب الوقوف على مسألة أساسية جدا، هي أنه لأول مرة في تاريخ المغرب المعاصر نشهد ميلاد قناة تلفزيونية ناطقة بالأمازيغية وعندما نتحدث عن أول مرة نتحدث عن أول تجربة لممارسة إعلام تلفزيوني مهني بالأمازيغية ولن ندخل في التفاصيل المرتبطة بالموضوع، ولكن سنركز على ما تقدمه قناة «تمازيغت» من مواد إعلامية تحترم دفتر حملتها الذي سطر لها من طرف المؤسسات المعنية. هنا لا محالة من الحديث على أن قناة «تمازيغت» احترمت دفتر حملتها وبالتالي احترمت تعاقباتها المؤسساتية.

وبالنسبة للبرنامج السياسي بقناة «تمازيغت»، الذي طلب مني إنجازه وتقديمه وإعداده أستطيع أن أقول، والدلائل في يدي، بأنه برنامج احترم جميع المعايير المهنية والتعددية السياسية والجغرافية التي توصي بها توصيات المجلس الأعلى للسمعي

محمد عماد مدير قناة تمازيغت في حوار مع «العالم الامازيغي»

المعهد الملكي للثقافة الامازيغية لا يتوفر على مختصين في جميع المجالات وفي جميع التخصصات الجرأة يجب أن تكون مسؤولة ومهنية وتمازيغت جريئة في برامجها

* حاورته ر.إمرزيك

* من بين الإنتقادات التي وجهت إلى القناة الامازيغية هي أن العديد من البرامج تستضيف غير المتخصصين، بحيث لا يتم في الغالب إستضافة باحثين من المعهد الملكي للثقافة الامازيغية مثلا، ماذا في رأيك؟
* بالعكس نحن نستضيف المختصين في برامجنا ومن هؤلاء الضيوف باحثين من المعهد الملكي، خاصة حين يكون الموضوع له علاقة مباشرة بتخصص باحث أو مسؤول بالمعهد.

في البداية يجب أن نتفق على مبدأ مفاده أن تمازيغت هي قناة وطنية مفتوحة لجميع المغاربة دون استثناء، سواء المتكلمون بالامازيغية أو غير الناطقين بها. وأما لا أتفق مع ملاحظتك بخصوص الاستضافة غير المتخصصين، وجميع البرامج تستقبل أشخاص تكون لهم علاقة مباشرة بالموضوع المناقش، وقد يكون هناك استثناء، لأنني شخصيا لا أنفي ذلك لسبب أو لآخر، وإن تم في بعض الحالات استقبال ضيوف ليست لهم معرفة تامة بالموضوع، فيمكن أن يحصل ذلك حين يتعذر على الصحافيين استخدام مختصين.

وفي هذا الصدد يجب التذكير كذلك بأن «تمازيغت» هي قناة عامة، وطبيعية الحال، المعهد الملكي لا يمكن أن يتوفر على مختصين في جميع المجالات وفي جميع التخصصات، وحسب علمي فالبحث الأكاديمي بالمعهد مرتبط فقط بالثقافة واللغة الامازيغيتين، ولهذا فقد فتحنا مع الباحثين هناك جميع جسور التواصل.

وقناة «تمازيغت» تعطى الأولوية للأصليين، سواء من المعهد الملكي خاصة في تعلق الأمر بالثقافة واللغة الامازيغيتين، أو أخصائين في مجالات أخرى كالإقتصاد، حيث تستضيف البرامج مثلا أناس خارج المعهد. وكما قلت سابقا فالقناة هي مفتوحة في وجه العموم، وجميع برامجها تستضيف ذوي الاختصاص، ومن لهم علاقة مباشرة بالموضوع وطبيعة البرنامج، وأضيف أن المعهد يعتبر من الأطراف التي تتعامل معها باستمرار.

* عدم التنسيق بين القناة الامازيغية والمعهد الملكي يعتبره العديد من المحللين إقصاء لدور المعهد في التوجيه والاستشارة والتكوين، ما رأيك؟

* حاليا نشغل على مشروع كبير في مجال التكوين في غضون السنة الحالية 2011 ،ومن خلاله سنقوم بتنظيم دورات تكوينية لفائدة صحافيي القناة، بالتنسيق مع مسؤولي المعهد الملكي للثقافة



محمد عماد

الامازيغية، وهذه القضية مسومة، وأذكر بأننا من يقوم بتقديم الطلبات للمعهد وليس العكس، لأننا فعلا على علم بالخصائص داخل القناة من ناحية التكوين، وبهذا سيسبق الصحفيون من هذا التكوين ومن خبرة الخبراء في المعهد.

وأعتقد هذه الفرصة لأؤكد أن القناة مفتوحة في وجه المعهد الملكي من ناحية المقترحات والمشاريع التي يمكن أن تقدم ونشتغل عليها جميعا، والمسؤولون بالمعهد يعلمون جيدا ذلك، فلا وجود لقطعية بين المعهد والقناة، بل على العكس نعتبر المعهد الملكي من الأطراف الأساسية التي تتعامل معها في هذا المجال، ونحن بدورنا في حاجة إلى الاستفادة من تجربة المعهد وتجربة خبرائه.

* في نظرك لأي جهة يمكن إرجاع مسؤولية الأخطاء الإبداعية التي ترتكب في القناة بخصوص كتابة تيفيناغ؟
* هذا أيضا يمكن أن يعالج من خلال الدورات التكوينية التي تحدثت عنها، ونحن الآن نشتغل على هذا الموضوع مع الأستاذ أروض، فالمسألة مرتبطة بالوقت فقط وننتظر أن يحدد المعهد الوقت المناسب للدورة ونحن على كامل الاستعداد للدخول في هذا المشروع، وسوف لا يقتصر الأمر على هذه السنة فقط، بل يمكن أن يمتد إلى السنوات المقبلة للدهاب بعيدا في إطار التعاون ما بين القناة والمعهد الملكي للثقافة الامازيغية.

* صرحت في إحدى اللقاءات الصحفية بأن قناتكم تتميز بالجرأة، هل هناك برامج مستقبلية أكثر جرأة من التي مر بها؟

* تتحدثون كتخصص حسب طبيعة ونوعية البرنامج، فشخصيا أعترت مثلا برنامج «AMRARA»، ينقسم بالجرأة، لأنه يتميز بإستقبال ضيفين لمناقشة موضوع صا، وغالبا ما تكون المواضيع المقترحة للنقاش ساخنة، فنتمم مقاربتها بكل جرأة، وإن اعتمدت هذه الجرأة في بعض الأحيان فالشكل يرتبط بالصيف، ويكون المشكل خارج عن إرادتي القناة والصحافي كذلك، فنحن نطرح الأسئلة ولا يمكن أن نجبر الصيف على أن يكون جريء في مناقشته واجوبته.

وهذا لا يعني أن برنامج Amrara هو وحده الذي يصف بهذه الجرأة، بل جميع البرامج التي تنتجها الثامنة، إضافة إلى الجرأة التي تميز المواضيع المطروقة، ويضربني بهذا الصدد برنامج «مبعوث خاص»، الذي يتناول مجموعة من المواضيع بالصوت والصورة، والتي لم يسبق للإعلام السلمي البصري والمكتوب أن تناولها بتدقيق، وهذا يدخل في نظري في إطار الجرأة التي تميز قناة «تمازيغت» لكن ما يجب التأكيد عليه في هذا الإطار هو أن الجرأة يجب أن تكون مسؤولة ومهنية، فليست الجرأة هي السبب والأشتم.

* يروج أن هناك هيمنة لأحدى التعابير الامازيغية في القناة، هل في نظرك استطعتم اعتماد تدبير تنوع لغوي متوازن؟

* أولا ليست هناك هيمنة لأي مكون من مكونات اللغة الامازيغية والدليل على ذلك هو تقرير الهيئة العليا للسلمة البصري والتي تعتبر أعلى هيئة ترافق موضوع مسألة التعددية اللغوية بالثامنة. وفي اجتماع سابق لنا مع مسؤولي الهيئة، تم التأكيد على أن «تمازيغت» نجت في تحقيق توازن بين مكونات اللغة الامازيغية، والمعتبر الهيئة العليا للسلمة البصري الامازيغية تؤكد هذه المعلومة لأنها هيئة مستقلة ولا علاقة لها بالقناة.

لماذا تم الانتصار في بث القناة الامازيغية على-Satel lite وتنت ولم يتم اعتماد البث الأرضي كما هو الشأن في قنوات أخرى؟

* كما تعلمون، البث الأرضي يتطلب إمكانيات كبيرة، ولكن هذا لا يعني أنه لن يتم إطلاق القناة عبره مستقبلا، والمسألة هي مسألة وقت فقط.

في البداية كان الهم الوحيد هو إطلاق القناة على الأعمار الإصطناعية ليشاهدها المواطنون ويتعرفون عليها، وإلى حدود الآن اعتقد أننا قد حققنا الكثير من الأهداف، وفي المرحلة الثانية هناك مشاريع واستثمارات، ضمنها البث الأرضي رغم أنه يتطلب استثمارات ضخما جدا وتلزمه إمكانيات كبيرة، وسنعمل جاهدين على تحقيقه، فعلا قناة مثل «تمازيغت» يجب أن تثبت برامجها أرضيا. والمسألة دائما مرتبطة بالوقت لأن الإزادة موجودة.

* بصفتكم مديرا للقناة مامو تقييكم لسنة من العمل، وهل يرضيكم أداءها وماهي في نظركم التحديات المستقبلية؟

* شخصيا أقول دائما إن أي مسؤول لا يمكنه أن يكون راضيا عن تجربته مائة بالمائة، وإن كان راضيا «فخاصو جوجو وامسني فحالو»، ولكن ما أقوله هو أنني راضي أولا على قناة تمازيغت كعكس بالنسبة للمغاربة جميعا، وثانيا بانجازاتها خلال سنة من الأداء، لأن الظروف التي اتطقت فيها صعبة جدا، ولكن استطعنا تجاوزها بتضافر جهود كل العاملين بالقناة، وكذا بفضل الإعانة التي نلناها من جانب الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة والتي استفدنا من إمكانياتها المهمة جدا كالإرشاف والإمكانيات التقنية ومسألة البث ومساعدات إدارية كذلك، فيجب على أي مشروع أن يتطور ويتقدم إلى

«لا وجود لقطعية بين المعهد والقناة، بل على العكس نعتبر المعهد الملكي من الأطراف الأساسية التي تتعامل معها»

الأمام، ونتمنى مستقبلا أن نعالج القناة كما وكيفا، لأننا نتوخى برامج أفضل من حيث البث والتصوير والتقديم كذلك، كما يجب أن نرفع من مستوى الصحفيين والتقنيين وهذا كله سينتجق بحلول الله. كما أننا سنعمل على إضافة برامج جديدة تتميز بالجرأة، كما أشرت سابقا، وهذا كله سينتجق هذه السنة إن شاء الله.

تعلموا كلمات ومصطلحات امازيغية من خلال القناة مما يعد مجهودا مساعدا للنهوض بهذه اللغة. كما أن نشرات الأخبار داخل القناة تعتمد من انتقاء الأخبار وترتيبها على قواعد مهنية في خلال قانون القرب: القرب الجغرافي، القرب النفسي العاطفي، القرب الإنساني، القرب الزمني، القرب الاجتماعي الثقافي... كما نحاول نحن الصحافيون رفقة رئيس التحرير الزميل رشيد ايكن تنوع الأجناس الصحفية داخل كل نشرة، كالريرورتاج والتقرير والبورتريه... وكذا من حيث التيمات، حيث نجد النشاط الملكي والأنشطة الحكومية، والمشهد السياسي، الاقتصاد، الثقافة، الرياضة، الأخبار الدولية... لنتمكن للناظر من الاطلاع على مختلف الأجناس المحلية والوطنية والدولية ومراعاة الاختلاف في اهتمام كل فئة.

وهنا أشير إلى أن القناة تحتاج إلى تكثيف الدورات التدريبية حول الأجناس الصحفية، والقواعد المهنية وتقنيات التحرير الجغرافي، وكذا حول أخلاقيات المهنة لتطوير الأداء، هنا أشير إلى أن كون كل الصحفيين شابا يجعل القناة تتوفر على مؤهلات كبيرة - رغم أن بعضهم لم تتح لهم فرصة دراسة الصحافة في إحدى معاهد الإعلام والاتصال - يجب صقلها وحسن تدبيرها مع احترام الضمير المهني لدى الصحفيين وإيلائهم اهتماما أكبر، وتربية السخس المهني لديهم وإشراكهم في أي تغيير أو تطوير يشمل القناة، والإستماع إليهم واحترام اختصاصاتهم، مع ضرورة الأخذ

عمر اسرى مقدم نشرات الأخبار بقناة «تمازيغت» :

صحافيو القناة في حاجة إلى دورات تدريبية في الأجناس الصحفية والقواعد المهنية وتقنيات التحرير التلفزيوني



عمر اسرى

بعين الاعتبار خصوصية العمل المناط بالصحافيين بالقناة بدون استثناء، الذي يعد مهمة كبيرة ومحققة بالصعوبات حيث يصبح الإعلامي صحفيا ومرجعيا في باحاثي والسينات. بصفة عامة فأداء قسم الأخبار بالقناة جيد وفي طريق التطوير الممكن بفعل جو جيد في معرفة ما يجري تأتي قبل رغبت في الخبر هو من معايير تقدم وتطور أو تأخر أي قناة شاملة، وفضل ورغبة الإنسان في معرفة ما يجري تأتي قبل رغبت في التثقيف والترفيه مع أهمية كل الوظائف التي يتأسس عليها الإعلام.

والصحافة مثلا نجد مادة تقول «يجب على الصحفي أن يدافع عن اللغة والثقافة الوطنية وأن يحميها»، من هنا نستشف مدى الاهتمام الكبير الذي يولييه إعلام الدول للنهوض باللغات والثقافات الوطنية في مواجهة آثار العولمة الثقافية، مهمة توضع على عاتق الصحفي المغربي المهني الذي يجب عليه أن يضطلع بدور الدفاع عن لغاتنا وثقافتنا عبر العمل على النهوض بهما واحترام قواعد اللغة وتطويرها وحمايتها وترسيخها في فكر الأجيال الصاعدة.

وأهمية اللغة كبيرة في مجال الإعلام فالمرقة الناقصة بهذه الآداة الأساسية قد تفقد الصحفي، رغم إرادته وحسن نيته، إلى الإخلاق مبدأ مهني وقاعدة ديونتولوجية (كالسقوط في أحكام القيمة، الاختيار غير المناسب لغت ما، عدم اتخاذ مسافة لازمة إزاء موقف معين...) كما أن القصور السبني بخ بقاعدة الوضع في السياق لا contextualisation أي وضع القول في سياقه وفق القواعد اللغوية الخاصة بقضايا أو منطلق ما، هذا التعقيد اللغوي يجعله صحافيون داخل قسم الأخبار تجاوزوه من خلال الاعتماد على قوائم الباحثين في مجال اللغة خاصة باحثي المعهد الملكي للثقافة الامازيغية، وكذا من خلال التعاون والتنسيق والتشاور فيما بينهم للتلصق من صحة بعض المصطلحات وربطها بسياقها، مثل التعاون الوثي يقل نظيره في مؤسسات إعلامية أخرى، وفي هذا الإطار لابد أن أشير إلى أن العديد من المواطنين الذين أعرفهم

وتعلماتها، وكذا من خلال التوجه إليها لبلغتها المحلية. قسم الأخبار يعتبر القطاع الأكثر أهمية، حيث تعد نشرات الأخبار العمود الفقري لكل شبكة برامجه في أي وسيلة إعلام سمعية بصرية شاملة، لأنها المادة الأساسية التي تتركس الخط التحريري لأية قناة، كما تعتبر وظيفة الأخبار الوظيفية الأساسية لوسائل الإعلام إلى جانب التثقيف والترفيه. في القناة الامازيغية ساهم الصحافيون في القسم في بلورة نشرات بأداء مستحسن لغويا ومهنيًا، فالنشرات تأخذ بعين الاعتبار التوازن بين مختلف التعبيرات الامازيغية الثلاث، مع إدخال مفاهيم ومصطلحات امازيغية مشتركة، مواكبة للتطورات التي يعرفها الخطوط التسلسلية الامازيغية في أفق معرفة اللغة الامازيغية، مع احترام حق المشاهد في فهم الرسالة الإخبارية دون التباس كبير. وفيهم مهمة صعبة، فالتوازن اللغوي بين ما هو محلي وما هو وطني مشترك ليس عملا سهلا، إذ يجعل الصحفي يقوم بمجهود مزدوج مقارنة مع الصحفي المحرب أو الفرنكفوني مثلا، لأنه يقوم بالبحث عن المصطلحات الجديدة والتأليف بينها وبين لغته الأم حتى لا يسقط في المحلية الضيقة، ولا يجرم المشاهد من فهم الخبر في نفس الوقت، ويقوم ببحث ضمني في مجال الترجمة من اللغات الأخرى إلى الامازيغية، كل ذلك إلى جانب وظيفة أي صحافي آخر وهي تحرير المواد الصحفية مع احترام القواعد اللغوية للتحرير. في المدونة البرازيلية للأخلاقيات مهنة

المواكبة النقدية الموضوعية هي ما سيضمن تطور قناة تمازيغت



أحمد عصيد *

والترفيه. والإكثار من البرامج الدينية التقليدية التي تتوجه إلى المشاهدين كما لو أنهم أطفال قاصرون جعل القناة تبدو مناقضة لفكرة «قناة عصرية» تعطي صورة عن «بلد مفتوح على القيم الإنسانية الحديثة» كما يبيّن على ذلك دفتر التحملات. ومن جهة أخرى ظهر كما لو أن القناة تتوجه إلى شريحة اجتماعية حديثة العهد بالتعرف على الدين الإسلامي، الأسبوعي، وهو للمعدل الطبيعي لهذا النوع من البرامج، مما جعل الكثيرين يتساءلون عن سرّ هذا الإسراف في البرامج الدينية.

5) لم تقم القناة إلا في النادر جدا بإنتاج أو بث برامج باللغة الفرنسية كما يبيّن على ذلك دفتر التحملات الذي يقر بضرورة بث 30 في المائة من البرامج العربية والفرنسية.

6) غلبة المادة الفنية التقليدية على الإنتاج العصري، وهو ما أسماه بعض الملاحظين «بالفلكلور»، والصحيح أن الأمر يتعلق بخصوص البث المخصص للموسيقى والغناء والتي يهيمن عليها الفنانون التقليديون باعتبارهم الأكثر عددا والأغزر إنتاجا على الصعيد الوطني، وهو ما يحتم على القناة عمالة وإحداث التوازن بين الفنانين العصريين الشباب والفنانين التقليديين، رغم التفاوت الموجود بينهم على صعيد الإنتاج، وأرى بأن النظرة الميكانيكية إلى الفنان التقليدي بكونه منتجاً للفلكلور، نظرة مجحفة قد تؤدي إلى تغييبه أو إقصائه بعد أن قضى نصف قرن في انتظار تلفة مغربية تفتح له أبوابها وتقوم بتكريمه والإحتفاء به والتعريف بإنتاجاته، وهو ما يحتم التمييز المنهجي والمعرفي بين ما يسمى بـ«الفلكلور» وبين فنونها الأصيلة التي كان لها الفضل في الحفاظ على اللغة والثقافة الأمازيغيتين حتى الآن.

7) ضعف التوازن في استعمال فروع اللغة الأمازيغية وخاصة في الأخبار، وكذا عدم تكافؤ مقدمي البرامج في «الاجتهاد اللغوي» المطلوب حيث يبذل بعضهم جهودا كبيرة في حين لا يقوم بعضهم بآدنى جهد في التعريف بالمعجم الأمازيغي الحديث عبر استعماله ولو مع مرادفاته المتداولة، إذ ما زال البعض يتعامل مع الأمازيغية كما لو أنها لم تعرف بعض طريقها إلى المدرسة.

8) عدم مواكبة القناة بشكل يومي لبعض الأنشطة الأمازيغية المسترسلة كالأيام الدراسية والهرجانات الفنية والمعرض الدولي للكتاب، وذلك عبر تقديم يوميات تبرز الوجوه الثقافية وحالات الإبداع المتميزة في الفن والبحث وغيرها من المجالات، حيث تكفي القناة في الغالب ببرورتاج إخباري عام لا يعكس حقيقة الإسهام الأمازيغي.

9) عدم افتتاح القناة على الحياة الطلابية وعلى إبداعات الشباب وأسلطهم ومواقفهم.

10) كثرة الأخطاء في الكتابة بالحرف الأمازيغي تيفيناغ، وهو أمر غير مسموح به بالنظر إلى الإمكانيات المتاحة للتكوين.

قد لا تكون القناة الأمازيغية في المستوى المثالي لتطلعاتنا، ولكن علينا أن ندرك بأن أفضل رهان تطوورها هو مشاهدتها ومتابعتها إنتاجاتها والتحلل والنقد والتقييم، سواء في الصحافة المكتوبة أو عبر مراسلة مسؤوليها، الذين من واجبهم إتاحة السمع لكل الأطراف.

* عضو المرصد الأمازيغي للحقوق والحريات

وقد كانت ميزة هذه البرامج أنها جعلت كل هؤلاء الفاعلين، الذين كلما تسمح لهم ظروف اشتغالهم بتوظيف اللغة الأمازيغية، يقومون بالتعريف بعملهم عبر خطابهم إلى جمهور ناطق بالأمازيغية. كما نجحت القناة في استقطاب العديد من الوجوه الفنية التقليدية والعصرية، الكبيرة والشابة، والتي ظلت التلغزة الغربية مغلقة دونها لنصف قرن، وعرضت القناة أفلاما ومسرحيات ومباريات رياضية ومسابقات ووقائع سياسية وسهرات فنية، كما عرضت برامج للأطفال، واستعملت في ذلك كله اللغة الأمازيغية بفروعها الثلاثة الكبرى، والعربية الكلاسيكية والدارجة والفرنسية.

ومن أهم ما تمت ملاحظته أن القناة قامت بتغيير لشبكة برامجها بعد ستة أشهر من اشتغالها على ضوء الإنتقادات التي وجهت إليها، ففصلت من برامج الحوار التي تمتد لساعة ونصف وأحدثت برامج جديدة. ولقد قامت القناة بتغطية أنشطة نضالية لتنظيمات أمازيغية قاطعتها القنوات الأولى والثانية، بما فيها ندوة التقرير الأسمى حول الجيز المنصري والذي يدين الحكومة المغربية، وبما فيها مسيرة 20 فبراير المطالبة بتغيير سياسي جذري. كما أنتجت برنامجا عما طال تاريخ المغرب من تحريف وعن مختلف التجاوزات التي تعرفها العديد من القطاعات، وعن شخوص فكرية ذات وزن كبير كمحمد أركون ومحمد خير الدين، وعن الكتب والإصدارات الأمازيغية إلخ... وهي كلها برامج تضع أصحاب نظرية «الفلكلور» في مأزق وتطرح السؤال حول مدى مشاهدتهم للقناة. فما الذي لم تحققه القناة أو لم توفّق في تحقيقه خلال السنة المنصرمة؟ انطلاقا من دفتر تحملات قناة تمازيغت لاحظنا في المرصد الأمازيغي للحقوق والحريات بعض مظاهر التعصير التي كتفّف برامجها، والتي يمكن ترتيبها كالآتي:

- 1) على مستوى الخط التحريري العام لوحظ بشكل ملموس وجود غموض واضح في مفهوم الأمازيغية ذاته لدى بعض العاملين في القناة، فإستثناء بعض الشباب الذين تلقوا تأطيرا داخل الحركة الأمازيغية، فإن بعض العاملين في القناة ينادون بخزنون عملهم في استعمال الأمازيغية كلغة، بغض النظر عن المضامين الفكرية والقيمية التي يمزونها، وهو شيء أثار حفيظة وانتقال الكثير من المتابعين، فإن يقوم فقيه من فقهاء القناة بنصح المشاهدين في برنامج ديني بعدم التكلم مع آبائهم بالفرنسية أوبـ«البربرية»، على حدّ تعبيره، وأن يتكلموا معهم العربية التي هي «لغة القرآن»، وأن يقول ذلك في قناة أحدثت من أجل شعار رسمي هو «النهوض بالأمازيغية»، فهذا يصبح أشبه بالنكتة السمجحة. كما أن قيام منشطة لإحدى البرامج بالحديث عما سمته بـ«الظهير البربري» معتمدة رواية حزب الإستقلال المدسوسة في بعض المقررات الدراسية التي هي قيد المراجعة الآن، يثير السؤال حول مدى وعي بعض العاملين في القناة بمفهوم تمازيغت التي يعملون في قنواتها. وهذا كله يدل على الحاجة المساسة للعاملين في القناة إلى تكوين لا يتعلق باللغة فقط بل بالتاريخ والثقافة والأداب والقيم الأمازيغية. كما يبرز حاجة القناة إلى برامج للتوعية بقضايا الهوية الأمازيغية.
- 2) ضعف الإهتمام المالية المخصصة لإنتاج البرامج الجيدة، حيث يبدو من خلال ما أنتجته القناة حتى الآن، أو ما تم إنتاجه من خلال شركات خارجية على ما تم به أن القناة لا تتمتع بالإعتمادات المطلوبة لتحقيق ما هو مخصص لها في دفتر التحملات على الوجه الكامل، وهو ما يقتضي العمل على تمتيع القناة بالميزانية الكافية لإنتاج برامج محترمة على المستوى التقني والتتماتي معا.
- 3) أثار قيام القناة ببيت برامج الرسوم المتحركة بالعربية الفصحى للأطفال منذ انطلاقها إستياء كبيرا في أوساط جمهورها، وهو ما جعل إدارة القناة تعهد إلى إحدى شركات الإنتاج بدبلجة تلك الرسوم إلى الأمازيغية. غير أن المطلوب هو التفكير في طرق مغايرة لتسليّة الأطفال وتثقيفهم سواء في الطبيعة أو في فضاءات مؤسساتية، حيث يمكن التفكير مثلا في تنظيم رحلات مصورة تجمع بين التنشيط الفني والثقافي

تستدعي منا قناة تمازيغت بعد مضي عام على إنشائها وقفة تقييم نقدي موضوعي يأخذ في الإعتبار السياق والإنتاج والتفاعل بين القناة والمجتمع، لحس نبض الدينامية الجديدة التي أطلقتها هذه القناة في الفضاء السمعي البصري المغربي. وأقصد بالتقييم الموضوعي القيام بالحصول العملي على القناة وإنتاجها الفعلي وليس اعتمادا على الأحكام القبلية والحاكمة المزاجية التي لا حظنا أنها تنتشر بين ظهرانينا بشكل كبير، فمن المثير للإنتباه أن موضوع القناة الثامنة يطرح في كل التظاهرات التي تقام حول قضايا الأمازيغية، ومعظم المتحدثين عن القناة يعنونها بقناة «الفلكلور»، غير أنني عندما أسأل المتحدثين عما يقصدونه بما ذكر أكشف في الغالب أنهم يقصدون بـ«الفلكلور» ظهور الفنان الأمازيغي التقليدي على الشاشة، كما يقصدون بقناة الفلكلور أنها تبث مواد فنية تقليدية، وهو ما يعني في النهاية أن معظم المتحدثين في النقاش لا يعرفون معنى «الفلكلور»، ولا يشاهدون القناة الأمازيغية أصلا، وأنهم في الواقع ضحية «الحس المشترك» أكثر مما ينظفون عن بيئته، كما تحقّق العديد من التعليقات الامايلية نظرة دونية إلى كل ما ينتمي إلى الذات الأمازيغية، وهي نظرة توجد للأسف حتى عند الأمازيغ أنفسهم. دون أن ننسى بأن اندفاع الثقة في المؤسسات التي كان وراء سنوات طويلة من التهميش والميز، قد جعل نظرة الكثير من المواطنين تنطبع بالرؤية والإستياء المسبق.

إن محاسبة القناة الأمازيغية إذا ينبغي أن تقوم قبل كل شيء على أمرين: - أن يكون الهدف هو تطوير هذا المكسب الهام، لأنه يجمع المقاييس مكسب لا رجعة فيه على الأمازيغ تقويمه وتعزّهه بالنقد والمتابعة إلى أن يصير في مستوى ومحتواتهم.

- أن كل قراء في الإذاعة التلفزيونية ينبغي أن تنطلق من دفتر تحملاتها الذي تعهدت بتحقيقه من جهة، وعلى ما تبثّه فعلا على مدار الأسبوع من جهة ثانية، وهو أمر بحاجة إلى المتابعة والشاهدة عن كتب.

فيما يخص دفتر تحملات القناة فهو يبيّن في تقديمه العام على أن قناة «تمازيغت قناة عامة القرب»، تتميز ببرامج متنوعة هدفها الرفع من قيمة الأمازيغية والنهوض بها لغة وثقافة وفنا وحضارة، والتعبير عن التنوع الثقافي الوطني والتعريف به. وذلك عبر برامج منتجة كليا أو عبر برامج معدّلة أو مترجمة أسفل الشاشة بالأمازيغية، بنسبة 70 في المائة، كما على القناة إنتاج حوالي 30 في المائة من البرامج حول الأمازيغية باللغات الأخرى للتعريف بها عند غير الناطقين بها.

ويبيّن دفتر تحملات قناة «تمازيغت» ذلك على أن برمجة القناة تتضمن نشرات الأخبار وبرامج سياسية وعامة ومجلات اجتماعية وثقافية وأشرطة وثائقية وبرامج المعرفة والتربية وبرامج مخصصة للدين وبرامج الحياة العملية ومنوعات موسيقية ومسرحيات وبرامج ترفيهية وعروض حية، إضافة إلى أعمال خيال سمعية بصرية وأعمال درامية من أفلام ومسرحيات وسكتشات وبرامج للأطفال والشباب علاوة على نقل وبث المباريات والأنشطة الرياضية.

ويجانب ذلك يبيّن دفتر تحملات قناة تمازيغت على أن القناة ستبث برامجها في البداية لمدة ست ساعات يوميا من الإثنين إلى الجمعة من بين الساعة السادسة مساء ومنتصف الليل، وعشر ساعات يومي السبت والأحد، من الثانية بعد الزوال إلى منتصف الليل، على أن تتم مراجعة هذه المادة بعد عام بغرض التأهيل منها حسب الإمكانات المتاحة. ويمكن للقناة أن تبث بشكل ظرفي برامج خاصة بالاستحداث السياسية.

فما الذي حققته القناة من كل هذا وما الذي لم تستطع تحقيقه بعد؟ يلاحظ بأن القناة قد استطاعت تحقيق برامج النقاش السياسي والثقافي العمومي والشأن المحلي، وأنها قد أنتجت روبروتاجات وروبرتويات وأفلام وثائقية حول الكثير من الظواهر الثقافية والتنموية، وأبرزت الكثير من الوجوه التي كانت مغفورة وكذا التي اشتهرت في مجالات متعددة دون أن يعرف الناس أنها وجوه أمازيغية كالزملاء السياسيين والبرلمانيين والأطباء والمهندسين ورجال الأعمال والموظفين في مختلف القطاعات،

فاطمة الضعيف فاعلة جمعوية ومهتمة بالشأن الأمازيغي؛

مشكل قناة «تمازيغت» هو بثها للرسوم المتحركة بالعربية

يجتاح النقاش في القناة الأمازيغية إلى الكثير من الجراة



فاطمة الضعيف

الناطقين بالأمازيغية.

- 3- بالنسبة لبرامج الأطفال، ثمة مشكل حقيقي عندما تبث الرسوم المتحركة باللغة العربية أوالفرنسية.
- من هنا نتساءل، لماذا لا يتم توظيف الثرات الأمازيغي البسيط في تأطير الأطفال وتثقيفهم؟
- 4- عدم استقطاب المزيد من الشباب ذوي التكوين الجيد في المجال السمعي البصري،
- 5- يحتاج النقاش في القناة الأمازيغية إلى الكثير من الجراة والطرح للقياس الوطنية والمغربية.

وخاصة القول، فإن القناة الأمازيغية في حد ذاتها مكسب وتنمى أن يزيد الحيز الزمني الرسمي للبث ليشمل أكثر من ست ساعات، وأنا متأكدة أن تمازيغت ستحقق الهدف الذي من أجله أنشأت وهو أن تكون قناة لكل الأمازيغيين تعرض بوفاء قيمهم وحياتهم وثقافتهم الأصيلة.

حياة نجمي إعلامية بـ«تمازيغت»

قناة تمازيغت تضع من أولويات أهدافها

التطور والتجديد والاجتهاد المتواصل

بعد أيام قليلة انطلقت الشمعة الأولى ليلاد قناة تمازيغت التي شهد الإعلام الوطني والعالمي ميلادها بأطرها وموظفيها وصحفيها وتقنيها. وتعمل قناة «تمازيغت» جاهدة، وتتظافر جهود كبيرة مزروجة ببراءة حقيقية، على بناء مؤسسة إعلامية ذات قيمة مضافة، ترتقي بالإعلام الأمازيغي إلى مستوى إعلامي جيد في إطار حماية وسير ناضح من طرف مسؤولين يحملون هم إيصال الإعلام الأمازيغي والثقافة الأمازيغية لكل العالم، وأقول الثقافة الأمازيغية لأنها حضارة عريقة غنية بتنوع أشكالها وأتماطها وتقاليدها واختلافاتها المتميزة.

قناة «تمازيغت» نهجت سياسة فعالة لإمراج التعابير الثلاث (تمازيغت وتشلحبت وتريفيت) ضمن برامجها المتنوعة، والتي حاولت جاهدة من خلالها، تناول كل الميادين، سواء الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية أو الثقافية والفنية، على كل ما يأمّل المشاهد الكريم رؤيته على هذه القناة.

وتضع تمازيغت من أولويات أهدافها التطور والتجديد والاجتهاد المتواصل بدون توقف، بإضافة بصمة مختلفة وبتكها أمازيغية محضة.

وفيما يتعلق بالبرامج الفنية فإن هناك برامج من شأنها إحياء الموروث الموسيقي الغنائي الأمازيغي القديم الذي يعد مكسبا مهما خصوصا بحضور الفنان الأمازيغي والذي يعتبر من أهم العناصر التي ساهمت في التأريخ لتقاليد وعادات والتراث واللغة والهوية الأمازيغية.

لقد مرت ستة وحلت أخرى، والتي ستكون بلا شك ستة حافلة بعباءات ومستجدات أكثر قوة ومواكبة لتحديات المشهد الإعلامي المتجدد والمتغير.

ليلى أحكيم عضو المجلس البلدي بالناظور في حوار مع «العالم الأمازيغي»:

المرأة الريفية في عمق المشاريع التنموية بالناظور

إعطاء الأمازيغية المكانة التي تستحقها ضمن المشاريع الثقافية للمجلس البلدي مشروع مارتشيك يعشق مدينة الناظور من النسيان والتهميش

حاورتها:
رشيدة
أمزيك



ليلى أحكيم

وكالة مارتشيك، فهو بحد ذاته مستقبل مدينة الناظور، هذا المشروع الذي يمكن له أن يعيد المدينة من النسيان والتهميش ويعوض ما فات على الأقل، في أفق استعادة المدينة من مشاريع أخرى تساهم في تقدم وازدهار المنطقة، وتجدر الإشارة إلى أن هناك مؤسسات ومراكز عديدة دشنت السنة الماضية، وهي في طور الانتهاء، هذه المشاريع ستعود بالنفع لا شك على المدينة.

كلمة أخيرة
* أشكر أولا جريدة العالم الأمازيغي على هذه الاستضافة، واهتمامها بالمدينة وبالمرأة بشكل خاص، وأتمنى من المرأة الريفية بمدينة الناظور الانخراط بشكل إيجابي في جميع المجالات وتناضل من أجل تحقيق المساواة، كما أتمنى للمجلس البلدي بمدينة الناظور أن يكون عند حسن ظن الساكنة وأن يساير المشاريع الملكية الكبرى، ولا أن يكون عقبة في طريقها، هذا المجلس الذي يعيش أياما عصيبة بسبب الصراعات الداخلية التي لا تصب في مصلحة الساكنة.

* بالنسبة لمفهوم إشراك النوع الاجتماعي الذي يقصد به إشراك المرأة إلى جانب الرجل في المشاريع التنموية التي تعرفها المدينة والتي تشرف بلدية الناظور على تنفيذها، هو مفهوم قد يختلف نوعا ما عن ما هو متداول في باقي المدن من خلال الرجوع إلى تاريخ المرأة الأمازيغية، التي كانت منذ القدم جنبا إلى جنب مع الرجل بغض النظر عن معطى مقارنة النوع الذي أصبح مؤخرا سائدا في المغرب الذي يستهدف إشراك جميع المواطنين بغض النظر عن جنسهم، حيث يأخذ كل مشروع بعين الاعتبار دور المرأة، وفي هذا الإطار تعرف مدينة الناظور تجاوبا ملحوظا للمرأة الريفية مع المشاريع المتواجدة حاليا بالمدينة، خصوصا الحضور الذي تسجله في عدة مناسبات عبر مجموعة من المناسبات الثقافية والمعارض المحلية والمشاريع التي مولتها المبادرة الوطنية للتنمية البشرية التي انخرطت فيها بشكل إيجابي جدا

* أنت رئيسة اللجان المكلفة بالتنمية البشرية والشؤون الثقافية والاجتماعية والرياضية لبلدية الناظور، ما موقع الأمازيغية ضمن المشاريع الثقافية للمجلس؟

* الأمازيغية لها ميزة خاصة بالمنطقة، فمدينة الناظور مدينة أمازيغية كباقي المدن المغربية، سكانها يتحدثون أمازيغية الريف وثقافتهم لا تختلف عن ثقافة باقي السكان إلا ما غيرته الطبيعة والزمن، بحكم تقدم الإنسان الأمازيغي ومسارته العصر، وهذا معطى هام ستأخذه اللجنة جديدة، خصوصا المتعلق بما هو ثقافي واجتماعي، اعتبارا للعلاقة التي تربط الساكنة مع ثقافتهم الأصلية وعلقتهم الاجتماعية الوطيدة داخل المجتمع الريفي، ومن الواجب على اللجنة أخذ الأمازيغية من هذا المنطلق وإعطائها تلك المكانة التي تستحقها ضمن المشاريع الثقافية للمجلس، واعتبر أن أي رئيس بلدية على الصعيد الوطني إن كان له تصور أو اهتمام بالثقافة فواجب عليه أن يترجم ذلك على أرض الواقع دونما ترك تلك الاهتمامات مجرد أفكار، لترجمة ذلك الاهتمام وأخذه بعين الاعتبار في اللجان الثقافية.

ما الجديد في حاضر ومستقبل مدينة الناظور خاصة ومنطقة الريف على العموم، وهل يمكن ذلك من إخراجها من براثن النسيان والتهميش التي أطالها منذ عقود؟

* إن حاضر مدينة الناظور ومنطقة الريف معروف عند الجميع، لأن المنطقة عاشت عقودا من التهميش لأسباب يعلمها الجميع أيضا، إلا أن الالتفاتة المولوية التي خصها جلالة الملك محمد السادس للمنطقة والاهتمام الكبير الذي يولييه للمدينة الناظور بشكل خاص لا يمكن تصوره، حيث أن أي زيارة جديدة للمدينة إلا وأتت بمشروع هام يمس الحاجات الحقيقية لساكنة المنطقة في أفق الانتقال إلى واقع أفضل تنتظره المنطقة، وأخص بالذكر مشروع مارتشيك ميد الضخم الذي تشرف عليه

* مرحبا بك على صفحات جريد «العالم الأمازيغي» نريد أولا معرفة من هي ليلى أحكيم؟

* كما هو معلوم فدخلت المرأة عالم السياسة حسب دراستي بغرناطة في كلية الطب والصيدلة، رئيسة جمعية الناظور للنوعية والوقاية الصحية، وعضو المجلس البلدي لمدينة الناظور، وأترأس فيها اللجنة الثقافية.

* بصفتك عضو المجلس البلدي بالناظور، هل استطاعت المرأة الأمازيغية أن تحتل إلى جانب الرجل موقعا في مراكز القرار؟

* كما هو معلوم فدخلت المرأة عالم السياسة حسب القانون المنظم للانتخابات أجبرها على القبول باللعب السياسية من خلال حصولها على مكان وحيد في لائحة طويلة مع الرجال، دون إعطاء ذلك المفهوم الحقيقي المعنى المراد منه، من خلال إشراك المرأة في التدبير بكل حرية وإستقلالية على المستوى الوطني، ودون إهمال المرأة على المستوى المحلي ففي مدينة الناظور مثلا استطاعت المرأة الحصول على نسبة قليلة جدا من المقاعد إلى جانب الرجل ويرجع السبب إلى عدم وجود أي لائحة تترأسها امرأة ريفية كما هو الشأن في باقي المدن، حيث أكتفت المرأة بالترشح في لائحة نسائية إلى جانب اللوائح الأخرى، وهذا لا يعني أن المرأة في بلدية الناظور ليس لها أي دور رغم بعض الإستثناءات، حيث أنني بمعبة باقي العضوات نحاول ما أمكن أن نأخذ تلك المكانة الحقيقية التي يجب أن نحظى بها عن طريق المساهمة في اتخاذ القرارات التي تهم ساكنة المدينة كباقي الأعضاء من خلال تفعيل دورنا في اللجان التي تترأسها بالبلدية. كيف يتعاطى المجلس البلدي بالناظور مع قضية النهوض بالمرأة الريفية وإدماجها في التنمية؟

* قضية النهوض بالمرأة الريفية وإدماجها في التنمية قضية الوضعية، وهران أي مجلس بلدي، سواء على الصعيد المحلي أو الوطني.

بالنسبة لمدينة الناظور حاليا، فإنها تفنقد إلى البنية التحتية اللازمة للعب هذا الدور الهام، من خلال افتقارها إلى دار المرأة والطفل والمراكز الأخرى التي تهتم بالمرأة الريفية، إلى جانب مراكز أخرى اجتماعية وثقافية تجد المرأة ذاتها فيها، ويرجع هذا الغياب إلى البرامج السابقة التي يبدو أنها أهملت قضية المرأة بشكل ما، ولتحظى هذه العتبة فقد اقترحت اللجنة التي أترأسها مجموعة من الخطوات التي يمكن من خلال تحدي صعب البناء في إطار المخطط الجماعي للتنمية الذي تضمن عدة مشاريع تهم المرأة الريفية، خصوصا دار المرأة والطفل ومراكز أخرى سيتم تشييدها بمجموعة من الأحياء الكبرى للمدينة.

* ما مدى إشراك النوع في المشاريع التنموية، وهل هناك تجاوب وانخراط للمرأة في هذه المشاريع؟

الجامعة الملكية المغربية للرياضات الوثيرية والرشاقة البدنية تعقد جمعها العام العادي بالرباط

عقدت الجامعة الملكية المغربية للرياضات الوثيرية والرشاقة البدنية جمعها العام العادي بقاعة علال الفاسي بمندوبية الشباب والرياضة بالرباط يوم 12 فبراير 2011. بدأ من الساعة الرابعة بعد الزوال بحضور ممثل وزارة الشباب والرياضة وبحضور الجمعيات المنظوية تحت لواء الجامعة. بعد توفر النصاب القانوني، تناولت الكلمة السيدة رئيسة الجامعة رحبت فيها بالحضور وطرقت لجدول الأعمال. تلت المداخلة قراءة التقرير الأدبي الذي تلاه الكاتب الجامعة السيد نور الدين أدراس و التقرير المالي الذي تلاه أمين المال السيد خالد بالعطار، حيث تدرجت الأنشطة في أرقام كما جاء في التقرير على النحو التالي:

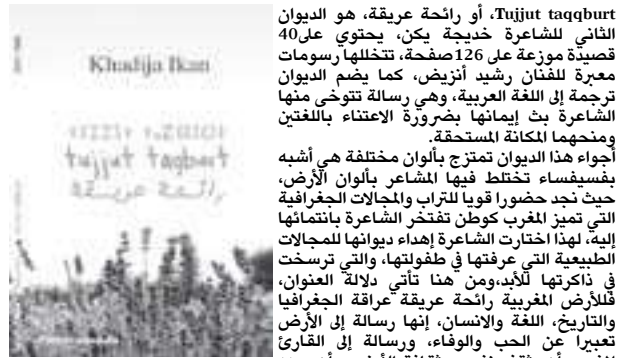
- التداريب الجهوية: 9
- التداريب الوطنية: 3
- التداريب الدولية: 3
- المنافسات الوطنية: 6
- الأنشطة المنظمة تحت لواء الجامعة: 7
- المنافسات الدولية المنظمة للمغرب: 2
- عدد المشاركات الأجنبية: 2
- عدد الميداليات: 2

وتتميز التقرير الأدبي برصد جميع مواطن القوة في جميع الأنشطة الاعتيادية والإشعاعية. كما رصدت المناقشات الطموحات والأمال التي لا محالة سترقى بأهداف الجامعة إلى مستوى أحسن وأفضل، كما تطرقت مناقشات والمداخلات إلى الصعوبات المادية التي تواجه الجامعة والتي تحاول جاهدة تخطيها ويوضح هذا جليا في الجدول ورفقته:

- مجموعة مداخيل لسنة 2010: 057,40 065 1 درهم
 - مجموع مصاريف لسنة 2010: 322 059 1 02 درهم
 - ديون الجامعة لسنة 2010: 83,300 177 درهم
- بعد انتهاء المناقشة اقترحت السيدة الرئيسة انتخاب ثلث أعضاء المكتب، لكن الجمع العام وبالإجماع أعطى الصلاحية للسيدة الرئيسة لتكوين المكتب.
- وفي الختام تقدمت رئيسة الجامعة بأجر تشكراتها للوزارة الوصية والصحافة الوطنية سواء منها المسموعة أو المكتوبة أو المرئية على المساعدات التي يقدمونها لرياضتنا للوصول إلى المستوى المنوط بها.

Tujjut taqqburt

ديوان جديد للشاعرة خديجة يكن



Tujjut taqqburt، أو رانحة عريقة، هو الديوان الثاني للشاعرة خديجة يكن، يحتوي على 40 قصيدة موزعة على 126 صفحة، تتخللها رسومات معبرة للفنان رشيد أنزوي، كما يضم الديوان ترجمة إلى اللغة العربية، وهي رسالة تتوخى منها الشاعرة بث إيمانها بضرورة الاعتناء باللغتين ومنحهما المكانة المستحقة.

أجواء هذا الديوان تمتاز بالوان مختلفة هي أشبه بفسيفساء تختلط فيها الشاعر بالوان الأرض، حيث نجد حضورا قويا للتراب والمجالات الجغرافية التي تميز المغرب كوطن تفخر الشاعرة بانتماثها إليه، لهذا اختارت الشاعرة إهداء ديوانها للمجالات الطبيعية التي عرفتها في طفولتها، والتي ترسخت في ذاكرتها للأبد، ومن هنا تأتي دلالة العنوان، فلأرض المغربية رانحة عريقة عراقية جغرافيا والتاريخ، اللغة والإنسان، إنها رسالة إلى الأرض تعبيرا عن الحب والوفاء، ورسالة إلى القارئ المغربي أن يقق نفسه بثقافة الأرض، وأن يعزز ارتباطه الوطني بتاريخ وجغرافية وهوية الأرض المغربية من طنجة إلى الكويرة، وبالرغم من كون الديوان يعنى بالانتماء الوطني، ويكك الحصر عن مناطق ظلت مجهولة حيث تسمية الشاعرة بالأراضي المنعزلة، فإن الديوان يضم أيضا قصائد عن الإنسان وعلاقته بالإنسان، في تمازج مع مختلف الأحاسيس وعلاقتها بالاشياء، بالذات، بالطبيعة وبالآخ.

صدر الديوان عن مطبعة Beau lieu بالدار البيضاء، وقام الأنثوغرافي والفنان رشيد أنزوي بتشكيل الغلاف، بينما قامت الشاعرة بترجمة معاني ديوانها إلى اللغة العربية. كما أرفقتها بأسطوانة تضم قراءة شعرية بصوت الشاعرة منسجمة مع موسيقى هادئة.

مواطن جزائري يوجه رسالة إلى السيد وزير العدل

السيد ملال مالك
السكان بحي 108 مسكن - عمارة 1 رقم 4
خروج مسقطنا
إلى معالي السيد وزير العدل
الموضوع: طلب تدخل لإطلاق سراح مواطن جزائري محبوس
بالمملكة المغربية

يُشرفني، سيدي أن أعرض عليكم الوقائع المشار إليها أسفله، راجيا منكم اتخاذ الإجراءات اللازمة لإطلاق سراح أخي المحبوس ببلدكم الشقيق.

يتعلق الأمر بأخي السلمي ملال احمدن عجلي المولود في 10/07/1972 جازئ، عن دكتوراه في اللغة الإنجليزية بالولايات المتحدة الأمريكية، بدبلوم في الفندقة والسياحة وبدبلوم من المعهد العالي للصحافة الدولية، وهو مقیم منذ 3 سنوات بالدار البيضاء أين يشتغل في تدريس اللغة الإنجليزية.

وخلال شهر أوت من سنة 2009، تعرض أخي إلى استفزاز من طرف جاره بمدينة الدار البيضاء من تطوّر الأمر إلى شجار نجم عنه إصابة هذا الشاب بجروح على مستوى رجليه بعد محاولته الاعتداء على أخي، وسلمت له شهادة طبية تثبت عجزاً منذ 32 يوماً.

وبعد رفع شكوى من طرف هذا الشاب من أجل تهمة الضرب والجرح العمدي، تم اعتقال أخي وإيداعه برهن الحبس، ووجهت له النيابة عدت تهم تتمثل فيما يلي: الضرب والجرح العمدي، الإكراه بالإفراط في رمضان، التهديد بالسلاح الأبيض، حمل السلاح بدون ترخيص مشروع وعدم تلبية واجب التمرين.

وبتاريخ 17/09/2009 أصدرت محكمة الدار البيضاء حكماً القاضي بإدانة أخي بعقوبة سنة حبس نافذة (وثيقة 01) وبعد استئناف هذا الحكم قضت محكمة الاستئناف بالدار البيضاء في 20/10/2010 بإجراء خيرة طبية على أخي تعهد بها للدكتور في قسم الأمراض العقلية بمستشفى ابن رشد من أجل فحصه والقول ما إذا كان مصاباً بخلل عقلي أثناء ارتكابه للأفعال الملتزم بها (وثيقة 02)

وتفتنفا لقرار محكمة الاستئناف لم تجز الخيرة الطبية من طرف المركز الجامعي للبحث النفسي ابن رشد في 27/04/2011 والتي توصلت في خلاصتها إلى ما يلي: إن أخي احمدن عجلي ملال هو مصاب فعلاً بمرض عقلي يتمثل في مرض الهوس الاكتئابي والذي جعله خلال لثلاثة من أشهر من تمكن من حالته النفسية وعدم الإدراك.

الفترة على التمييز في ذلك الوقت للوقائع الدعی علیه كانت

الشاعر الامازيغي محمد اجيضاض رمز التضحية في خدمة الثقافة الامازيغية

الامازيغية، الحديث عن الشاعر الامازيغي محمد اجيضاض المعروف في الأوساط الامازيغية بمحمد أجانا شاعر يشبهه الباحثون بالشاعر العربي أي تمام لأن شعره يحفل بالرموز والكنايات وعمق المعاني يتعدى معها على الكثيرين فهم معاني آيات قصائده ادراك مراميها بسهولة، لم يسبق للأشاعر محمد اجيضاض الذي قاطع دراسته وأهمل الأضريح الفلاحية لخدمة التراث العربي الامازيغي الأصل سجد نفسه مبداً يغني خارج السرب وتجاهل تام لوزارة الثقافة التي تدعم المبدعين لكنهم يخدمون الصالح العام وتجاهل المعهد الملكي للثقافة الامازيغية المؤسسة ذات الطابع الاستشاري والتي أسسها ملك البلاد للنهوض بالثقافة الامازيغية وموازرة الفنانين والمبدعين الامازيغيين ليبقى شاعراً ينظم قصائد لا يوقى التنوير ولا يحفل بها النقاد والباحثين، ليبقى بياض نهاره في مقهى يسكنه بضمون بمدينة أزرو في انتظار من يتلمس خدمته لتشتيط عرس أو وليمة ما دام منظمو المهرجانات الثقافية الكثيرة، والله الحمد، في مدن المملكة يجولونه ومزلاؤه ومادامت شركات الإنتاج باقتوات التفريط في تعبير لهم أي إهمتها ليبقى شاعر امازيغيا واقفا بعربيته الأشم مرفوع القامة رغم مباعيته من عوز مادي وما دام متهماً بأنه لم يفن زهرة شبابه هباءً بل أقناها لخدمة الثقافة الامازيغية.

جمعية أحواش إدبراهيم: دينامية جمعوية من أجل النهوض والارتقاء بالفرن الامازيغي

من أجل التعريف بالتراث الامازيغي وإغناؤه، والعمل على خلق قاعدة من الناشئة، وترسيخها على الحفاظ على الموروث الفني والثقافي والحضاري للمنطقة، وتشجيع الباحثين في التراث الامازيغي، وحتمهم على النشر في التراث المحلي خصوصاً إحيائه، والحفاظ عليه. وقد عملت الجمعية منذ تأسيسها على تنظيم مجموعة من الأنشطة الفكرية والثقافية والفنية، كما ساهمت في إحياء مجموعة من السفارات والأمسيات الفنية بالمنطقة ونواحيها، وشاركت في العديد من المنتديات والتظاهرات الفنية بمختلف ربوع الوطن...

رسائل إلى النخبة المغربية

صدر للكاتب أحمد صعيد كتاب جديد تحت عنوان "رسائل إلى النخبة المغربية"، ويضم كما ورد في تقديم الكتاب مجموعة من الرسائل المفتوحة التي وجهت إلى عدد من السياسيين والمثقفين في مناسبات خاصة تمت الإشارة إليها في تقديمات الرسائل المنشورة، وتشغل هذه الرسائل العنق الأخرى الذي يمتد من 1999 إلى 2010، وهي رسائل نقاشي واللسوي، وإشكاليات الدين والسياسة والانتقال نحو الديمقراطية

تعليم اللغة الأمازيغية المرجعيات، المراكز والرهانات الكبرى

أصدر المرصد الامازيغي للحقوق والحریات كتابه الثالث بعنوان: تعليم اللغة الامازيغية، المريجيات، المراكز والرهانات الكبرى ويتضمن العديد من المعطيات حول السياق التاريخي الذي تم فيه إدراج الامازيغية في النظام التربوي المغربي، وكذا مرجعيات هذا الإراج وهوائقه وأفاقه، كما يتضمن ملحقاً للوثائق الرسمية وكذا لبيانات ومواقف المجتمع المدني الامازيغي في موضوع التعليم.

هل للاغنية الامازيغية نصيب من الدعم

بعد خروج القانون المخطط لدعم الاغنية المغربية بناء على المرسوم رقم 2.08.536 الصادر في 25 جمادى الاولى الموافق 21 ماي 2009 الى الوجود وصدور قرار مشترك لوزير الثقافة ووزير الاقتصاد والمالية بجدد اجراءات وكيفية تقديم اعانات مالية لدعم الاغنية المغربية وتحديد مبلغها في 300 ألف درهم مشروع واحد وعلى ضوء الاعتراف الرسمي بكون الامازيغية رافد اساسي من روافد ثقافتنا الوطنية ومكون مهم من مكونات هويتنا المغربية من حقنا أن نتساءل عن نصيب الاغنية الامازيغية من هذه الاعانات المالية التي سترصد لتشجيع الفنانين على المزيد من الابداعات الغنائية الجميلة على مستوى الكلمات والعزف والاداء لكون مقتضيات القانون الصادر في شأن الدعم لا يراعي خصوصيات الاغنية الامازيغية التي يتولى فيها المغني في كثير من الابداعات كتابات الكلمات وتلحينها وادائها ما يؤكد غياب ممثلي المغنيين الامازيغيين في صياغة وتحديد شروط الدعم وكيفية الحصول عليه وفي انتظار اجراءه القانون والشروع في تقديم الدعم للاغنية المغربية تنتمى الا تجرد الاغنية الامازيغية من جنسيتها المغربية ليمت تغريبها من الاعانات المالية التي من شانها أن تتشجع على تطوير الاغنية الامازيغية وان تتكون فنية يتوزع اعطائها على الكفاءة العالية حتى يطغمو مقاييس فنية كغاية بالمساهمة في انتاج اغانى الروح وتشكل الجمالي للاغنية الامازيغية التي بلغت بها شركات الانتاج الخاص الى الحضيض لكونه لا يتوخى الا الربح المادي ولو على حساب مواصفات جمالية.

Tamazight d isqsitn n imal كتاب جديد بالامازيغية لرشيد الحاحي

مقدمة الكتاب ما يمكن أن نترجمه هكذا: "بسوهولة ويسر يدرك الكاتب أن الشكليات التي تطرحها الكتابة بالامازيغية هينة، ويمكن تجاوزها بسوهولة، ولهذا لا يستعصي عليه أن يعبر بالامازيغية كما يعبر بالفرنسية". فإنه ينطلق من تجربة شخصية صادقة يشاركه فيها الكثيرون ممن يتضمونوا للمغامرة إما في ميدان الترجمة، أو الإبداع اللغوي - فقبل عشرين سنة تقريبا، ترجم الأستاذ س بلقاسم الإعلان العالمي لحقوق الإنسان إلى الامازيغية، وكان ذلك مغامرة أئذ، وبعده قام الأستاذ جهادي الحسين بترجمة معاني القرآن إلى نفس اللغة، ومنذ خمس سنوات فقط أصدرت منظمة تامازيغوت مؤلفا يحتوي على عدة مقالات ذات طابع فكري وفلسفي من تأليف الأستاذ محمد أسوس، وضع له عنوانا استعاريًا يمكن أن نقارب ترجمته هكذا: "أفكار وأضاليل"، وفي السنة الماضية، أصدر الكاتب الصافي مومن على كتابا ذات منحنى فلسفي أسماه "طريق الذهب"، وهو كتاب فريد من نوعه لأنه طرح فيه قضايا عميقة في الفكر الإنساني باللغة الامازيغية.

اخترت هذه المناظج الأربعة في ميدان الترجمة والإبداع الشخصي لأن هذه المؤلفات تضع حرك الكاتب على التجريد، ونحت المفاهيم الجديدة، والمصطلحات على مدار التجربة. فالأى مدى نحت هذه الأفعال في الرقى بالكتابة الامازيغية وتأهيلها لحمل الفكر الإنساني المعاصر؟ من السابق لوانه الجواب عن هذا السؤال في الطرف الحالي الذي لا زالت فيه هذه

د. محمد أكوناض، كاتب.



* «COIGAS» «CYAS» «EKO» «A» «EJ» «X» «K» «O» «C» «X» «Y» «A» «I»

«X» «K» «Y» «O» «E» «K» «I» «A» «E» «K» «O» «I» «E» «U» «O» «E» «U» «E» «I» «O» «E» «A» «K» «O» «J» «O» «C» «O» «I» «E» «C» «O» «I» «C» «O» «X» «I» «E» «C» «A» «L» «A» «R» «E» «O» «I» «E» «C» «O» «I» «O» «E» «A» «C» «E» «O» «C» «E» «S» «I» «G» «P» «C» «E» «C» «O» «K» «U» «E» «A» «E» «O» «E» «K» «R» «I» «E» «K» «O» «O» «E» «I» «U» «S» «+» «H» «A» «S» «O» «I» «E» «U» «J» «E» «H» «O» «X» «O» «I» «O» «A» «O» «H» «X» «X» «A» «R» «S» «S» «O» «O» «A» «E» «O» «C» «S» «+» «S» «I» «O» «X» «E» «U» «E» «O» «O».

«E» «A» «L» «E» «Y» «+» «X» «O» «+» «C» «J» «U» «O» «S» «+» «X» «E» «C» «E» «O» «U» «O» «I» «O» «E» «K» «O» «+» «+» «E» «C» «E» «H» «O» «I» «E» «I» «E» «C» «U» «O» «I» «X» «E» «O» «I» «S» «C» «C» «X» «I» «+» «K» «O» «H» «R» «E» «+» «A» «+» «K» «G» «O» «A» «E» «U» «E» «O» «O» «X» «+» «U» «S» «O» «E» «A» «S» «A» «O» «O» «E» «E» «C» «O» «L» «A» «H» «I» «O» «+» «E» «I» «E» «X» «E» «+» «I» «A» «F» «A» «Q» «F» «R» «A» «N» «C» «E» «+» «+» «O» «K» «O» «I» «O» «E» «O» «+» «E» «U» «E» «O» «O» «I» «+» «K» «O» «H» «R» «O» «S» «+» «I» «H» «O» «U» «I» «+» «K» «R» «O» «G» «P» «C» «C» «A» «R» «T» «O» «N» «S» «+» «H» «E» «Y» «A» «O» «I» «X» «H» «E» «S» «Y» «O» «E» «O».

+«E» «Y» «E» «I» «Y» «:» «O» «J» «E» «H» «O» «H» «I» «+» «O» «I» «O» «A» «O» «I» «E» «A» «E» «O» «C» «S» «+» «S» «I» «O» «X» «+» «C» «S» «O» «+» «U» «S» «K» «Y» «I» «O».

GPC : «E» «K» «O» «O» «E» «I» «U» «S» «+» «H»

www.gpccarton.com

contact@gpccarton.com

Site Mohammeda : 05 23 32 77 50	Site Agadir : 05 28 24 88 72
Site Kénitra : 05 37 37 17 67	Site Meknès : 05 35 53 72 60



GPC

PAPIER ET CARTON